

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
رئاسة جامعة بغداد

تاريخ العراق المعاصر

تأليف

الدكتور فاضل حسين

الدكتور عبدالوهاب عباس القيسي الدكتور عبدالامير محمد أمين

مطبعة جامعة بغداد

١٩٨٠



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

رئاسة جامعة بغداد

تاريخ العراق المعاصر

تأليف

الدكتور فاضل حسين

الدكتور عبد الامير محمد أمين

الدكتور عبد الوهاب عباس القيسي

طبع على نفقة جامعة بغداد

مطبعة جامعة بغداد

١٩٨٠



وعندما اقام موظفو الحكومة واعيان البلد احتفالا للوالي الجديد خطب بهم مشيرا الى ان رغبته هي ان يرى جميع السكان يحصلون على الرخاء والسعادة في ظل حكومة عادلة رحيمة . وذكر ان واجب موظفي الحكومة هو العمل على تحقيق تلك الرغبة . كما اشار بان على افراد الشعب ان يتركوا الكسل وان يتبعوا اساليب الدول المتقدمة ، واكد على ان موارد العراق الطبيعية تشجع القيام بمختلف امور الاصلاح كما ان سكان البلاد كما يشهد التاريخ قادرون على التعلم والتقدم .

على الرغم من ان ولاية مدحت باشا على العراق لم تتجاوز الثلاث سنوات الا انها كانت مزدهرة بالاعمال الاصلاحية من ابرزها : -

- ١ . توزيع الاراضي الاميرية على الفلاحين حيث قسمت مساحات واسعة من تلك الاراضي عرضت للبيع باقساط زهيدة ، ومنع بيع اكثر من قطعة واحدة الى الشخص الواحد .
- وقد تكللت عملية التوزيع بالنجاح وعلى الاخص في مناطق الحلة والديوانية والبصرة لذلك فقد تلاشت الاضطرابات العقبية الى حد كبير . ولغرض تسجيل العقارات واصدار وثائق التملك أسس مدحت باشا عددا من دوائر التسجيل العقاري في المدن العراقية المهمة .
- ٢ . انشاء عدد من المدارس الحديثة في مستوى التعليم المتوسط والثانوى .
- وتأسيس مدرسة للصناعة ذات اقسام تشمل التجارة والخياطة والحداة والطباعة . وبالإضافة الى عناية مدحت باشا بالتعليم فانه اهتم بامور الطباعة والصحافة اذ انشئت في عهده اول مطبعة حكومية كما صدرت جريدة الزواء وهي اول صحيفة ظهرت في العراق وكانت تطبع باللغتين العربية والتركية استمرت بالصدور حتى عام ١٩١٧م .
- ٣ . الاهتمام بوسائل المواصلات حيث اعيد تشكيل الشركة الحكومية المسماة الادارة النهرية العثمانية وصارت تمتلك ثمانية بواخر ، اربع منها تستخدم للملاحة النهرية في دجلة وشط العرب والاربع الاخرى للسفرات الخارجية بين البصرة والقسطنطينية عبر قناة السويس . الى جانب ذلك اسس مدحت باشا التزامواى وتم ربط الكاظمية ببغداد بواسطة عربات ترام استوردت من اوربا .

٤ . اصلاح الجيش العثماني السادس المربط في العراق عن طريق توسيعه وتبديل العناصر الاجنبية الموجودة في الجيش بافراد عراقيين . كما اسست مدرستان عسكريتين في بغداد لغرض اعداد العسكرين العراقيين قبل ارسالهم الى الكلية الحربية في القسطنطينية

٥ . تطبيق قانون الولايات العثمانية لسنة ١٨٦٤ في العراق ، وبموجبه قسم العراق الى ثلاث ولايات هي بغداد والموصل والبصرة وكل ولاية تضم عددا من الالوية والاقضية والنواحي كما حددت واجبات الموظفين في النواحي الادارية والقضائية والمالية .

بعد ولاية مدحت باشا بقليل ظهرت الحركة الدستورية في العسطنطينية ونشر دستور سنة ١٨٧٦ الذي نص على تأسيس حكم برلماني في الدولة العثمانية ، ونتيجة لذلك انتخب

من العراق عدد صغر من النواب لتمثله في مجلس المبعوثان في القسطنطينية بعد فترة قصيرة وجد السلطان عبد الحميد الثاني في نشوب الحرب التركية - الروسية لسنة

١٨٧٧ سببا لحل البرلمان الذي لم يتعقد ثانية الا بعد ثورة سنة ١٩٠٨

بلغ مجموع سكان العراق في الربع الاخير من القرن التاسع عشر حوالي $2 \frac{1}{4}$ مليون نسمة ، سكن منهم في ولاية بغداد (المنطقة الوسطى) $1 \frac{1}{4}$ مليون نسمة اما الباقون فكانوا موزعين في ولايتي الموصل والبصرة . ومن مجموع السكان كان $\frac{60}{100}$ يؤلفون القبائل المستقرة و $\frac{20}{100}$ القبائل البدوية وشبه البدوية و $\frac{20}{100}$ سكان المدن . وكان حوالي $\frac{4}{100}$ سكان العراق يحترفون الزراعة .

من المشاكل التي ظهرت في العهد العثماني المتأخر يمكن الاشارة الى ابرزها . ففي سنة ١٨٨٠ ثار امير المنتفك (محافظة ذي قار) منصور باشا الا ان جيش الحكومة تمكن من التغلب عليه فالغيبت امارته سنة ١٨٨١ . كذلك حدثت انتفاضات وحركات تمرد عشائرية مناهضة للسلطة المركزية في منطقة الفرات الاوسط . وفي شمال العراق ظهرت في هذه الفترة ايضا حركات تمرد بين قبائل الجاف والهاموند الكردية . اما الامارات الكردية شبه الاقطاعية امثال اماراة العمادية وامارة بهدينان وامارة بابان فقد اختفت من الوجود منذ اواسط القرن التاسع عشر . وقد اجتاحت العراق في هذه الفترة مجموعة من الامراض الوافدة وحدثت في بعض مناطق عدة مجاعات نتيجة لسوء الاحوال الصحية والاقتصادية . ففي عام ١٨٧٦ ظهر مرض الطاعون فترك الناس بيوتهم ولجأوا الى الصحراء ، وفي عام ١٨٧٩ حدثت مجاعة مرعبة انتشرت في المنطقة الكردية والموصل وبغداد ، وبسبب الفقر المدقع لجأ بعض الناس الى بيع اولادهم وبناتهم . وفي سنة ١٨٨٢ انتشر مرض الجدري في انحاء العراق بصورة واسعة . وبين فترة واخرى كان فيضانات دجلة يزيد الاحوال الاقتصادية والصحية سوءا ، واشهر تلك الفيضانات ذلك الذي حدث عام ١٨٩٦ وتنتج عنه عزل بغداد واجاطتها بالمياه لعدة اسابيع .

استمرت ادارة الولايات العراقية هاتمه على التنظيمات التي اسسها الوالي مدحت باشا وطراً

تحسن على تنظيم وتسليح الجيش العثماني المربط في العراق اثر تطبيق اقتراحات القائد الالماني فون دير كولتر كما صار نظام التجنيد الاجباري قانونا ملزم للتطبيق. وقد تم في عام ١٨٧٩ اكمال وافتتاح المستشفى الذي بدأ تشييده في عهد مدحت باشا كما افتتح مستشفى آخر عام ١٩٠٠. وفي نفس هذه السنة الاخيرة تم تشييد وافتتاح جسر حديث في بغداد يستند على طوافات حديدية بدلا من الطوافات الجلدية. وظهر بعض الاهتمام في شؤون الري الحديث اذ انتهى العمل في سدة الهندية عام ١٨٨٩ وكان المشرف على تأسيسها مهندس فرنسي. ثم اعيد بناء السدة ثانية سنة ١٩١٣ من قبل المهندس الانكليزي وليسم ولكوكس.

اما من حيث انتشار ومائل الثقافة فيلاحظ افتتاح عدد من المدارس الجديدة خارج بغداد وخصوصا في الموصل والبصرة وبعض المدن الكبيرة لكن المستوى العلمي لتلك المدارس لم يكن يتجاوز مستوى الدراسة الابتدائية. وحذت كل من الموصل والبصرة حذو بغداد في امور الطباعة والصحافة اذ تأسست في الموصل ، مطبعة حكومية في سنة ١٨٧٥ وبعد اربع سنوات من هذا التاريخ ظهرت جريدة الموصل اما في البصرة فقد أسست اول مطبعة فيها عام ١٨٨٨ وبعد حوالي الستة صدرت اول جريدة في الولاية باسم البصرة. في نفس الوقت نشطت الفعاليات الثقافية لبعض الجمعيات الاجنسة خصوصا الفرنسية منها مثل جمعية الدومنيكان في الموصل والكرومليين في بغداد والبصرة تحسّن وضع التعليم نسبيا بعد سنة ١٩٠٠ بفتح عدد من المدارس المتوسطة والثانوية (الرشيدية والاعدادية) ودور المعلمين في بغداد والموصل والبصرة ، كما تقرر فتح اول معهد عال في العراق باسم « مدرسة الحقوق » قبيل نشوب ثورة سنة ١٩٠٨

اعتقد المثقفون والعناصر الوطنية في العراق ان ثورة سنة ١٩٠٨ الدستورية التي ترعمتها جمعية الاتحاد والترقي كانت حركة اصلاحية تستهدف القائدة لجميع الولايات العثمانية لذلك سرعان ما تأسس للجمعية فرع في بغداد من قبل بعض الضباط والمدنيين لغرض نشر المفاهيم الدستورية ومبادئ الجامعة العثمانية ، وكان للفرع المذكور جريدة يومية باسم « بغداد » تطبع باللغتين العربية والتركية . غير انه لم تمض سنتان على الحكم الدستوري حتى بدأ بعض الاتحاديين يكشفون عن سياستهم التركية المتعصبة الرامية الى محو الشعور القومي غير التركي .

ونتيجة لذلك بدأت الجماعات غير التركية وبعض العناصر الوطنية التركية المعارضة لتلك السياسة تخرج من جمعية الاتحاد والترقي ثم تمكنت في نهاية سنة ١٩١٠ من تأسيس حزب معارض باسم « الائتلاف والحرية » ومنهاجه الجامعة العثمانية والدستورية واللامركزية . ولقد انضم معظم العراقيين الموجودين في العاصمة العثمانية الى هذا الحزب .

اخذ العراقيون العائدون من القسطنطينية الى بغداد والمدن العراقية الاخرى يشكلون جمعيات وطنية ذات مناهج مشابهة لمبادئ حزب الائتلاف والحرية . وقد ظهرت هذه الجمعيات منذ أواخر سنة ١٩١١ في البصرة وبغداد والموصل وانضم الى عضويتها طائفة من الضباط والمحامين والتجار وصغار الملاكين . والى جانب ذلك تشكلت بعد سنة ١٩١٢ جمعيات عراقية سرية ، لم يمتد عمرها طويلا ، تراوحت اهدافها بين المطالبة باصلاحات تستهدف الحكم اللامركزي والدعوة الى الاستقلال التام للعراق وبقية الولايات العربية . ومن امثال هذه الجمعيات : جمعية العلم الاخضر وجمعية اليد السوداء وجمعية العهد . ويمكن القول ان نشاط الجمعيات الوطنية في

العراق لم يكن بمعزل عن نشاطات الجمعيات المماثلة في الاقطار العربية الاخرى اذ انها جميعها كانت تعبر عن اليقظة القومية وطموح الشعب العربي في الاستقلال والوحدة اذ أكدت في مناهجها على جعل العربية لغة رسمية في العراق الى جانب مطالبتها بتنفيذ الاصلاحات العامة في المجالات الثقافية والصحية والاقتصادية . وعلى كل فان التخوف من اطماع الدول الاوربية وخطر الاستعمار الغربي ، وخاصة البريطاني والفرنسي ، جعل معظم الوطنيين العراقيين يقتصرون في مطالبهم الآتية قبيل نشوب الحرب العالمية الاولى على الحكم اللامركزي والاستقلال الذاتي .



الباب الأول

تأسيس الدولة العراقية

١٩٢٦ - ١٩١٤





الفصل الأول

الاحتلال البريطاني للعراق ١٩١٤ - ١٩٢١

يمتد اهتمام بريطانيا الفعلي بالعراق الى اواسط القرن التاسع عشر وذلك بالنظر لموقعه
الاستراتيجي بالنسبة لمنطقة الخليج العربي والهند وكذلك لاهميته التجارية والاقتصادية ، لذلك
ظهرت في الاوساط البريطانية آنذاك الدعوة لمشروع سكة حديد الفرات كما دشنت في الوقت
نفسه شركة الملاحة الانكليزية (شركة لنج) اعمالها في شط العرب ونهر دجلة . ثم اخذت
المصالح البريطانية بالتعاظم الى درجة ان القسم الجنوبي من العراق صار في نهاية العهد العثماني
واقعا ضمن منطقة النفوذ البريطاني التي شملت معظم اجزاء الخليج العربي .

ولتوضيح خطورة المصلحة البريطانية في العراق خلال هذه الفترة يمكن الاشارة الى ان
قسما كبيرا من مواصلات البصرة البحرية كان يدار من قبل شركات بريطانية كما ان تسعة اعشار
حمولات البواخر في ميناء البصرة كانت تعود لبريطانيا . وقد سيطرت شركة لنج الانكليزية على
النقل النهري في دجلة . وتأسست قبيل الحرب العالمية الاولى عدة شركات تجارية برؤوس اموال
بريطانية او بريطانية - هندية في بغداد والبصرة . ولتأكيد اهمية العراق بالنسبة لبريطانيا صرح
اللورد كرز (نائب الملك في الهند سابقا) عام ١٩١١ امام مجلس اللوردات بقوله : « ان من
الخطأ ان نظن ان مصالحنا السياسية تنحصر في الخليج . انها ليست منحصرة فيه ولا بين بغداد
والبصرة بل انها تتعدى ذلك حتى تصل بغداد نفسها » . من جهة اخرى ارسل المقيم البريطاني
في بغداد برقية في حزيران ١٩١٣ الى حكومة الهند البريطانية والى السفير البريطاني في القسطنطينية
ذكر فيها : « نظرا لاحتمال تجزئة تركيا ، وما نجده في الوقت ذاته من نشأة تهديدية لمناطق
نفوذ أجنبية ، فانه على ما يظهر لا بد للحكومة البريطانية من ان تحتفظ بما احرزته حتى الآن من
ارحية في بلاد ما بين النهرين ، منطقتها الطبيعية في الدولة العثمانية » .

قبل ان تحدد الدولة العثمانية بصورة رسمية موقفها من الدول الاوربية في حالة قيام حرب
بينها ، كانت بريطانيا تهني بواخراها وجيوشها في الهند والخليج العربي كي تحمي مصالحها في
المنطقة وترقب ابصار نفوذها الى العراق وتؤمن سلامة نفط عبادان الذي تستغله رؤوس الاموال
البريطانية .

في ٥ تشرين الثاني ١٩١٤ ، أعلنت بريطانيا وفرنسا الحرب على الدولة العثمانية ، ووجدت بريطانيا الفرصة السانحة للبدء في تحقيق مطامعها ، فتقدمت قواتها باتجاه ميناء البصرة ، واطلقت قنابلها على منطقة الفاو ، ثم تلاها في اليوم السادس من تشرين الثاني نزول جماعة من افراد الجيش البريطاني الى تلك المنطقة ، وكان هذا بداية الاحتلال الذي كانت تعمل له السياسة البريطانية منذ عشرات السنين . وتوجهت الحملة البريطانية بعد ذلك نحو البصرة وتمكنت من احتلالها في ٢٢ تشرين الثاني بعد انسحاب الاتراك منها . وفي يوم الاحتلال اصدر بيرسي كوكس ، المقيم السياسي البريطاني في منطقة الخليج العربي والذي كان يرافق الحملة ، بيانا باسم القائد العام البريطاني الى سكان البصرة جاء فيه : « لم يبق من الادارة التركية شي الآن ، في هذه المنطقة . فقد رفع في محلها العلم البريطاني الذي سوف تتمتعون في ظله بمنافع الحرية والعدالة بالنسبة لشؤونكم الدينية والدنيوية معا . واصدرت الاوامر المشددة لجنود المظفرة بان يعاملوا السكان بوجه عام بصدقة وتقدير تامين عند قيامهم بالواجبات الملقاة على عاتقهم . وعليكم انتم ان تعاملوهم بالمعاملة نفسها » .

بعد فترة قصيرة بدأت القوات البريطانية في السير قدما نحو الشمال فاحتلت القرية ثم اتجهت قوة برية ومائية في دجلة فتمكنت من احتلال العمارة في ٣ حزيران ١٩١٥ ثم احتلت قوة ثانية - اتجهت الى الفرات - الناصرية في ٢٥ تموز من السنة ذاتها بعد معارك دامية . وهكذا تم للبريطانيين السيطرة على المثلث الواقع بين البصرة والعمارة والناصرية ، وهذا ما كان يسمى بولاية البصرة آنذاك . شعر فريق من ساسة بريطانيا بلزوم الاكتفاء عند هذا الحد من العراق واعتبروا ان الحملة قد حققت غايتها اذ اصبحت منطقة النفط في عبادان مأمنة ، كما تم تطوير الخليج العربي ودفع العدو عنه ، لكن هذا الموقف لم يرق لفريق آخر من الساسة والعسكريين البريطانيين الذين اصرروا على اكمال احتلال العراق . وقد رجحت كفة الفريق الاخير لذلك تقرر التقدم بمحاذاة دجلة والزحف الى بغداد . وفي اطراف مدينة الكوت جرى قتال عنيف تكبد فيه الطرفان التركي والبريطاني خسائر فادحة وعلى اثره اضطر الاتراك الى اخلاء مدينة الكوت فدخلها الجيش البريطاني في ٣٠ أيلول سنة ١٩١٥ . وفي ١٧ تشرين الثاني هاجم البريطانيون الاتراك بقوة تقدر بـ (١٥٠٠٠) جندي بالقرب من المدائن (سلمان باك) محاولين الوصول الى بغداد فردهم الاتراك على اعقابهم . وبعد ان تكبد البريطانيون خسائر فادحة انسحبوا الى الكوت وتحصنوا فيها فتعقبهم الجيش التركي المتفوق ، الذي امدته الحكومة العثمانية بعدد كبير من الوحدات العسكرية . وعندئذ حلت الكارثة بالجيش البريطاني اذ اضطر في ٢٩ نيسان ١٩١٦ الى التسليم للاتراك بعدده البالغ (١٣٣٠٩) جنودا وضباطا على اثر حصار شديد دام خمسة شهور . وكان هذا الحادث

شديد الوقع على بريطانيا مما دعاها الى التفكير جدبا بالامر واعداد العدة له . وقد تمكــــــــــــن
البريطانيون فيما بعد من جلب قوات جديدة ومعدات وفيرة واخذوا يستعدون لاسترجاع الكوت .
وعلى كل لم يكن بوسع الجنرال مود القائد الجديد للجيش البريطاني ان يبدأ بحركاته الا في
نهاية سنة ١٩١٦ . وبعد قتال شديد استطاع الجيش البريطاني اخراج الاتراك من الكوت ثم
استمر في زحفه حتى دخل بغداد في ١١ آذار من عام ١٩١٧ .

ولكي يكسب الغزاة ود العراقيين نشر قائدهم مود بيانا جاء فيه : « اننا لم ندخل بلادكم
اعداء فاتحين انما دخلناها محررين . فلقد خضع مواطنوكم منذ ايام هولاء لظالم الغرباء
فتخربت قصوركم وذوت بساتينكم ... ان امنية مليكي وامنية شعوبه بل امنية الدول العظمى
المتحالفة مع جلالته ان تعودوا كما كنتم فيما مضى » و « يا اهل بغداد ان اعمالكم التجارية
وادخال الطمأنينة والامن في بلادكم من غوائل الغزو والظلم من الامور التي تستوجب اهتمام
الحكومة البريطانية الى الابد » ولم تكنف بريطانيا باحتلال بغداد بل انها اخذت تعد العدة
لاحتلال العراق باجمعه . فعندما انتهت هدنة موندروس فى ٣٠ تشرين الاول سنة ١٩١٨ الحرب
بين بريطانيا والدولة العثمانية كانت الجيوش البريطانية على بعد اثني عشر ميلا من الموصل ولكنها
لم توقف القتال بل استمرت في تقدمها ودخلت الموصل في اليوم السابع من شهر تشرين الثاني
عام ١٩١٨ . ثم اكملت القوات البريطانية احتلال الاقسام المتبقية من العراق .

كانت جيوش الاحتلال قد اصطحبت معها ضباطا سياسيين على رأسهم برسي كوكس المقيم
البريطاني في الخليج العربي . وكانت كلما تقدمت في احدى المناطق العراقية انيطت ادارتها
الى احد هؤلاء الضباط ، وبعد احتلال بغداد عين برسي كوكس بوظيفة « المندوب المدني »
باعتباره المسؤول الاول في الادارة المدنية . ولقد اتجهت نيات المحتلين الى اتخاذ اساليب الادارة
الهندية تمهيدا لضم العراق ، وعلى الاخص ولايتي البصرة وبغداد ، الى الهند البريطانية . واول
مظهر لذلك كان في تكوين شرطة مدنية على نمط شرطة الهند اما المظهر الثاني فهو ادخال العملة
الهندية حيث حلت محل العملة التركية . وقد حشدت السلطات البريطانية اعداد كبيرة من الضباط
السياسيين والاداريين اما بطريق الاستعارة من الجيش واما من الدوائر الهندية . ولم يستخدم في
الوظائف الادارية الكبيرة الا نفر قليل من العرب لم يتجاوز عددهم في أول آب ١٩٢٠ العشرين
موظفا يقابلهم من البريطانيين والهنود ٥١٤ موظفا وفي الشؤون القضائية استند الحكام البريطانيون
الى مجموعة من القوانين الهندية و وضعوا نظاما لدعوى العشائر الجزائية والمدنية مستمدا من خبرتهم
الاستعمارية في الهند .

ومن جملة ما يهدف اليه النظام الاخير تقوية سلطة الشيخ وجعلهم تابعين لتوجيه الضباط السياسيين مما ادى الى تماسك النظام الاقطاعي في العراق . واصبح الشيوخ بمثابة دولة داخل دولة بالإضافة الى ان عدداً منهم صار اداة طيعة تستند اليها السلطات البريطانية . اما بالنسبة للحالة المالية في فترة الاحتلال فقد تميزت بكثرة الضرائب واجراءات الاستيلاء والمصادرة والغرامات التي فرضت على السكان . وعلى سبيل المثال كان ثلثا ما يمول به الجيش البريطاني في العراق يأتي من الضرائب التي فرضت على المواطنين . وقد ازدادت الضرائب المباشرة في المناطق التي احتلها الانكليز للسنة المالية ١٩١٨ - ١٩١٩ : ١٩٦٥ مرة بالنسبة لما كانت عليه في عامي ١٩١١ و ١٩١٢ ، وارتفعت الى أكثر من مرتين خلال السنوات ١٩١٩ - ١٩٢٠ .



المبحث الاول

نضال الجماهير في العراق ضد الاحتلال

قاومت الجماهير العراقية المحتلين البريطانيين ، بانتظار نيل الاستقلال التام وتحقيق وفود الحلفاء للعرب اثناء الحرب . وما حدث في النجف الاشرف في اواخر ١٩١٧ واول ١٩١٨ مثال لنضال الجماهير ضد الاجانب المحتلين .

انتفاضة النجف (١٩١٨)

كانت مدينة النجف الاشرف في مقدمة المدن العراقية وعيا سياسيا ومكافحة للحكم الاجنبي في العراق قبل الحرب العالمية واثاءها وبعدها . في بداية الحرب العالمية الاولى تطوع الكثيرون من النجفيين ومنهم بعض رجال الدين للجهاد ضد الانكليز الغزاة وحاربوهم في الشعية . ولما اطلعوا على فضائح الاتراك في الحلة وكربلاء ناروا ضدهم .

بعد سقوط بغداد تألفت في النجف جمعية سرية باسم « جمعية النهضة الاسلامية » برئاسة السيد محمد علي بحر العلوم من اجل السعي لاعلاء كلمة الاسلام ومراعاة الشرع المحمدي الشريف ودرس الاحوال السياسية والعمل بما ينتفع به المسلمون ويعلوه الاسلام . انضم الى الجمعية معظم رؤساء النجف وبعض رؤساء العشائر . وقد اتصلت الجمعية سرا بالاتراك الذين كانت جيوشهم ما تزال في الرمادي .

قرر البريطانيون تعيين الكابتن (النقيب) مارشال حاكما على النجف . وصل الحاكم الجديد الى النجف في اول شباط ١٩١٨ ، واتخذ مقرا له في خان عطية . اعاد مارشال تشكيل الشرطة فجاء بأفراد من غير النجفيين .

كان الحاج نجم البقال من انشط خصوم الانكليز في النجف . وقد وضع خطة لاشعال الثورة وهي ان يهاجم هو وبعض انصاره خان عطية الذي اتخذته مارشال مقرا له ومسكنا . وفي الصباح الباكر من يوم ١٩ آذار ١٩١٨ هاجم الحاج نجم البقال وجماعته الخان ونشبت معركة حامية فقتل احد المهاجمين وجرح ثلاثة منهم ، وقتل الكابتن مارشال وجرح ضابط آخر كان معه . وفر المهاجمون .

سمع الكابتن بلفور حاكم الشامية بما حدث فأسرع الى النجف ومعه قوة كافية من الجنود . في اثناء وجوده قتل بعض النجفيين اثنين من افراد الشرطة وجرت محاولة لقتل بلفور نفسه . فذهب الى خان عطية وتحصن فيه . ثم تجمع بعض النجفيين والقوا القبض على بعض افراد الشرطة واخذوا أسلحتهم وهجموا على البراي القديم واشعلوا فيه النار .

حاول السيد كاظم اليزدي المجتهد الشيعي الاكبر التوسط ، وطالب بتسليم اثنين من المتهمين وتعهد بالمحافظة على حياتهما ولكن طلبه رفض . انتشرت صيحة الثورة في مختلف انحاء النجف وفي ظهر ٢١ آذار ١٩١٨ اقتربت من سور النجف كتيبة من الخيالة الانكليز فطاردها النجفيون وعادت من حيث أتت وقد تشجع النجفيون بعد هذه الحادثة .

ثم جرت مفاوضات بين بعض الشخصيات النجفية والكابتن بلفور من اجل الصلح . طالب بلفور بتسليم المتهمين لينالوا جزاهم وقال ان هذه هي ارادة القائد البريطاني العام . وفي اليوم التالي قدم بلفور شروطه : (١) تسليم القتلة ومن اشترك معهم تسليماً بلا قيد او شرط (٢) غرامة ألف بندقية وخمسون ألف رصاصة (٣) تسليم مئة شخص من المحلات الثائرة في النجف الى الحكومة

لابعادهم عن النجف بصفتهم اسرى حرب . وقال بلفور عند تقديمه هذه الشروط ان النجف ستبقى تحت الحصار الشديد فيمنع عنها الطعام والماء الى ان تستجب للشروط ، فرفض النجفيون تلك الشروط .

استمر الحصار مدة تزيد عن اربعين يوماً ، اضطر الناس خلالها الى شرب مياه الآبار المالحة ، وارتفعت اسعار المواد الغذائية ارتفاعاً فاحشاً ، وقدمت بعض الفقراء من المرضى ، واضطر الناس الى ذبح الحمير وأكل لحومها .

بعد ذلك تراجع بعض الثوار عن مواقفهم ، وبقي ثابتاً نحو مئتي رجل منهم الحاج نجم البقال . وفي ١٢ نيسان ١٩١٨ القي القبض على الحاج نجم البقال . ثم شرع الباقون بتسليم انفسهم وحينئذ بدأ الانكليز بفك الحصار عن مدينة النجف .

بلغ عدد المعتقلين في الكوفة أكثر من مئة . وقد فر احدى من المعتقل . قرر الانكليز تفسير عدد كبير منهم الى المنفى في الهند . وتألفت في الكوفة محكمة عسكرية لمحكمة الباقين في ٥ أيار . اصدرت المحكمة حكمها باعدام احد عشر شخصا منهم الحاج نجم البقال ، ونفذ بهم الحكم في ٣٠ أيار ، وصدر الحكم على آخرين بالسجن لمدة تتراوح بين ست سنوات والسجن المؤبد ، ونفي هؤلاء الى الهند اما الباقون فحكم عليهم بالنفي الى الهند ايضا .

المبحث الثاني

الجمعيات لسرية

تعتبر الفترة الممتدة بين بداية سنة ١٩١٩ وواوسط سنة ١٩٢٠ فترة تحشيد وتنظيم المقاومة الوطنية للاحتلال البريطاني والمطالبة بالاستقلال التام للقطر العراقي ، ووصلت تلك المقاومة الذروة في ٣٠ حزيران ١٩٢٠ باندلاع الثورة العراقية.

من العوامل التي عجلت في تعاظم المقاومة الوطنية للاحتلال سوء وتعسف الادارة العسكرية للمحتلين وتزايد حجم الضرائب التي تجبى من السكان وتدهور الوضع الاقتصادي. هذا فضلا عن ان الحكومة البريطانية نفسها لم تعلن عن عزمها على انتهاء الاحتلال العسكري واقامة نوع من الحكم الوطني وفاء للوعود التي قدمت للعراقيين اثناء الحرب وبعد الهدنة . وعندما تبين ان ازالة الاحتلال ونوال الاستقلال لا يتأتى بواسطة الانتظار والاستسلام بل انه يتم عن طريق تنظيم الحركة الوطنية وتحديد اهدافها ثم العمل على تحقيق تلك الاهداف . ولما كان العمل الحزبي العلني امرا مستحيلا في ظل الاحتلال البريطاني لذلك تكتلت العناصر القومية الوطنية في جمعيات سرية وبدأت تكافح في سبيل انتهاء الاحتلال وتأسيس دولة عراقية مستقلة.

من تلك الجمعيات السرية جمعية العهد العراقي ، وريثة جمعية العهد التي كان قد اسسها عدد من الضباط العرب في القسطنطينية قبيل الحرب العالمية الاولى . غير ان حكومة الاتحاديين سرعان ما اكتشفت امر الجمعية فقررت في اوائل سنة ١٩١٤ تشتيت اعضائها والتنكيل بهم وبعد قيام الثورة العربية في الحجاز اجتمع الضباط العراقيون المنضمون للثورة وقرروا اعادة تنظيم نشاطهم السياسي ضمن جمعية اطلق عليها اسم جمعية العهد العراقي . وقد جعلت مدينة دمشق مقرا لتلك الجمعية في اعقاب تأسيس الدولة العربية في الشام في اواخر ١٩١٨ . وصار

ياسين الهاشمي رئيسا للجمعية ، كما كان بين صفوفها شخصيات لعبت فيما بعد دورا مهما في الحياة السياسية العراقية امثال جميل المدفعي وجعفر العسكري ونوري السعيد ومولود مخلص . ساربت الجمعية الوعي الوطني للشعب العربي وتضمن منهاجها الصادر في عام ١٩١٩

المواد التالية : -

- ١ . استقلال العراق استقلالا تاما ضمن الوحدة العربية وداخل حدوده الطبيعية .
- ٢ . طلب المساعدة الفنية والاقتصادية من بريطانيا على ان تكون هذه المساعدة بالثمن وان لا تمس باستقلال العراق التام .

٣ . انهاض الشعب العراقي ليبارى ارقى الامم العربية .

٤ . السعي لخير الامة العربية .

الى جانب هذه المواد اعلنت الجمعية عن رغبتها في ان يكون نظام الحكم في العراق ملكيا دستوريا يتقلد العرش فيه احد ابناء الشريف حسين ملك الحجاز . وقد تأسس للجمعية فرعان : احدهما في الموصل برئاسة محمد روف الغلامي ، والثاني في بغداد برئاسة الشيخ سعيد النقشبندی . وكان فرع الموصل على جانب كبير من النشاط وعلى اتصال دائم بمقر الجمعية العالم في دمشق فضلا عن اتصالاته المستمرة بالعشائر والجهات المعنية بالحركة الوطنية .

سعى العهديون الى تحقيق مطالبهم عن طريق المفاوضات وتنظيم الاحتجاجات والتقدم بالنداءات الى المؤتمرات الدولية وقد ادى عدم تلبية بريطانيا لمطالب جمعية العهد الى نفـاذ صبر قسم من المهديين ومحاولتهم تنفيذ برنامجهم بمساعدة اعداء بريطانيا ومنافسيها . وحاول المركز العام للجمعية الحصول على تأييد الولايات المتحدة وبعث بالتماس الى الرئيس ويلسون بهذا الصدد . كما اغتنم فرصة وجود لجنة الاستفتاء الامريكية كـنك - كرين في الشام فظهر لها رغبته في استقلال العراق ورفع الحواجز السياسية والاقتصادية بينه وبين سوريا . ومن الاعمال التي قامت بها جمعية العهد العراقي ارسال حملة عسكرية من سوريا الى تلعفر بقيادة جميل المدفعي نجحت في احتلال وابعاد الانكليز عنها فترة من الزمن عام ١٩٢٠ كذلك كان المركز العالم للجمعية يتراسل مع شيوخ العشائر وعلماء الدين وغيرهم من الوطنيين ويحثهم على الكفاح ضد الاحتلال البريطاني . وعلى كل فان اعضاء فرع بغداد للجمعية قد اختلفوا فيما بينهم فانفصلت عنه جماعة من المثقفين واسست في اواخر ١٩١٩ جمعية حرس الاستقلال السرية .

احتلت جمعية حرس الاستقلال موقعا اكثر صلاية من جمعية العهد وقامت بنشاطها الوطني التحرري وخاصة في بغداد ومنطقة العراق الاوسط . ومن اشهر قادتها علي البرزكان ومحمد الصدر ويوسف السويدي ومحمد باقر الشبيبي وعارف حكمت ومحمود رامز وجعفر ابو التمن وبهجت زئيل بجلال بابان وناجي شوكت وقد نجحت الجمعية في تأسيس فروع لها في بغداد والكاظمية والشامية والنجف والحلة وبغوبة .

احتوى منهاج الجمعية على جملة مواد منها : -

١ . استقلال العراق والشام .

٢ . تأليف حكومة دستورية في العراق برئاسة احد انجال الملك حسين .

٣ . بذل الجهود للانضمام الى لواء الوحدة العربية والتعاون مع الجمعيات الاخرى .

وقد اقترن نشاط جمعية حرس الاستقلال بتأسيس المدرسة الثانوية الاهلية (التي سميت
بالتيقض الاهلية فيما بعد) في كانون الثاني سنة ١٩٢٠ والتي صار على الزركان مديرا لها . اعلنت
المدرسة لسلطات الاحتلال انها تستهدف نشر الثقافة والتعليم لكن اهمية المدرسة السياسية سرعان
ما اصبحت اكثر من اهميتها التعليمية وصارت تعقد فيها الاجتماعات السرية لجمعية الحرس .
واعظم نجاح حققته الجمعية هو اقامة علاقات تنظيمية مع المؤسسات الدينية ورؤساء القبائل
في الفرات الاوسط . وقد تكللت الجهود عام ١٩٢٠ بتأسيس هيئة تنسيق لنشاط حرس
الاستقلال ورجال الدين البارزين وشيوخ القبائل دعيت بـ مكتب الثورة . وحظيت جمعية
حرس الاستقلال بمساندة وتأييد الفئات المتوسطة من السكان في بغداد وبعض المدن الاخرى
خاصة التجار الصغار والحرفيين ورفعت شعار الاستقلال التام للبلاد . معلنة تصميمها على
النضال الحازم من اجل تحقيقه . ولم تستطع الجمعية من توحيد نشاطها مع العهدين لان
الاخيرين رفضوا تغيير المادة الثانية من منهاجهم المتعلقة بـ طلب المساعدة الفنية والاقتصادية
من بريطانيا » بينما اعلنت جمعية الحرس ان بريطانيا ذات مطامع استعمارية في العراق .
ونشطت الجمعية في بغداد باقامة حفلات المولد النبوي وطبعها بالطابع الحماسي الوطني
وكانت ابرز تلك الحفلات تقام في جامع الحيدر خانة والكاظمية والسيد سلطان علي
والحضره الكيلانية . وقد ظلت جمعية حرس الاستقلال مستمرة في نشاطها الوطني المناهض
للاحتلال البريطاني حتى اندلعت نيران الثورة العراقية في صيف سنة ١٩٢٠ ففرق شمل
قادة الحرييين اذ التحق قسم منهم بهما كما نفى قسم آخر
منهم الى خارج البلاد ، وانحلت جمعية حرس الاستقلال في ١٣ آب سنة ١٩٢٠

المبحث الثالث

ثورة ١٩٢٠

اثناء الحرب العالمية الاولى وبعد انتهائها مباشرة توقع العراقيون ان ينالوا استقلالهم حين خسرت الدولة العثمانية الحرب وانتصر الحلفاء . وقد شجعهم على هذا التوقع اسهامهم في ثورة الحجاز والوعود التي قطعها الحلفاء للعرب اثناء الحرب العالمية الاولى ومنها :

١ - الوعود التي قطعوها لشريف مكة الحسين بن علي خلال الحرب اذ وعدت بريطانيا في مراسلات الحسين-ماكماهون-١٩١٦ بالاعتراف باستقلال البلاد العربية / العراق وسوريا والحجاز وشبه الجزيرة عدا عدن .

٢ - بيان الجنرال مود فاتح بغداد الى العراقيين في ١٨ آذار ١٩١٧ وفيه ذكر ان البريطانيين جاؤا محررين لا فاتحين .

٣ - بيانات لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية في مجلس العموم عن اهداف الحرب العالمية الاولى في ٥ كانون الثاني ١٩١٨ وفيما وعد بتحرير الشعوب .

٤ - بنود رئيس الولايات المتحدة الاميركية الاربعة عشر في ٨ كانون الثاني ١٩١٨ التي وعدت بتحرير الشعوب ومنها الشعوب الخاضعة للدولة العثمانية .

٥ - مذكرة الحكومة البريطانية الى ملك الحجاز في ٨ شباط ١٩١٨ التي اكدت على وعود الحلفاء بتحرير العرب وفيها قالت ان الحكومة البريطانية مصممة على الوقوف بجانب العرب في جهلهم حتى تبني علما يسود فيه القانون والشرع بدل الظلم العثماني .

٦ - تصريح الحكومة البريطانية للعرب السبعة في القاهرة في ١٦ حزيران ١٩١٨ قالت فيه

ان الحكومة البريطانية تعترف بالاستقلال التام والسيادة للعرب الذين يقطنون في الاراضي التي كانت حرة مستقلة قبل الحرب والاراضي التي حررت من السيطرة التركية بعمل العرب انفسهم في اثناء الحرب العالمية وتؤيدهم في جهادهم في سبيل الحريــــــــــــة ، واما الاراضي التي كانت في الماضي تحت الحكم العثماني واحتلتها قوات الحلفاء اثناء الحرب فان الحكومة البريطانية تحيل العرب السبعة الى نصوص التصريحات الصادرة من القواد العاملين عند الاستيلاء على بغداد او القدس واما الاراضي التي كانت ولا تزال تحت السيطرة التركية حينذاك فان من رغبة الحكومة البريطانية ان تفوز الشعوب المظلومة فيها بالحرية والاستقلال .

٧ - التصريح الانكليزي - الفرنسي في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨ الذي جاء فيه : ان السبب الذي من اجله حاربت فرنسا وانكلترا في الشرق انما هو لتحرير الشعوب التي رزحت اجيالا طويلا تحت مظالم الترك تحررا تاما نهائيا واقامة حكومات وادارات وطنية تستمد سلطاتها من اختيار الاهالي الوطنيين لها اختيارا حرا . .

ولكن العراقيين شعروا بخيبة امل في سياسة بريطانيا التي حاولت ضم العراق الى الامبراطورية البريطانية بفرض حمايتها عليه ، عينت الحكومة البريطانية السرارنولد ولسن وكيلا للمندوب المدني في العراق وهذا حاول خلال ١٩١٨ - ١٩٢٠ تنفيذ السياسة البريطانية الاستعمارية في العراق فاجرى في اواخر ١٩١٨ واولائل ١٩١٩ استفتاء حول مستقبل الحكم في العراق ، وحاول ان تكون نتيجة الاستفتاء منسجمة مع اهدافه في اقامة حكم بريطاني مباشر في العراق فتدخل في عملية الاستفتاء واثار رجال السياسة العراقيين . اراد العراقيون اقامة دولة مستقلة فسي العراق على غرار سوريا ١٩١٨ - ١٩٢٠ . وفي مصر قامت ثورة ١٩١٩ ضد بريطانيا مطالبة بالاستقلال فتشجع العراقيون وقويت عزائمهم وانتعشت الروح الوطنية عندهم .

وفي خلال ١٩١٨ - ١٩٢٠ اشتد استياء العراقيين من الحكم البريطاني وقامت جمعية حرس الاستقلال السرية مطالبة باستقلال العراق . واستعان القادة المسلمون بنفوذ الشيخ محمد تقي الحائري الشيرازي الديني الواسع لتحقيق اهدافهم ، وكان الحائري يؤيد الصلات الاخوية بين المسلمين ويحث على التآلف والتآزر ليقف الجميع صفا واحدا في وجه الاجنبي ، واتصل اولئك القادة ايضا برجال الدين في كربلاء والنجف وتعاضم شأن التحركات الدينية في العتبات المقدسة ضد البريطانيين ، ووجه الزعماء الوطنيين عنايتهم الخاصة الى العشائر في الفرات ودبالي بصفتها اقوى سلاح في متناول ايديهم ، واتصلوا بالزعماء العراقيين في سوريا .

في اواخر نيسان ١٩٢٠ عقد مؤتمر سان ريمو وفيه قرر الحلفاء فرض الانتداب البريطاني على العراق ، واعلنت بريطانيا ذلك في اوائل ايار فغضب العراقيون وعارضوا الانتداب وطالبوا بالاستقلال التام على غرار سوريا . وشروا بعقد الاجتماعات في جوامع بغداد خلال شهر رمضان الذي ابتداء في ١٦ ايار وكانت تلقى فيها الخطب والقصائد الوطنية . وفي الاجتماع الاخير فوض الحاضرون خمسة عشر مندوبا لمقابلة ارنولد ولسن وعرض مطالب الشعب العراقي عليه وفي الوقت نفسه استمرت الاتصالات بين زعماء الفرات والمدن المقدسة وبين قادة الحركة الوطنية في بغداد استعدادا لقيام الثورة ضد المحتلين البريطانيين .

في ٣٠ حزيران ١٩٢٠ بدأت الثورة العراقية حين اعتقل حاكم الرميثة البريطاني احد زعماء قبائل بني حجين شعلان ابو الجون وجاء انصاره واخرجوه من الاعتقال بالقوة . فكانت هذه

هي الشرارة الاولى في ثورة العشرين . ومن الرميثة انتشرت الثورة الى منطقة الفرات الاوسط .
كانت القوات البريطانية الرئيسية متمركزة في منطقة كركند على الحدود العراقية - الايرانية في منطقة
خانقين ، وقد خشي قادة الثورة في بغداد من تحرك تلك القوات الى منطقة الثورة عن طريق
ديالى فاتصلوا بشيوخ قبائل هذه المنطقة لكي يقطعوا عليها طريقها ، فقامت قبائل ديالى فعلا
باحتيال المنطقة واخروا الامدادات البريطانية . وفي الوقت نفسه قتل رئيس عشيرة زوبع في منطقة
الفلوجة الحاكم البريطاني ليجمن فانتشرت الثورة ايضا الى تلك المنطقة . وقد تعاون الاكراد
والتركمان مع العرب في الثورة على البريطانيين المحتلين في مناطق قزلباط وخانقين وكفرى واربل .
اسهم بالثورة ضباط ومدنيون وعراقيون في سوريا والعراق . ومن اشهر المدنيين المندوبون
الخمس عشر الذين قابلوا وكيل المندوب المدني في بغداد قبيل نشوب الثورة ، وقد فر بعضهم
من بغداد والتحق بالثورة مثل يوسف السويدي وجعفر ابو التمن وعلي البازركان وكان لقيادة
الثورة في بغداد رسلها الى كربلاء والنجف وديالى .

وكان للثورة صحافتها فأصدرت جريدة الاستقلال لصاحبها السيد محمد عبد الحسين
المحامي وجريدة الفرات لصاحبها الشيخ محمد باقر الشبيبي .
دامت الثورة نحو خمسة اشهر تكبد الانكليز خلالها خسائر فادحة في الارواح والاموال
وضمى العراقيون بخسائر في الارواح والاموال ايضا . اضطرت بريطانيا الى تغيير سياستها اذ انتصرت
مدرسة القاهرة في السياسة البريطانية على مدرسة الهند وسحبت ارنولد ولسن وارسلت برسي كوكس
وسمحت باسهام العراقيين بالحكم .

كانت ثورة العشرين ثورة وطنية تحررية من اجل الاستقلال ، ولم تقتصر على فئة ولا طبقة
معينة من السكان بل شملت اكثر سكان العراق ومناطقه .

المبحث الرابع إقامة الحكم الملكي

بعد اتفاق سان ريمو وفرض الانتداب البريطاني على العراق ومعارضة الشعب العراقي له والاعداد لقيام ثورة العشرين اذاع ارنولد ولسن وكيل المندوب المدني البريطاني في العراق بيانا الى الشعب العراقي يوضح فيه الخطة البريطانية عن مستقبل العراق وفيه يذكر استعداد الحكومة البريطانية لاقامة حكومة مستقلة في العراق تضمن عصبة الامم ذلك الاستقلال وتنتدب بريطانيا لتنفيذ سياسة الانتداب الجديدة . جاء في البيان ان الحكومة البريطانية كلفت السر برسي كوكس بتنفيذ هذه المهمة وانه سيعود الى العراق في اوائل الخريف ليكون اول مندوب سام بريطاني في العراق . سألت الحكومة البريطانية السر ارنولد ولسن رأيه في ترشيح الامير فيصل بن الحسين الذي فقد عرش سوريا في تموز ١٩٢٠ ليكون ملك العراق المقبل فحيد ولسن هذا الترشيح . ثم دعت الحكومة البريطانية الامير فيصلا الى انكلترا فزارها في كانون الاول ١٩٢٠ واجتمع بصورة غير رسمية بمندوب الحكومة البريطانية كورنواليس الذي عرض عليه عرش العراق فتردد فيصل لان اخاه عبد الله كان المرشح لذلك العرش ولكن بريطانيا اكدت لفصيل انها تضمن موافقة الامير عبد الله فوافق فيصل على ترشيحه لعرش العراق .

الحكومة لعراقه الموقته :

في ١١ تشرين الاول ١٩٢٠ وصل كوكس الى بغداد وعمل فورا على تهدئة الاوضاع في العراق . وافلح بتكوين حكومة موقته برئاسة السيد عبد الرحمن الكيلاني نقيب بغداد في ٢٥ تشرين الاول . اذاع كوكس بيانا قال فيه ان اعمال الحكومة الموقته ستكون تحت نظارته وارشاده ثم طلبت الحكومة العراقية من كوكس وضع مذكرة تثبت علاقات المستشارين البريطانيين بالوزراء العراقيين فوضعها في ١٠ تشرين الثاني وجعل السلطة الحقيقية بيد المستشار ، واكد ان قرارات مجلس الوزراء لا تنفذ الا بعد موافقة المندوب السامي .

شعرت الحكومة البريطانية ان التكاليف المالية للاحتلال البريطاني للعراق باهظة ، حتى ان بعض الاصوات ارتفعت في بريطانيا مطالبة بالجلء عن العراق . في ١٤ شباط ١٩٢١ نقل المستر ونستن جرجل من منصب وزير الحرية الى منصب وزير المستعمرات فرأى ان تخفيض التكاليف المالية البريطانية وتحقيق المصالح البريطانية في العراق تتم باسناد العرش

العراقي الى الامير فيصل . عقد جرجل مؤتمرا في القاهرة في ١٢ آذار ١٩٢١ عالج مشاكل الشرق الاوسط ومنها عرش العراق . وقد حضر الى هذا المؤتمر كوكس وقائد القوات البريطانية في العراق والسكرتيرة الشرقية لدار المندوب السامي المس بيل ووزير الدفاع ووزير المالية العراقيان في الحكومة المؤقتة . قرر المؤتمر ترشيح الامير فيصل لعرش العراق . ولما عاد كوكس الى العراق ابعد في ١٦ نيسان ١٩٢١ السيد طالب النقيب وزير الداخلية في الحكومة عن العراق وكان المنافس الاقوى لفيصل على عرش العراق .

مبايعة فيصل وتوجيهه ملكا على العراق :

قدم الامير فيصل الى العراق فوصل بغداد في ٢٩ حزيران ١٩٢١ ، واستقبلته الحكومة المؤقتة والسلطات البريطانية والشعب العراقي بالترحاب . وفي ١١ تموز قرر مجلس الوزراء باتفاق الراء على اقتراح رئيس الوزراء المناداة بالامير فيصل ملكا على العراق ويشترط ان تكون حكومته دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون . ولكن كوكس اراد ان يطلع على رأى الشعب العراقي في هذا الامر فطلب من مجلس الوزراء وضع الترتيبات الضرورية لاجراء استفتاء عام لهذا الغرض . لذلك طلب مجلس الوزراء من وزارة الداخلية اجراء استفتاء الشعب العراقي . اسفرت نتيجة الاستفتاء عن موافقة اكثرية ٩٧ / من مجموع المصوتين على المناداة بالامير فيصل ملكا على العراق . وقد جرى تتويج الملك فيصيل يوم ٢٣ آب ١٩٢١ . الفى الملك فيصل خطابا شكر فيه الشعب العراقي على مبايعته اياه ، وشكر الشعب العراقي لولائه للاسرة الهاشمية ، ونوه بفضل والده الملك حسين في النهضة العربية ، وحيا ارواح شهداء النهضة العربية ، وشكر بريطانيا لمناصرتها العرب ، وشكر الحكومة العراقية المؤقتة والمندوب السامي والحكومة البريطانية لاعتراهما به ملكا للدولة العراقية المستقلة بارادة الشعب العراقي . وعد بتحقيق امانى الشعب العراقي بالاستعانة ببريطانيا ، ودعا الى التضامن والتعاقد والعمل بجهد ونشاط ووعد بالاستعانة برجال الامه على اختلاف مذاهبهم وتباين طبقاتهم وتفاوت معتقداتهم وتعمد ان العمل سيقوم به هو مباشرة الانتخابات وجمع المجلس التأسيسي الذي سيفضع دستور استقلال البلاد على قواعد الديمقراطية ويعين اسس حياتها السياسية والاجتماعية ويصادق نهائيا على المعاهدة التي تنظم العلاقات بين العراق وبريطانيا .

المبحث الخامس

قيام الاحزاب السياسية

ارادت الحكومة العراقية ان تضع حدا للاجتماعات السياسية التي كانت تعقد في بيوت المشتغلين بالسياسة وارتأت تشريع قانون للجمعيات نشر في ٢ تموز ١٩٢٢ . بموجب هذا القانون منع عقد اى اجتماع الا باجازة رسمية ، وقد اعتبر ذلك قيذا لحرية الاجتماع وضرية للحركة الوطنية في العراق . في فترة الانتداب تألفت عدة احزاب وجمعيات اهمها :

١ - الحزب الوطني العراقي :

في ٢ آب ١٩٢٢ وافقت وزارة الداخلية على تأليف الحزب الوطني العراقي كانت لجنته التنفيذية مؤلفة من جعفر ابي التمن (رئيس الحزب) وبهجت زينل ومهدى البصري ومولود مخلص وحمدى الباجه جي وعبد الغفور البدرى واحمد الشيخ داود . يعتبر هذا الحزب امتدادا لجمعية حرس الاستقلال . كانت غاية الحزب السياسية هي المحافظة على استقلال العراق التام بحدوده الطبيعية وموازاة حكومته الملكية الدستورية النيابية والدفاع عن كيان الامة العراقية والنهوض بها الى مصاف الامم الراقية ماديا وأديبا وتحسين العلاقات بين الامة العراقية والامم الراقية للسعي وراء المشاريع المفيدة وتنشيط الفكرة الوطنية للوحدة العراقية واتخاذ الوسائل المشروعة لردع من يتصدى لنشر واذاعة مايقوع الشقاق والتفريق باسم الدين والجنس بين العراقيين . وغاية الحزب الادارية هي السعي لكل مايجوب رفاه الامة العراقية وسعادتها ورفي البلاد وعمرانها ومنها تسهيل اعطاء الامتيازات المختصة بعمران البلاد واستثمار منابع الثروة الى الوطنيين ورفع الحواجز القانونية المختصة بالمشاريع النافعة . وغاية الحزب الاقتصادية هي السعي لكل ما يزيد في ثروة البلاد كتوسيع نطاق الزراعة بفتح الانهار وتطهير الجداول وتأسيس المصارف والتشويق على استعمال طرق الزراعة الحديثة ومساعدة الزراع ماديا وادبيا وتسهيل الوسائل اللازمة لتكثير الصادرات وتوسيع الصناعة وحمايتها وترويج التجارة وتسهيلها واصلاح طرق جباية كافة الرسوم . وغاية الحزب العلمية هي توسيع نطاق المعارف ونشر وتعميم العلوم في جميع انحاء العراق واصلاح مناهج التدريس وتشكيل لجان رسمية لتأليف الكتب الدراسية وتزويدها وتأسيس المدارس العالية والكليات ودور الصناعة واكثر المدارس الابتدائية وجعل التدريس الابتدائي فيها اجباريا ومجانا وانتقاء المعلمين الاكفاء وجلبهم من

البلاد الاخرى الراقية عند الحاجة وإرسال البعثات العلمية من متخرجي المدارس الى البلدان الراقية لاكمال تحصيلهم والتشويق لفتح مدارس اهلية وجعل واحدة منها على الاقل في كل لواء تحت ادارة الحزب واصدار جرائد ومجلات لنشر مبدأ الحزب وخدمة مقصده .

٢ - حزب النهضة العراقية :

في ١٩ آب ١٩٢٢ وافقت وزارة الداخلية على تأليف حزب النهضة العراقية . كانت لجنته التنفيذية مؤلفة من امين الجرججي (رئيس الحزب) والشيخ احمد الظاهر وآصف وفائي وعبد الرزاق الازري ومهدى البيرو عبد الرسول كبه ومحمد حسن كبة . كانت اهداف الحزب توطيد دعائم الاستقلال التام للشعب العراقي وتحقيق رغائبه بحكومة عربية ملكية دستورية ديمقراطية والدفاع عن كيان الامة العراقية وتنشيط الفكرة الوطنية للوحدة العراقية على اختلاف اجناس العراقيين الذين تضمهم حدود العراق الطبيعية واتخاذ التدابير لتعميم معارف العراق وتوسيع نطاق تجارته وزراعته وانماء ثروته وكل ما يصلحه ماديا وأدبيا وتحسين الصلات بين الامة العراقية وبين الامم والحكومات الاجنبية فيما يعود نفعه على العراق ولا يمس شرف استقلاله التام .

توحيد مساعي الحزب الوطني وحزب النهضة :

بمناسبة الذكرى الاولى لتتويج الملك فيصل الاول في ٢٣ آب ١٩٢٢ ، قرر الحزب الوطني وحزب النهضة توحيد مساعيها للمطالبة بحقوق البلاد واقامة مظاهرة ورفعها الى الملك عريضة قالا فيها ان مبايعته كانت على اساس ان تكون حكومته حكومة دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون وان الشعب العراقي كان ينتظر انتخاب المجلس التأسيسي وتأليف المجلس التشريعي لتكون الوزارة مسؤولة امامه ، ولكن ذلك لم يتحقق فسيب ذلك استياء الشعب ، وطالبا بالكف عن التدخل البريطاني في الامور الادارية وتاليف وزارة مسنن الاكفاء المخلصين وبان لا تعقد اية معاهدة ولا تجري مفاوضة بها قبل تأليف المجلس التأسيسي الذي يجب ان ينتخب اعضاؤه بحرية كاملة .

في اثناء وجود مندوبي الحزبين في البلاط حضر المندوب السامي كوكس ليقدم الى الملك التهناني فسمع من ينادي بسقوط الانتداب وسقوط انكلترا ، فغضب وطال السب

بمعاينة المسؤولين عن هذه الحادثة وعزل فهمي المدرس رئيس أمناء البلاط الملكي ،
وقد استجاب الملك الملك فيصل لطلب المتدوب السامي .

وفي يوم ذكرى التتويج اصيب الملك فيصل بمرض التهاب الزائدة الدودية
واجريت له عملية وتولى كوكس ادارة البلاد فامر باقفال الحزين وابعاد قادتهما الى
جزيرة هنجام في الخليج العربي وبالطلب الى السيد محمد الصدر والشيخ محمد
الخالصي بمغادرة العراق الى ايران ويفصل بعض كبار الموظفين .
٣ - الحزب الحر العراقي :

الف هذا الحزب في ٣ ايلول ١٩٢٢ وكان بزعامة محمود النقيب بن عبد الرحمن
النقيب رئيس الوزراء ، وقد انحصر نشاط الحزب في تأييد وزارة النقيب وعقد معاهدة التحالف
الاولى بين العراق وبريطانيا ، اصدر الحزب جريدة العاصمة لسان حاله .
٤ - حزب الامة :

الف هذا الحزب في ١٩ آب ١٩٢٤ ، وأبرز قاداته ناجي السويدي . طالب بالاسراع
في وضع الدستور واجراء الانتخابات النيابية ، ولكنه لم يلعب دورا رئيسا في حياة العراق
السياسية .
٥ - حزب الاستقلال الوطني :

الف في مدينة الموصل في أول ايلول ١٩٢٤ . سعي هذا الحزب الى تحقيق الاستقلال
التام للعراق ، ووضع اعتماده في سياسته الخارجية على عطف الشعب البريطاني وسعى
الى تقوية العلاقات الودية بين الحكومتين العراقية والبريطانية ، وناضل من اجل ضم
ولاية الموصل الى العراق ، ولعب دورا رئيسا اثناء وصول لجنة التحقيق الاممية
التي ارسلتها عصبة الامم لغرض الاطلاع على آراء سكان ولاية الموصل بشأن مستقبل
ولاية الموصل . اصدر هذا الحزب جريدة العهد لسان حاله ثم جريدة فتى العراق .
٦ - جمعية الدفاع الوطني عن ولاية الموصل :

اجيزت في ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٥ في الموصل لتأييد ومساندة حزب الاستقلال
في الموصل .

٧ - الحزب الوطني العراقي (في الموصل) :

الف في الموصل في اوائل عام ١٩٢٥ ، دعا الى الوحدة العراقية وسعى من اجل تحقيق استقلال العراق .

الف هذه الاحزاب الثلاثة بعض الشخصيات الموصلية واستمرت بالعمل الى ان حلت مشكلة الموصل .

٨ - حزب التقدم :

أسس هذا الحزب في تشرين الاول ١٩٢٥ ، ومن ابرز قاداته عبد المحسن السعدون (زعيمه) . يعتبر اول حزب نيابي حكومي قام في العراق لتأييد وزارات عبد المحسن السعدون وجعفر العسكري وتوفيق السويدي . كانت اهدافه السعي الى تطبيق المعاهدة العراقية - البريطانية واجراء بعض التعديلات عليها والسعي لادخال العراق في عصبة الامم ، والاهتمام بالتعليم وجعل التعليم الابتدائي اجباريا والعمل على ترقية الزراعة . كانت غالبية الصحف تؤيد سياسته وأهمها جريدة العالم العربي . وأصدر الحزب جريدة اللواء ثم جريدة التقدم .

٩ - حزب الشعب :

أسس هذا الحزب في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٥ ، ومن ابرز قاداته ياسين الهاشمي (رئيسه) . يعتبر ثاني حزب برلماني يؤسس في العراق اخذ يتنازع حزب التقدم على السلطة والبرلمان . غاية الحزب هي السعي لاسعاد الشعب العراقي وتأمين الاستقلال التام للعراق والعمل على تنمية القوى الوطنية وتنفيذها في فروع الادارة والاقتصاد والمعارف والزراعة ، والسعي

لادخال العراق في عصبة الامم . أصدر جريدة نداء الشعب لسان حاله .

١٠ - حزب العهد العراقي :

الف هذا الحزب في ١٤ تشرين الاول ١٩٣٠ ، ومن ابرز قاداته نوري السعيد (زعيمه) كانت غايته السعي لتحقيق استقلال العراق التام واسعاده بانماء القوى الوطنية وتنظيم امور الادارة والاقتصاد والمعارف والصحة والزراعة والجيش . كان هذا الحزب حكوميا مؤيدا لسياسة التعاون والتفاهم مع الانكليز . وفي عهد هذا الحزب تم أبرام المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٣٠ . أصدر الحزب جريدة صدى العهد لسان حاله .

١١ - حزب الاخاء الوطني :

وافقت وزارة الداخلية على تأليف هذا الحزب في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٠ ، ومن ابرز قاداته ياسين الهاشمي (زعيمه) وشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان كانت اهداف الحزب

بذل الجهود لتنبية الشعب العراقي الى الاخطار المهلكة المحدقة به من الوجهة السياسية والادارية والادارية والاقتصادية ، والعمل على تكوين رأى عراقي عام لمكافحة كل ما من شأنه ان يشوب استقلال البلاد بأية شائبة او يخل بالوحدة الوطنية او ينافي احكام القوانين ، والسعي لتحقيق سيادة حقوق العراق في مرافقه الاقتصادية وحماية وترويج مصنوعات البلاد واستثمار مواردها لخير ابناءها .

في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٣٠ كون قادة حزب الاخاء الوطني مع الحزب الوطني العراقي كتلة لمعارضة وزارة نوري السعيد والمعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٣٠ ، عرفت تلك الكتلة بكتلة التآخي وعرفت الوثيقة بوثيقة التآخي جاء فيها ان المعاهدة فاسدة وجائرة يجب

تبديلها وان مجلس النواب القائم يجب ان يحل لانه لا يمثل البلاد وان الوزارة التسيي تـؤلف يجب ان تعمل على الاساسين المذكورين .

اما صحافة الحزب فقد كانت جريدة البلاد لسان حاله . كما ان جرائد الجهاد والعراق والشعب والاخبار ونداء الشعب والزمان كانت تتعاطف وتنطق بلسان الحزب . وفي آب ١٩٣١ أصدر الحزب جريدة الاخاء الوطني .





الفصل الثاني

الانتداب والمعاهدة العراقية - البريطانية الاولى

بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى حاولت دول الحلفاء المنتصرة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان الاستيلاء على ممتلكات الامبراطورية العثمانية والمانيا المندحرتين وضمها كمستعمرات الى ممتلكات الدول المنتصرة . كانت هذه المحاولة مناقضة لوعود الحلفاء بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة لشعوب المستعمرات والشعوب الاوربية بالتححر وتقرير المصير . عارض ودرولسون رئيس الولايات المتحدة محاولات بريطانيا وفرنسا بصفة خاصة لضم البلاد العربية التي انفصلت عن الدولة العثمانية والمستعمرات الالمانية في افريقيا الى ممتلكاتها .

الانتداب :

اقترح الجنرال جان سمطس من اتحاد جنوب افريقيا احد دوميونوات الامبراطورية البريطانية ايجاد نظام جديد للمستعمرات السابقة يرضي جميع الاطراف المعنية بعض الارضاء وهو نظام الانتداب Mandate وافق الحلفاء المنتصرون على الفكرة وضموها في المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الامم الذي نشر في ٢٨ حزيران ١٩١٩ جاء فيها :

١ - في المستعمرات والاراضي التي لم تعد بعد الحرب تابعة لسيادة الحكومات التي كانت خاضعة لها سابقا ، والتي يعجز سكانها عن القيام بالحكم الذاتي في بلادهم ، تحت الظروف الصعبة في العالم الحديث ، يجب ان يطبق المبدأ القائل بان رفاهية هذه الشعوب وارتقاءها وديعة مقدسة من ودائع المدنية ، وان يتضمن هذا الميثاق الضمانات اللازمة للقيام بهذه الامانة .

٢ - ان الطريقة المثلى لتحقيق هذه المبادئ عمليا هي تسليم وصايتها هذه الشعوب الى الامم الراقية ، التي تستطيع ، بفضل ثروتها او خبرتها او موقعها الجغرافي ، ان تتحمل هذه المسؤولية ، والتي ترغب في قبولها . وهذه تقوم بوصايتها باسم عصبة الامم وبصفتها متدبة عنها .

٣ - ان نوع الانتداب يجب ان يختلف بحسب درجة رقي الشعب ومركزه الجغرافي وحالته الاقتصادية الى غير ذلك من الاحوال .

٤ - ان بعض البلاد كانت في القديم تابعة للامبراطورية العثمانية وقد بلغت درجة راقية يمكن معها الاعتراف بمبدأ بكيانها كأمم على ان تستمد الارشاد والمساعدة من دولة

اخرى حتى يأتي الزمن الذي تصبح فيه قادرة على الوقوف بمفردها . ان اعتبار رغبات هذه البلاد يجب ان يكون في المقام الاول من انتقاء الدولة المنتدبة .

٧ - يجب على الدولة المنتدبة ان تقدم تقريرا سنويا الى مجلس عصبة الامم عن البلاد التي انتدبت عليها .

٩ - يجب ان تتكون لجنة دائمة لتسلم التقارير السنوية المقدمة من حكومة الانتداب وفحصها ولترشد مجلس العصبة بكل مايخص المسائل التي تتعلق بتنفيذ الانتداب .

في ٢٤ نيسان ١٩٢٠ عقد مجلس الحلفاء الاعلى مؤتمر سان ريمو في ايطاليا . وفي اليوم التالي اتفق الحلفاء على توزيع الانتدابات دون اخذ موافقة الشعوب المعنية فكان نصيب بريطانيا الانتداب على العراق وفلسطين ونصيب فرنسا الانتداب على سوريا ولبنان . لم يذع ارنولد ولسن وكيل المندوب المدني في العراق خبر الانتداب هذا الا في ٣ ايار . اعلن الشعب العراقي معارضته واستنكاره ورفضه لكل انتداب او وصاية او حماية ، واعتبروا الانتداب استعمارا في صيغة جديدة . وياشركة العراق السياسيون يعدون العدة للقيام بثورة ضد الاحتلال البريطاني من اجل نيل الاستقلال التام فادى ذلك الى حدوث ثورة العشرين . في ١٠ آب ١٩٢٠ تم توقيع معاهدة سيفر بين الحلفاء والدولة العثمانية وفيها اعترفت الدولة العثمانية بانفصال العراق عنها ووضع تحت الانتداب البريطاني . ثم تقدمت بريطانيا الى عصبة الامم بلائحة الانتداب البريطاني على العراق ووافقت العصبة عليها .

أهم موادها :

- ١ - تضع الدولة المنتدبة قانونا اساسيا للعراق يعرض على مجلس عصبة الامم للمصادقة عليه
- ٢ - يحق للمنتدب ان يحفظ قوة عسكرية في البلاد الواقعة ضمن هذا الانتداب لاجل الدفاع عنها
- ٣ - يفوض المنتدب بادارة علائق العراق الخارجية .
- ٤ - على المنتدب تبعة الاحتفاظ بالاراضي العراقية فلا يتنازل عنها .
- ٥ - تلغى الامتيازات الاجنبية في العراق .
- ٦ - على المنتدب تبعة تأسيس نظام عدلي في العراق بضمن مصالح الاجانب والقانون والاختصاص الشرعي في العراق .
- ٧ - على المنتدب ان يمنع في العراق التمييز بين رعايا اعضاء عصبة الامم .
- ٨ - لاشي مما في هذا الانتداب يمنع المنتدب من تأسيس حكومة مستقلة ادريا فسي المقاطعات الكردية كما يلوح له .

المعاهدة العراقية - البريطانية الاولى :

عملت بريطانيا على اقامة نظام حكم ملكي يسهم فيه الشعب العراقي بعض الاسهام .
كان الملك فيصل الاول يعلم مسؤوليات الحكومة البريطانية ازاء العصبة بصفتها دولة متتدبة ، وكان مستعدا لعقد معاهدة لم يكن قصد الحكومة البريطانية من عقدها ان تحل محل الانتداب بل ان يحدد الانتداب وينفذ بشكل معاهدة صارت بريطانيا فيها دولة حليفة بالنسبة للعراق ودولة متتدبة بالنسبة لعصبة الامم ، وقد وافقت عصبة الامم على هذا التدبير .
في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢ وقع العراق وبريطانيا المعاهدة العراقية - البريطانية الاولى على ان يرمرها المجلس التأسيسي . وبالرغم من ان المعاهدة المذكورة لم تشر الى الانتداب فانها عمليا صك الانتداب في ثوب جديد . وقد ثبتت المعاهدة ضمنا بريطانيا كدولة متتدبة عن عصبة الأمم في العراق . وفيما يلي مقدمة المعاهدة مع اهم موادها :

بما ان ملك بريطانيا قد اعترف بفصل بن الحسين ملكا دستوريا على العراق ، وبما ان ملك العراق يرى من مصلحة العراق ، وبما يؤول الى تأمين سرعة تقدمه ان يعقد مع ملك بريطانيا معاهدة على اسس التحالف .

وبما ان ملك بريطانيا قد اقتنع بان العلاقات بينه وبين ملك العراق يمكن تحديدها الان باحسن وجه وهو عقد معاهدة تحالفية كهذه تفضيلا لها على اية وسيلة اخرى
فبناء على ذلك قد عينا وكيلين لهما مفوضين لاجل القيام بهذا الغرض :

١ - بناء على طلب ملك العراق يتعهد ملك بريطانيا بان يقدم ، في اثناء مدة هذه المعاهدة ، مع التزام نصوصها ، ما يقضي لدولة العراق من المشورة والمساعدة بدون ان يمس ذلك سيادتها الوطنية .

٢ - يتعهد ملك العراق بان لايعين ، مدة هذه المعاهدة ، موظفا في العراق من تابعة غير عراقية . في الرضائف التي تقتضي ارادة ملكية ، بدون موافقة ملك بريطانيا . وستعقد اتفاقية مفردة لضبط عدد الموظفين البريطانيين وشروط استخدامهم على هذا الوجه في الحكومة العراقية .

٣ - يوافق ملك العراق على ان ينظم قانونا اساسيا ليعرض على المجلس التأسيسي العراقي ويكفل تنفيذ هذا القانون الذي يجب ان لا يحتوي على ما يخالف نصوص هذه المعاهدة ، وكذلك يكفل ان لا يكون ادنى تمييز بين سكان العراق بسبب قومية او دين اولقة .
ويجب ان يعين هذا القانون الاساسي الاصول الدستورية التشريعية كانت او تنفيذية .

٦ - يتعهد ملك بريطانيا بان يسعى بادخال العراق في عضوية عصبة الامم في اقرب

مايمكن

٧ - يتعهد ملك بريطانيا بان يقدم من الامداد والمساعدات لقوات ملك العراق المسلحة ، وتعقد بينهما اتفاقية منفردة لتعيين مقدار هذا الامداد وهذه المساعدة وشروطها .
٨ - لا يتنازل عن اية اراض في العراق ولا يُؤجر الى اية دولة اجنبية ولا توضع تحت سلطتها باية طريقة كانت .

٩ - يتعهد ملك العراق بقبول الخطة الملائمة التي يشير بها ملك بريطانيا وبكفل تنفيذها في امور العدالة وضمان مصالح الاجانب بسبب عدم تطبيق الامتيازات والصيانات التي كان يتمتع بها هؤلاء بموجب الامتيازات الاجنبية او العرف ، ويجب ان توضع نصوص هذه الخطة في اتفاقية منفردة .

١١ - يجب ان لا يكون اية ميزة في العراق للرعابا البريطانيين او لغيرهم من رعابا الدول الاجنبية الاخرى على رعابا اية دولة عضوفي عصبة الامم .

١٥ - تعقد اتفاقية منفردة لتسوية العلاقات المالية بين الفريقين المتعاقدين .
١٧ - اذا وجد ان هناك تناقضا في المعاهدة بين النص الانكليزي والنص العربي يعتبر النص الانكليزي المعول عليه .

١٨ - تصبح هذه المعاهدة نافذة العمل حالما تصدق من الفريقين المتعاقدين بعد قبولها من المجلس التأسيسي ، وتظل معمولا بها لمدة عشرين سنة .

وقع المعاهدة عن العراق عبد الرحمن النقيب رئيس الوزراء وعن بريطانيا برسي كوكس المندوب السامي في العراق .

بروتوكول ٣٠ نيسان ١٩٢٣ :

اتفق العراق وبريطانيا على تقصير مدة المعاهدة فوقما بروتوكول ٣٠ نيسان ١٩٢٣ الملحق بمعاهدة التحالف الاولى جاء فيه انه رغما عن نصوص المادة ١٨ يجب ان تنتهي المعاهدة الحالية عند صيرورة العراق عضوا في عصبة الامم ، وعلى كل حال يجب ان لا يتاخر انتهائها عن اربع سنوات من تاريخ ابرام الصلح مع تركيا (٦ آب ١٩٢٤) . كان شأن هذا الملحق كشأن المعاهدة في انه عرضة للتصديق من قبل المجلس التأسيسي . وقع البروتوكول عن العراق رئيس الوزراء وعن بريطانيا برسي كوكس المندوب السامي في العراق .

الاتفاقيات الاربعة المتفرعة عن المعاهدة :

وقع هذه الاتفاقيات في ٢٥ آذار ١٩٢٤ عن العراق جعفر العسكري رئيس الوزراء
وعن بريطانيا هنري دوبس المنسحب السامي في
العراق . عرضت على المجلس التأسيسي مع المعاهدة :

١ - الاتفاقية الخاصة بالموظفين البريطانيين المعقودة طبقا للمادة (٢) من المعاهدة

العراقية - البريطانية الاولى .

٢ - الاتفاقية العسكرية المعقودة طبقا للمادة (٧) من المعاهدة .

٣ - الاتفاقية العدلية المعقودة طبقا للمادة (٩) من المعاهدة .

٤ - الاتفاقية المالية المعقودة طبقا للمادة (١٥) من المعاهدة .



المبحث الاول المجلس التأسيسي العراقي

بعد وصول الامير فيصل الى العراق كمرشح لتولي عرش العراق جرى حديث حول كيفية انتخاب الملك وهل يجري من قبل مجلس تأسيسي او تشريعي . ففي ٨ تموز ١٩٢١ كتب رئيس الوزراء الى المندوب السامي يسأل فيه عن السبب الذي ادى الى تأخير اكمال النظام الموقت لانتخاب اعضاء المجلس التشريعي . وفي اليوم نفسه اجاب المندوب بقوله « لاشك انه لا بد من انعقاد المجلس التأسيسي قريبا لسن قانون اساسي للبلاد » . وقد اهملت فكرة دعوة مجلس تأسيسي او تشريعي لانتخاب فيصل واستبدلت بفكرة الاستفتاء . وفي خطاب التتويج قال الملك فيصل الاول ان اول عمل يقوم به هو مباشرة الانتخابات وجمع المجلس التأسيسي ، وان هذا المجلس هو الذى سيضع دستور استقلال البلاد على قواعد الحكومات السياسية الديمقراطية وبعين اسس حياتها السياسية والاجتماعية ، ويرمى المعاهدة بين العراق وبريطانيا .

وجاء في المادة الاولى من لائحة الانتداب البريطاني على العراق ان المنتدب يضع في اقرب وقت لا يتجاوز ثلاث سنين من تاريخ تنفيذ الانتداب قانونا اساسيا للعراق يعرض على مجلس عصبة الامم للمصادقة عليه فينشره سريعا . وهذا القانون يسن بمثوة الحكومة الوطنية وبيّن حقوق الاهالي الساكنين ضمن البلاد ومنافعهم وزغائبهم ، ويحتوى على مواد تسهل تدرج العراق وترقيته كدولة مستقلة .

وجاء في المادة الثالثة من المعاهدة العراقية - البريطانية الاولى التي كان القصد من عقدها ان يحدد الانتداب ونفذ بشكل معاهدة انه يوافق ملك العراق على ان ينظم قانونا اساسيا ليعرض على المجلس التأسيسي العراقي ويكفل تنفيذ ذلك القانون الذى يجب ان لا يحتوى على ما يخالف نصوصي تلك المعاهدة ، وان يأخذ بعين الاعتبار حقوق وزغائب ومصالح جميع السكان القاطنين في العراق ، ويكفل للجميع حرية الضمير التامة وحرية ممارسة جميع اشكال العبادة بشرط ان لا تكون مخلة بالاداب والنظام العموميين وكذلك يكفل ان لا يكون هناك ادنى تمييز بين سكان العراق بسبب قومية او دين او لغة ويؤمن لجميع الطوائف عدم تكرار او مساس حقها بالاحتفاظ بمدارسها لتعليم اعضائها بلغتها الخاصة على ان يكون ذلك موافقا لمقتضيات التعليم العامة التي تفرضها حكومة العراق ، ويجب ان يعين هذا القانون الاساسي الاصول الدستورية التشريعية كانت او تنفيذية التي ستتيح في اتخاذ القرارات في جميع الشؤون المهمة بما فيها الشؤون المرتبطة بمسائل الخطط المالية والنقدية والعسكرية . .

بعد التوقيع على المعاهدة العراقية - البريطانية في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢ رأى الملك فيصل والحكومة العراقية ان الوقت قد حان لجمع المجلس التأسيسي . ففي ١٩ تشرين الاول ١٩٢٢ صدرت الارادة الملكية بتأليف المجلس التأسيسي ليفرر المواد

الثلاث على الترتيب الاتي :-

١ - دستور المملكة العراقية .

٢ - قانون انتخاب مجلس النواب .

٣ - المعاهدة العراقية - البريطانية .

والشروع بانتخاب المجلس التأسيسي ابتداءً من ٢٤ تشرين الاول ١٩٢٢ .

ولكن بسبب معارضة الشعب للمعاهدة ووجود بعض الظروف الشاذة انتشرت الدعوة لمقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي ، وصدرت بعض فتاوى رجال الدين لتحريم الاشتراك فيها مالم تستجب الحكومة لطلب الغاء الادارة العرفية (اى سياسة الارهاب البريطانية في العراق) واطلاق حرية المطبوعات والاجتماعات وسحب المفتشين البريطانيين من الالوية واعادة المنفيين الى وطنهم والسماح بتأليف الجمعيات ، ولذلك اجلت الانتخابات . اقترح وزير الداخلية عبد المحسن السعدون اتباع سياسة الحزم والشدّة ولكن مجلس الوزراء رفض الاقتراح فاستقال الوزير ثم استقالت وزارة النقب الثالثة . الف عبد المحسن السعدون وزارته الاولى فقررت الاستجابة لمطالب الشعب قبل اجراء الانتخابات فجعلت مقر المفتشين الاداريين في بغداد ، واصدر المندوب السامي امره بارجاع المنفيين الى هنجام واعلن ان الاحكام العرفية كانت قد الغيت منذ زمن بعيد . وقررت الحكومة نفي الشيخ مهدي الخالصي وبعض اتباعه الى خارج العراق ، وغادر العراق ايضا بعض علماء الدين في كربلاء والنجف . وقررت الوزارة اجراء الانتخابات ابتداء من ١٢ تموز ١٩٢٣ وقد تم فعلا انتخاب المنتخبين الثانويين .

استقالت وزارة عبد المحسن السعدون وتلتها وزارة جعفر العسكري الاولى التي قررت اجراء انتخاب نواب المجلس التأسيسي في ٢٥ شباط ١٩٢٤ . افتتح المجلس في ٢٧ آذار ١٩٢٤ وكان عدد اعضائه مئة . القى الملك خطاب العرش ، ثم انتخب المجلس عبد المحسن السعدون رئيساً له . جاء في خطاب العرش دعوة المجلس للنظر في امور جوهرية هي الاسس المتينة التي يشاد عليها ببيان نظامها واستقلالها وذكرها على الترتيب الاتي :

١ - البت في المعاهدة العراقية - البريطانية .

٢ - سن الدستور العراقي .

٣ - سن قانون الانتخاب للمجلس النيابي .

وكان تقديم البت في المعاهدة بطلب من المندوب السامي البريطاني مؤكداً على ان لا يحتوى

الدستور من المواد والمبادئ ما يتعارض مع مواد المعاهدة .

ابرام المعاهدة :

في ٢ نيسان ١٩٢٤ قدم ، بكتاب رسمي ، جعفر العسكري رئيس الوزراء الى عبد المحسن السعدون رئيس المجلس التأسيسي المعاهدة والبروتوكول الملحق بها والاتفاقيات الاربع المتفرعة عنها راجيا عرضها على المجلس للنظر فيها وابرامها في اقرب وقت ممكن مبررا ذلك بان فيها تأمين أستقلال العراق وتمكين بريطانيا من ادخاله في عصبة الامم وحسم مشكلة الموصل بمعاونة بريطانيا وعصبة الامم .

عند مناقشة المعاهدة اقترح انتخاب مندوب واحد عن كل لواء (محافظة) كلجنة لتدقيق المعاهدة . قررت هذه اللجنة ان تدرس الوثائق التي تبودلت بين الحكومتين العراقية والبريطانية وسماع آراء اعضاء الوزارة ، وسماع آراء المندوبين ثم وضعت تقريرا . جابهت المعاهدة معارضة شديدة من الشعب ولجأت الحكومة الى الارهاب . ورفض المندوب السامي كما رفضت الحكومة البريطانية طلب اجراء بعض التعديلات على المعاهدة قبل ابرامها ولكنها وعدت بانها ستكون بعد الابرام مستعدة لان تبحث بروح الاعتدال في كل ما يرغب فيه من التعديلات في الاتفاقية المالية . ولكن الشعب استمر بالمعارضة وقامت مظاهرة حول بناءة المجلس التأسيسي في الكرخ وحدث تصادم بين الاهلين وقوات الشرطة والجيش . ثم حضر المندوب السامي هنرى دويس الى بناءة المجلس ووعد النواب تحريرا بان الحكومة البريطانية مستعدة للنظر في تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية بما يتفق والسواء المعروف عن الشعب الانكليزي . وفي الوقت نفسه هدد المندوب السامي العراق وذلك بارساله نسخة من كتاب وزارة الخارجية البريطانية الى مجلس عصبة الامم الذى قالت فيه انه في حالة رفض العراق للمعاهدة ستحصل من مجلس العصبة على تفويض لاجل اتخاذ ترتيب اخر بدلا من المعاهدة . وحدد المندوب السامي يوم ١٠ حزيران كآخر موعد لقبول المعاهدة اورفضها . في ٩ حزيران ١٩٢٤ اجتمع الملك فيصل مع مندوبي المجلس التأسيسي وطلب اليهم ان لا يتركوا فيصلا معلقا بين السماء والارض . وفى ١٠ حزيران أجل المجلس اجتماعه الى اليوم التالي فهدد المندوب السامي باصدار تشريع يحل المجلس التأسيسي واحتلال

بناية المجلس . ولذلك اجتمع (٦٩) مندوبا في ليلة العاشر من حزيران . تلى تقرير المعارضين وفيه طلب قبول التعديلات والتحفظات الواردة في تقرير لجنة المعاهدة ولا سيما ما يخص تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية وطالبوا بتقديم التعديلات بشكل ملحق ، واخذ ضمان عن الدفاع عن حقوق العراق في ولاية الموصل جميعها . وتلى تقرير الموالين وفيه ان المجلس التأسيسي رأى كثيرا من المواد في المعاهدة والاتفاقيات ثقيلة لا تمكن العراق من القيام بمسؤوليات التحالف ولكنه يعتمد ويتقرب بشراف حكومة بريطانيا ونبالة الشعب البريطاني وان العســــــــــــراق يقبل بتصريحات الحكومة البريطانية بانها بعد ابرام المعاهدة ستعدل بالسرعة الممكنة الاتفاقية المالية بروح السخاء والعطف المعروفين عن الشعب البريطاني ، ولذلك يوصي المجلس بـهـلـك العراق بالدخول فورا بمفاوضة الحكومة البريطانية لاجل الحصول على التعديلات التي اقترحتها لجنة المعاهدة في المجلس ، وتصبح هذه المعاهدة واتفاقياتها لاغية لاحكم لها اذا لم تحافظ حكومة بريطانيا على حقوق العراق في ولاية الموصل جميعها .

وقد قبل لمعاهدة (٣٧) مندوبا وخالفها (٢٤) وامتنع عــــن التصويت (٨) مندوبين

القانون الاساسي العراقي :

في ٣ نيسان ١٩٢٤ قدم رئيس الوزراء لائحة القانون الاساسي الى رئيس المجلس التأسيسي لعرضه على المجلس ، وفي ٧ نيسان قرر المجلس تأليف لجنة من اعضائه تمثل الاولوية لتدقيق اللائحة . تم احالتها على المجلس فأقرها بعد تعديلات طفيفة في ١٠ تموز ١٩٢٤ ، وقد جاء مطابقا لاغراض الانتداب ، ولم يتضمن ما يناقض اغراض المعاهدة العراقية - البريطانية . تضمن القانون الاساسي مقدمة وعشرة ابواب . تضمن الباب الاول (حقوق الشعب) بعض المبادئ اهمها : لا فرق بين العراقيين في الحقوق امام القانــــــــــــون وان اختلفوا في القومية والدين واللغة ، وان الحرية الشخصية مصونة لجميع سكان العراق ، وان المساكن مصونة من التعرض ، وان حقوق التملك مصونة وان السخرة المجانية والمصادرة العامة للاموال المنقولة وغير المنقولة متنوعة بتاتا ولا ينتزع ملك احد الا لاجل النفع العام وبشرط التعويض عنه تعويضا عادلا ، وان للعراقيين حرية ابداء الرأي والنشر والاجتماع وتأليف الجمعيات ، وان الاسلام دين الدولة الرسمي ، وان العربية هي اللغة الرسمية .

عرضت لائحة قانون انتخاب النواب على المجلس التأسيسي في ٢١ تموز ١٩٢٤
وشرع المجلس بالنظر فيها ومناقشتها في ٢٦ تموز ووافق عليها في ٢ آب . تضمن قانون انتخاب
النواب مبدأ الانتخاب على درجتين اى الانتخاب غير المباشر . ينتخب النائب بحيث يمثل
٢٠ ألف من السكان ويجب ان يكون قد بلغ الثلاثين من عمره وان يكون من دافعي الضرائب .
يجب ان يكون المنتخب الاول من الذكور الذين بلغوا الحادية والعشرين من العمر ، ومن
دافعي الضرائب ، ومنتخب كل ٢٥٠ متخبا اولاً منتخباً ثانياً . ويجب ان يكون المنتخب الثانى
قد بلغ الخامسة والعشرين ومن دافعي الضرائب .
يجب ان ينتخب نواب اضافيون يمثلون الطائفتين المسيحية واليهودية في الوجة
بغداد والموصل والبصرة .
يقسم العراق الى ثلاث مناطق انتخابية ، وكل لواء يعتبر دائرة انتخابية .
يجرى الانتخاب بالتصويت السرى . تعتبر صفة المنتخبين الثانين دائمة مدة دورة مجلس
النواب .

المبحث الثاني

مشكلة الموصل

نشأت مشكلة الموصل بعد الحرب العالمية الاولى كنتيجة لاندحار وانحلال الامبراطورية العثمانية ونشوء مملكة العراق تحت وصاية بريطانيا . فعندما انتهت الحرب بين الحلفاء والامبراطورية العثمانية بامضاء هدنة موندروس في ٣٠ تشرين الاول ١٩١٨ املى الحلفاء شروطهم : فتح الدردنيل والبسفور واحتلال حصونهما ونزع سلاح الجيش العثماني وتسليم البوارج الحربية العثمانية ، وحق الحلفاء في احتلال اية نقطة استراتيجية واستعمال البواخر الحليفة للموانئ التركية واشراف ضباط الحلفاء على جميع السكك الحديدية واستسلام جميع الحاميات في الحجاز وعسير واليمن وسوريا والعراق ، واستسلام الموانئ التركية في شمال افريقيا ، و حلفاء في احتلال اى قسم من الولايات الارمنية الست اذا حدث اضطراب فيها

ظهور تركيا الكمالية :

في ١٥ أيار ١٩١٩ نزلت القوات اليونانية في ازمير تؤيدها البواخر الحربية البريطانية والفرنسية والاميركية . وفي الوقت نفسه نزلت قوات ايطالية في اديا وقوات فرنسية في كليكييا وسوريا . وفي ليلة ١٥ - ١٦ آذار ١٩٢٠ قرر البريطانيون اعتقال عدد من الوطنيين الاتراك ونفيهم الى مالطا . وقد هرب كثيرون منهم الى الاناضول . وفي اليوم نفسه احتل البريطانيون استانبول باسم الحلفاء . واعتبرت الحكومة العثمانية الوطنيين الاتراك متمردين وحلت مجلس النواب في ١٢ نيسان ١٩٢٠ .

في اواخر ربيع ١٩١٩ كانت الحكومة العثمانية قد ارسلت مصطفى كمال باشا (كمال اتاتورك) الى الاناضول كمفتش عام للقوات المراقبة في ارضروء وسيواس لحفظ النظام ولكن الحكومة العثمانية اعتبرته بعد ذلك خارجا على القانون بسبب معارضته للحلفاء . وقد التف الوطنيين الاتراك حوله وعقدوا مؤتمر ارضروم ثم مؤتمر سيواس في ٣ أيلول ١٩١٩ الذي وافق على « ميثاق وطني » ابرق مصطفى كمال نصه الى حكومة استانبول ، وقد وافق عليه مجلس النواب الجديد في ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٠ . وفي انقرا عقد المجلس الوطني الكبير الذي يضم انصار مصطفى كمال اول اجتماعاته في ٢٣ نيسان ١٩٢٠ لتنفيذ الميثاق الوطني الذي يمثل في نظر الوطنيين اقصى التضحيات التي تستطيع تركيا تحملها لتحقيق سلام عادل ودائم . طالبت الفقرة الثانية من المادة الاولى من هذا الميثاق باعادة ولاية الموصل الى تركيا ، وكانت الولاية مؤلفة من ألوية (محافظات) الموصل واربيل وكركوك والسليمانية .

عقد المؤتمر من اجل بحث المشاكل اليونانية - التركية وعقد معاهدة صلح جديدة مع تركيا الكمالية لتحل محل معاهدة سيفر . وكان من بين مواد جداول اعمال المؤتمر حل مشكلة الموصل .

افتتح المؤتمر في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢ . وقد رأس الوفد البريطاني اللورد كرزن وزير الخارجية ورأس الوفد التركي عصمت باشا (عصمت ابنونو) وزير الخارجية . تبادل كرزن وعصمت وجهات نظرهما حول مشكلة الموصل في مذكرات مكتوبة وزعت على وفود الحلفاء ، وهذه المذكرات احتوت على حجج الطرفين عن وجوب احتفاظ العثمانيين بها او اعطائها الى تركيا لاسباب عنصرية وسياسية وتاريخية وجغرافية واقتصادية وعسكرية . ولما فشل كرزن في تسوية مشكلة الموصل بينه وبين عصمت عرضها على اللجنة المختصة بالمشاكل الاقليمية ، وفي اللجنة اقترح كرزن ان يعهد الى عصبة الامم بدراسة المشكلة ووافق مندوبو الحلفاء على هذا الاقتراح ثم وافق عصمت عليه ، ولكنه اعلن رفض الحكومة التركية لمشروع معاهدة الصلح ، وغادر الوفد التركي الى انقرا في ٧ شباط ١٩٢٣ . ثم عاد مؤتمر لوزان الى الانعقاد ، واتفق الحلفاء وتركيا على معاهدة لوزان وتم توقيعها في ٢٤ تموز ١٩٢٣ . نصت الفقرة الثانية من المادة الثالثة على ان يعين خط الحدود بين تركيا والعراق بترتيب ودي بين تركيا وبريطانيا خلال تسعة أشهر ، واذا لم يتوصلا الى اتفاق بينهما خلال المدة المذكورة يرفع النزاع على مجلس عصبة الامم ، والى حين التوصل الى قرار بشأن النزاع تتعهد الحكومتان بان لا تحدث اية حركة عسكرية او غير عسكرية قد تغير بطريقة ما الحالة الزاهنة في الاراضي التي يتوقف مصيرها النهائي على ذلك القرار . وقد ابرمت معاهدة لوزان وصارت نافذة المفعول في ٦ آب ١٩٢٤ .

مشكلة الموصل في عصبة الامم :

في خلال فترة تسعة الاشهر عقد مؤتمر القسطنطينية (استانبول) بين تركيا وبريطانيا لحل مشكلة الموصل فلم تفلحا في ذلك . وفي ٦ آب ١٩٢٤ طلبت الحكومة البريطانية من سكرتير عام عصبة الامم ان توضع قضية الحدود العراقية - التركية في جدول اعمال اعمال مجلس العصبة المقبل . وفي ايلول ١٩٢٤ اقترح مندوب بريطانيا في مجلس عصبة الامم ان يعين المجلس لجنة من اشخاص محايدين وتزيهين لتسوية المشكلة بعد دراسة الوثائق التي

قدمت وای دلیل آخر يقدم ويعتبر ضروريا . وأعلن مندوب بريطانيا ان حكومته تعتبر المجلس كحكم يجب قبول حكمه مقدما من الطرفين وتعتبر بريطانيا نفسها ملزمة بقرار المجلس . وفي ٣١ تشرين الاول ١٩٢٤ ألفت لجنة التحقيق الاممية من الكونت بول تلكي الجغرافي المشهور ورئيس وزراء المجر سابقا وأى . اف . فرسن وزير السويد المفوض في بخارست وأ . بولس عقيد متقاعد من الجيش البلجيكي .

عط بروكسل :

عندما تكررت الحوادث على الحدود العراقية - التركية وتردى الوضع واصبح اشد خطورة عقد اجتماع طارئ لمجلس عصبة الامم في بروكسل عاصمة بلجيكا . اقـــر مجلس العصبة خطأ يمثل الحد الاقصى لكل طرف يسمح باحتلاله ، وعلى الطرفين احترامه عسكريا واداريا قبل صدور قرار المجلس النهائي ، وصار هذا الخط يعرف بخط بروكسل .

لجنة التحقيق الاممية وتقريرها :

في ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٤ اجتمع اعضاء لجنة التحقيق الاممية في جنيف وانتخبوا أي . اف . فرسن الوزير السويدي المفوض في بخارست رئيسا . خصصت اللجنة بضعة ايام للتعرف على الوثائق التي اعدتها سكرتارية عصبة الامم التي تخص خط الحدود بين تركيا والعراق ، فدرست محاضر جلسات مؤتمر لوزان ومجلس العصبة ومذكرات الحكومتين البريطانية والتركية . ورأت اللجنة أنه من الضروري أن تذهب الى المنطقة نفسها لانجاز تحقيقها وجمع المعلومات التي تحتاجها محليا ، وأدركت ضرورة حصولها على معلومات مستمدة من الوثائق تطلبها من الحكومتين البريطانية والتركية فارسلت قائمة أسئلة من جنيف الى كلتا الحكومتين . وذهبت الى لندن وافقرا للتعرف على بعض رجال الحكومتين قبل سفرها الى منطقة ولاية الموصل . عينت الحكومة البريطانية أر . أيف . جاردن مساعدا يرافقه اللجنة وساعدها في عملها في المنطقة ، وقد رافقه صبيح نشأت الوزير العراقي السابق للمواصلات والاشغال كممثل للحكومة العراقية . وعينت الحكومة التركية الجنرال جواد باشا مفتش عام الجيش في منطقة ديار بكر كمساعد ، وقد رافقه كامل بك وناظم بك وفتح بك (والاخيران عراقيان من ولاية الموصل) كخبراء .

وصلت لجنة التحقيق الاممية الى بغداد يوم ١٦ كانون الثاني ١٩٢٥ ، ودرست العلاقات الاقتصادية بين ولايتي بغداد والموصل واساليب الادارة العراقية وقابل الاعضاء المندوب السامي البريطاني السرهنرى دويس وزاروا الملك فيصل ولجنة عددا من الوزارات والكلية العسكرية والمستشفيات ومعاهد التعليم ، وقابلت الشخصيات الشخصيات البارزة في بغداد وممثلي جميع الطبقات والطوائف وزارت الاسواق ومخازن الحبوب والاشخاب ، ودرست احصائيات الكمارك وتقارير القناصل فيما قبل الحرب .

وصلت اللجنة الى مدينة الموصل يوم ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥ ، وفي اليوم التالي زارها عبد العزيز القصاب متصرف الموصل . تمكن اعضاء اللجنة وهم متكرون ان يكونوا فكرة عامة عن آراء الناس ثم اتفقوا على تفاصيل طوافهم في ولاية الموصل وعلى اساليب التحقيق ، زاروا بعض الاشخاص من ذوى الخبرة والمعرفة في مدينة الموصل لتكوين فكرة عامة عن الوضع . تم تحقيق اللجنة في مدينة الموصل بصورة مشتركة من الاعضاء الثلاثة فقابلوا واستوضحوا السلطات المحلية واللجان السياسية والجمعيات المهنية وجميع طبقات الناس . وطلبت اللجنة الى المساعدين ان يقدموا قوائم باسماء الشهود الذين يرغبان ان تفحص اللجنة شهاداتهم . اكدت اللجنة ان التحقيق تم بطريقه محايدة ، وقد استقبلت الشخصيات المهمة في اجتماع كامل للجنة بينما قابلت الاخرين على حدة من قبل اعضاء اللجنة . وفي مدينة الموصل استطاعت اللجنة ان تحصل على اكبر تعبير ممكن عن وجهات نظر السكان . ثم قررت اللجنة بعدئذ ان تجرى تحقيقاتها في الاقسام البعيدة عن ولاية الموصل في آن واحد من قبل لجان فرعية . لم تقصر اللجنة تحقيقاتها على النواحي السياسية بل درست نفسية الشعب ومشاكلهم الاقتصادية والتجارة ودرست القضايا العنصرية والجيولوجية وجمعت المعلومات عن وسائل المواصلات والمرافق الزراعية .

في اوائل نيسان ١٩٢٥ أتمت اللجنة تحقيقاتها وسافرت الى جنيف . ثم اجتمعت في جنيف يوم ٢٠ نيسان وبدأت كتابة تقريرها وانتهت منه في ١٦ تموز ١٩٢٥ :

خلاصة الحجج الجغرافية :

قالت اللجنة : لم يكن النزاع حول تعيين خط حدود بل لتقرير مصير منطقة واسعة وعدد كبير من السكان . ان خط بروكسل مناسب لتحديد الحدود ، اما الخط الذى طالبت به الحكومة التركية (جنوبي ولاية الموصل) فهو جيد في قسمه الغربي ولكنه غير جيد في القسم الشرقي . وفي داخل الولاية يمكن استعمال دجلة والزاب الكبير والزاب الصغير وديالى كحدود جغرافية ، ولكن افضل خط لتقسيم الولاية هو الزاب الصغير .

خلاصة الحجج العنصرية :

قالت اللجنة : يسكن ولاية الموصل اكراد وعرب ومسيحيون واثراك ويزيديون ويهود مرتين حسب اهميتهم العددية . يؤلف الاكراد اكثرية السكان وهم ليسوا تركا ولا عربا ويتكلمون لغة آرية . اثراك ولاية الموصل من نفس جنس اثراك تركيا . ان الجماعات الوحيدة المتماسكة التي تسكن مناطق واسعة هم الاكراد والعرب . قالَت اللجنة انه اذا اعتبرت الحجج العنصرية عاملا حاسما فيجب ايجاد دولة كردية مستقلة .

خلاصة الحجج التاريخية :

قالت اللجنة : لعب الاثراك دورا راجحا . وبالرغم من ان العرب او الايرانيين والاثراك والمغول لم يكونوا اسياد الموصل بصورة مستمرة ولكن الموصل كانت تحت سيادة السلاطين العثمانيين خلال اربعة القرون الماضية ، ولكن هذه السيادة لم تكن دوما فعالة ولا شاملة لكل الولاية . ان اى خط حدود يكسر السلسلة التاريخية .

خلاصة الحجج الاقتصادية :

قالت اللجنة : انه من وجهة النظر الاقتصادية الصرفة فان افضل تسوية لولاية الموصل هي الحاقها بالعراق . ومن الخطأ فصل الموصل عن الاراضي المرتبطة بها اقتصاديا ، ولكن اذا اقتضت الضرورة فلا مانع من فصل اقضية زاخو والعمادية وربما دهوك . ومن الصعب جدا فصل كركوك وكفرى والسليمانية من بغداد ، واذا فصلت فمن الضروري جدا عقد اتفاقية اقتصادية مع بغداد . ان القسم الشمالي من لواء اربيل يعاني من صعوبات اقل من بقية اللواء اذا فصل عن بغداد ، لان من الممكن استمرار تجارته مع الموصل .

اذا كان من المرغوب فيه تقسيم ولاية الموصل لاسباب اخرى غير اقتصادية فان التسوية المقبولة اقتصادياً هي ان يرسم خط الحدود شمالي الزاب الصغير .

خلاصة الحجج العسكرية :

قالت اللجنة : ان خط بروكسل خط عسكري جيد ، وان الخط الذي اقترحتة الحكومة التركية ينقسم الى قسمين : الاول يمتد في الصحراء غربي نهر دجلة والثاني يمتد بين نهر دجلة والحدود الايرانية . تؤلف الصحراء حدا عسكريا ممتازا ولكن قيمة القسم الثاني ضعيفة .

قالت اللجنة ان تركيا ظلت تحتفظ بسيادتها على ولاية الموصل ما دامت لم تتنازل عن حقوقها . ولكن يحق للعراق أدبيا ان تكون له حدود تسمح له بالبقاء السياسي والاقتصادي ولا سيما لان تركيا اعلنت مرارا انها ترغب في ترك العرب يقررون مصيرهم السياسي . احرز العراق مقدارا عظيما من التقدم في سياسته الداخلية وفي الامن والخدمات الصحية والتربية ، ولكن ذلك التقدم في الغالب يعزى الى الجهود البريطانية . زعمت اللجنة ان وضع العراق الداخلي غير مستقر لانه تعوزه الخبرة السياسية ولوجود الفروق بين السنة والشيعية وسبب العلاقات بين الاكراد والعرب ولضرورة السيطرة على القبائل ، ويمكن ان تكون هذه الصعوبات مهلكة لكيان الدولة العراقية اذا تركت من دون مساعدة او ارشاد ، ولذلك أرتأت اللجنة وجوب استمرار الانتداب بشكل المعاهدة العراقية - البريطانية لمدة خمس وعشرين سنة ، واذا لم يمدد الانتداب بعد أنتهاء معاهدة ١٩٢٢ فانه من الافضل ان تعطى ولاية الموصل الى تركيا وهي اكثر استقرارا من العراق بدون انتداب بكثيرة . وصرحت اللجنة انه ربما كانت عواطف سكان الموصل لحد ما الى جانب العراق ولكن البيانات التي قدمها الاهلون متباينة ومشروطة بشروط فلا يمكن اتخاذها كقاعدة للتسوية ، واكثر الذين فضلوا العراق فضلوه لاسباب اقتصادية وللاحتفاظ بالمساعدة الاجنبية عن طريق الانتداب لا بسبب تفضيل العراق تفضيلا مطلقا وزعمت اللجنة انه اذا اقتضت الضرورة تقسيم الولاية فلن تنتج من ذلك أية صعوبة سياسية .

نتائج اللجنة النهائية :

قالت اللجنة : انه اذا اخذت مصالح الاهلين بنظر الاعتبار فاللجنة تعتقد انه من المفيد لحد ما ان تقسم ولاية الموصل . وعندما اعطت كل حقيقة قيمتها النسبية أرتأت ان الحجج المهمة ولا سيما الاقتصادية والجغرافية وعواطف اكثرية السكان تميل لتأييد ضم جميع الاراضي الواقعة جنوبي خط بروكسل الى العراق بشرطين : الاول ان تبقى هذه الاراضي تحت الانتداب الفعال لمدة خمس وعشرين سنة ، والثاني ان تؤخذ بنظر الاعتبار رغبات الاكراد بتعيين موظفين اكراد في المحاكم والمدارس وأن تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية فيهما .

واعربت اللجنة عن اقتناعها بأنه لو انهى انتداب العصبة مع انتهاء المعاهدة العراقية - البريطانية وإذا لم يعط الاكراد بعض ضمانات ادارية محلية فان اكثرهم يفضلون الحكم التركي على الحكم العربي . وقالت اذا لم يحتفظ بالانتداب فستظهر صعوبات سياسية خطيرة ، وفي تلك الحالة توصي اللجنة باعطاء الولاية الى تركيا التي تتمتع باحوال داخلية ووضوح سياسي اكثر استقرارا من العراق بكثير . وقالت اللجنة اذا قرر مجلس عصبة الامم تقسيم الاراضي المتنازعة فانها تعتقد ان افضل خط هو الذي يمتد مع الزاب الصغير تقريبا . وازافت اللجنة توصيات خاصة قالت فيها يجب ان تهتم الدولة التي ستسود على الولاية بتهدة السكان عن طريق تسامح موظفيها وان تصفح صفحا تاما عن جميع الاعمال الماضية ، ويجب ان يحمى المسيحيون واليهود واليزيديون وان يمنح الاثوريون الامتيازات القديمة التي كانت لهم قبل الحرب العالمية الاولى ، واذا ارجعت الولاية الى تركيا فيجب عقد اتفاقيات اقتصادية بين العراق وتركيا ، واذا اعطيت الولاية الى العراق فيجب اعطاء سكانها حرية تامة بالاتجار مع تركيا وسوريا ، ويجب عقد اتفاقيات مماثلة اذا قسمت الولاية بين العراق وتركيا .



قرار مجلس عصبة الامم عن الموصل :

في ٣ ايلول ١٩٢٥ اجتمع مجلس العصبة لدراسة تقرير لجنة التحقيق . علق مندوب بريطانيا على التقرير فاشار الى اهتمام التقرير برغبات الاكراد وقال ان حكومته تؤكد ان النظام الحاضر الذي يحقق توصيات اللجنة الى حد كبير سيستمر ويزداد اثره ، وعارض اقتراح اللجنة بتقسيم الاراضي المتنازعة . وقال مندوب تركيا انه اذا وضعت ولاية الموصل تحت الحكم البريطاني تصبح سلامة تركيا مهددة وتضطر تركيا على استعمال مقدار كبير من مصادرها لثروتها لحماية نفسها ، وزعم ان الاكراد موجودون في تركيا وايران فقط ولا يوجد احد في العراق ، و اشار الى قول اللجنة في نتائجها ان تركيا اكثر تقدما واستقرارا من العراق

ولكن تركيبتها لم تطالب بولاية الموصل على اساس تقدمها بل على اساس ان الولاية جزء من بلادها وان سكانها يرغبون بالعودة الى تركيا . ثم عاد المندوبان الى استعراض حجتها وما ورد في تقرير اللجنة حولها .

ثم قرر مجلس عصبة الامم أن يسأل محكمة العدل الدولية الدائمة رأيا استشاريا في نقطتين : الاولى ماهي صفة القرار الذي يصدره المجلس بموجب الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان ، هل هو قرار تحكيمي ام توصية او توسط بســط

والنقطة الثانية أوجب ان يكون القرار اجماعيا ام يجوز ان يؤخذ بالاكثرية وهل يجوز لممثلي الطرفين المتنازعين ان يشتركا بالتصويت . اجابت المحكمة المذكورة بقولها ان القرار الذي يصدره مجلس عصبة الامم بموجب الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان ملزم للطرفين المعنيين ويكون تحديدا باتنا لخط الحدود بين تركيا والعراق ، وأكدت على وجوب اخذ القرار بتصويت اجماعــي ويشترك الطرفــان المتنازعاــن بالتصويت ولكن صوتهما لا يوجبــان لغرض الاجمــاع اجتمع مجلس العصبة وناقش رأى محكمة العدل الدولية الدائمة الاستشاري . وفي ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ عاد المجلس الى الاجتماع ووافق على القرار الاتي بالاجماع :

- ١ - اتخاذ خط بروكسل كخط حدود بين تركيا والعراق .
 - ٢ - دعوة الحكومة البريطانية لتقدم للمجلس معاهدة جديدة مع العراق تضمن استثمار نظام الانتداب لمدة خمس وعشرين سنة كما هو محدد بمعاهدة التحالف المعقودة بين بريطانيا والعراق .
 - ٣ - دعوة الحكومة البريطانية لان تقدم الى المجلس التدايــس الاداريــة لتأمين الضمانات للاكراد .
 - ٤ - دعوة الحكومة البريطانية لان تطبق توصيات اللجنة الخاصة .
- التسوية النهائية لمشكلة الموصل :

تنفيذا لقرار مجلس عصبة الامم عقدت المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٢٦ . نصت المادة الاولى على ان معاهدة التحالف لسنة ١٩٢٢ تبقى نافذة لمدة خمس وعشرين سنة

ابتداء من ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ ما لم يصبح العراق قبل انتهاء هذه المدة عضواً في عصبة الامم وتبقى الاتفاقيات الملحقه بالمعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٢٢ نافذة للمدة نفسها . ونصت المادة الثانية على ان الطرفين المتعاقدين يدرسان تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية . ونصت المادة الثالثة على انه عند انتهاء المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٢٢ بموجب بروتوكول ٣٠ نيسان ١٩٢٣ (أى في ٥ آب ١٩٢٨) وفي فترات أربع السنوات التالية حتى تنتهي مدة الخمس والعشرين سنة او حتى دخول العراق في عصبة الامم ستأخذ الحكومة البريطانية بنظر الاعتبار مسألتين :

- (١) ما اذا كان من الممكن لبريطانيا ان تلح في قبول العراق في عصبة الامم .
- (٢) واذا كان ذلك غير ممكن ما اذا كان من الواجب تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية بسبب تقدم العراق اولاى سبب آخر .

وارسلت الحكومة البريطانية الى سكرتير عام عصبة الامم رسالة ارفقت بها مذكرة تناولت ادارة المناطق الكردية في العراق جاء فيها ان نسبة عالية من الاكراد مستخدمون في وزارات العراق المالية والداخلية والعدلية في المناطق الكردية وغير الكردية ونسبة عالية مماثلة من الاكراد مستخدمون في المصالح المختلفة ، وللأكراد نصيب كامل في الحكومة المركزية ، وتوجد نسبة عالية من الاكراد في الشرطة والجيش ، ويوجد خمس وعشرون مدرسة في المناطق الكردية تستعمل اللغة الكردية في ست عشرة مدرسة منها ، والاكثرية الساحقة من المعلمين اكراد ويوجد عدد كبير من المعلمين الاكراد في المدارس غير الكردية . واوجبت الحكومة العراقية ان تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية للأكراد .

ثم جرت مفاوضات مباشرة بين بريطانيا وتركيا حيث لم تستطع تركيا تحدي عصبة الامم وبريطانيا الى ما لا نهاية ، ولذلك دارت مفاوضات بين مندوب بريطانيا في انقرة ووزير الخارجية التركية ونجحت ، وبموجبها وافقت تركيا على الاعتراف بضم ولاية الموصل الى العراق مقابل تعديل بسيط في خط الحدود وحصص من نفط الموصل . ثم وقعت معاهدة عراقية - بريطانية - تركية في ٥ حزيران ١٩٢٦ . جاء في المادة الاولى منها ان خط الحدود بين تركيا والعراق قد عين بصورة نهائية بالخط الذى وافق عليه مجلس عصبة الامم (خط بروكسل) . ونصت المادة الرابعة على ان جنسية سكان الاراضي التي اعطيت للعراق تنظم بالمواد ٣ - ٣٦ من معاهدة لوزان . ونصت المادة الرابعة عشرة على ان تدفع الحكومة العراقية الى الحكومة التركية لمدة خمس وعشرين سنة ابتداء من تنفيذ هذه المعاهدة عشرة بالمئة من كل عائداتها من نفط الموصل . ونصت المادة السادسة عشرة على تعهد الحكومة العراقية بمنح العفو للأشخاص الذين

قاموا بنشاط سياسي في مصلحة تركيا حتى التوقيع على هذه المعاهدة . وقد أبرمت هذه المعاهدة في ١٨ حزيران ١٩٢٦ .

النفط العامل الحاسم في مشكلة الموصل :

كان النفط اهم عامل اثر في تطورات مشكلة الموصل . وقد كانت ولاية الموصل للعراق قضية حياة او موت ، ولكن النفط في التحليل الاخير عين مواقف تركيا وبريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا من المشكلة . ان بريطانيا لم تقا تل تركيا من اجل ولاية الموصل لان التسوية السلمية اقل نفقة ، ولانها ارادت ان تجعل من مشكلة الموصل تهديدا متواصلا للعراق لكي تضطره على تسليم النفط اليها ومن جهة ثانية حاولت بريطانيا مصالحة تركيا لكي تبعدها عن الاتحاد السوفيتي وقد رفضت بريطانيا عرض تركيا باعطائها امتياز النفط لان العراق كان تحت انتدابها فكان اسهل عليها ان تتعامل معه . وقد ظهر في التسوية النهائية ان العراق الخاسر الوحيد بين جمع الفرقاء في ١٤ آذار ١٩٢٥ وقعت الحكومة العراقية مع شركة النفط التركية امتياز النفط . وتضم شركة النفط التركية المصالح الانكليزية والهولندية والفرنسية والاميركية .

المبحث الثالث : امتياز النفط لسنة ١٩٢٥

يعود اهتمام الاوربيين الجدي بالثروة النفطية في العراق الى عام ١٩١١ حين تأسست شركة تضم اصحاب المصالح البريطانية والالمانية عرفت فيما بعد باسم شركة النفط التركيبية المحسنة وكـــان اهتم اغراضها القيام باعمال التحري والتنقيب عـــن النفط في جميع المناطق الخاضعة لنفوذ الحكومة العثمانية . وفي عام ١٩١٤ ارنأت حكومتا بريطانيا والمانيا ان تبذلا جهودا مشتركة للضغط على الحكومة العثمانية كي تمنح شركة النفط التركية امتيازاً لاستثمار النفط في ولايتي الموصل وبغداد وقد تكلفت جهود الحكومتين المذكورتين بالنجاح بعد تسلم السفيرين البريطاني والالمانسي في القسطنطينية مذكرة مورخة في ٢٨ حزيران ١٩١٤ صادرة عن الصدر الاعظم سعيد حليم باشا جاء فيها ان الحكومة العثمانية "أخذت بنظر الاعتبار موضوع النفط الذي اكتشف اوسيكشف في ولايتي الموصل وبغداد وهي توافق على منح العقد الخاص بهذا المشروع الى شركة النفط التركية". لكن نشوب الحرب العالمية الاولى ووقوف الدولة العثمانية الى جانب المانيا ضد الحلفاء ، حال بطبيعة الحال دون الاستمرار في ذلك المشروع وان بقيت بريطانيا متمسكة بالوعد العثماني . اما فرنسا ، حليفة بريطانيا ، فلم تكن في اول الامر من المساهمين في شركة النفط التركية وفي اثناء الحرب العالمية الاولى عقدت بصورة سرية اتفاقية سايكس - بيكو لاقسام تركة الدولة العثمانية وكانت ولاية الموصل وما فيها من مستودعات النفط حصّة فرنسا . ورغم ان الاتفاقية لم تنص على منح فرنسا اية حصّة في نفط الموصل الا ان جعل الولاية منطقة نفوذ فرنسية اثار مخاوف المساهمين في شركة النفط التركية من ان تحاول فرنسا استغلال نفوذها للاستحواذ على نفط الموصل . ولكن الحكومة البريطانية تمكنت من ان تحصل على وعد من رئيس وزراء فرنسا بالتنازل عن الموصل وضمتها الى منطقة النفوذ البريطاني لقاء الحصول على حصتها من نفط الموصل ثم جاءت معاهدة سان ريمو لسنة ١٩٢٠ مؤيدة لذلك وسوّت العلاقات البريطانية الفرنسية في هذا الشأن واعترفت بريطانيا لفرنسا بـ ٢٥ / من نفط المنطقة (وهي الحصّة التي كانت للشركات الالمانية من قبل) .

هذا من جهة ومن جهة اخرى كان الامريكان يراقبون بغضب تطور المحادثات البريطانية الفرنسية لاقسام نفط العراق الذي لم تخف اهميته عن انظار شركات النفط الامريكية . وتبادلت حكومتا واشنطن ولندن رسائل عنيفة تتعلّق بنفط منطقة الشرق الادنى وقـــد ادعـــت الحكومة الامريكية ان الحرب كسبتها الدول المتحالفة والمؤتلفة التي حاربت جنباً الى جنب . ولذلك يجب ان يكون لرعايا جميع هذه الدول حق المشاركة باية منفعة سواء كانت تتعلق بالنفط

او ، بغيره والا ينحصر هذا الحق برعايا دولة معينة. وبينت الحكومة الامريكية بالاضافة الى ذلك ان معاهدة سان ريمو فرطت في حقوق الرعايا الامريكيين وانه من الضروري اتباع سياسة الباب المفتوح بالنسبة للنفط العراقي دون التقييد بوعود سابقة غير مبرمة . وعلى اى حال تمكنت الجهات البريطانية من اسكات المعارضة الامريكية عن طريق تخصيص نصف اسهم شركة النفط الانكليزية - الفارسية الى مجموعة من الشركات الامريكية بموجب اتفاقية تم التوصل اليها مبدئيا في سنة ١٩٢٣ غير انها لم تبرم الا في سنة ١٩٢٨ . وعليه صارت اسهم شركة النفط التركية موزعة كما ياتي : -

٥/ من الاسهم - الحصص الدائمة للسيد كولبنكيان .

٩٥/ المتبقية من الاسهم موزعة بالتساوي بين مجموعة شيل (شركة النفط الانكلو سكسونية) وشركة النفط الانكليزية - الفارسية ، والشركة الفرنسية للنفط (المكفولة من قبل الحكومة الفرنسية) والشركات الامريكية المجتمعة فيما يعرف باسم شركة تنمية الشرق الادنى . ولم يطرأ تغيير على هذا التوزيع لاسهم الشركة خلال الثلاثين سنة التالية باستثناء ما حدث للمجموعة الامريكية اذ تقلص عدد شركاتها من ست الى اثنتين هما ستاندرد اويل (نيوجرسي) وسوكوني .

في عام ١٩٢٤ قدمت شركة النفط التركية طلبا الى الحكومة العراقية تدعي فيه بان الحكومة العثمانية كانت قد منحها امتياز لا استثمار النفط في العراق وطلبت من الحكومة العراقية منحها امتيازاً جديدا استنادا الى الحقوق السابقة المكتسبة منذ عهد الحكومة العثمانية . وقد طلبت الحكومة العراقية من اصحاب العلاقة في الشركة ان يبرزوا ما لديهم من مستندات تؤيد دعواهم وانذرتهم انه في حالة التخلف عن ابراز تلك المستندات يعتبر الامتياز الذي اعطته الحكومة العثمانية من قبل ساقطا . وفي هذه الاثناء هب المندوب السامي البريطاني لنصرة الشركة ، خاصة وان البحرية البريطانية قد اصبحت ذات علاقة مباشرة في شؤون النفط بعد ان حل النفط محل الفحم في تسيير السفن البحرية والاساطيل البحرية . وبهذا الصدد يمكن الاشارة الى ما كان قد صرح به المستر تشرشل (وزير البحرية) سنة ١٩١٣ في البرلمان البريطاني اذ قال : ان سياسة الحكومة البريطانية قائمة على اساس ان تصبح مالكة او على الاقل مسيطرة ، على الينابيع لبعض ما يحتاجه الاسطول البريطاني من نفط ولهذا فلم تعد مساندة المندوب السامي البريطاني في العراق للشركة المطالبة بامتياز النفط والحالة هذه مساندة لشركة تجارية كان اكثر المساهمين فيها من البريطانيين فحسب ، بل انه كان في الوقت نفسه سيرا وراء سبباسة دولته ذات العلاقة المباشرة في شؤون النفط لقد فتحت شركة النفط التركية باب المفاوضات مع الحكومة العراقية في هذه الفترة لتستفيد

من الارتباك الذى حل بالحكومة العراقية بسبب الخلاف حول ولاية الموصل والتهديد بضمها الى تركيا . وفي ٣ آب سنة ١٩٢٤ اتخذ مجلس الوزراء العراقي قرارا احتوى على شقين ، انكر الشق الاول وجود اى سابقة لاستثمار النفط بالمعنى الدقيق لدى شركة النفط التركية ، وخول الشق الثاني وزير المالية العراقي بالمفاوضة مع الشركات المتقدمة لطلب امتياز حول النفط العراقي . وفي هذه الفترة بدأت لجنة التحقيق في النزاع العراقي البريطاني التركي حول الحدود وولاية الموصل وصار يترأى بان مستقبل الولاية منوط الى حشد بعيد بموقف الحكومة من الشركة الاجنبية المطالبة بامتياز النفط .

لذلك قام مجلس الوزراء بتبليغ المندوب السامي البريطاني من جديد بأن الحكومة العراقية بينما لا تعترف بان شركة النفط التركية قد منحت اى امتياز من قبل الحكومة العثمانية من قبل ، ولكنها مع ذلك مستعدة للوفاء بوعد رئيس الوزراء العثماني حينذاك ، بشرط ان توافق الشركة على الشروط التي تعدها الحكومة العراقية مرضية .

وبعد سلسلة من الاجتماعات تم الاتفاق بين ممثل الشركة وبين الحكومة العراقية في ١٤ آذار ١٩٢٥ على منح الامتياز . وقد طالبت بعض الصحف العراقية يومئذ بانتظار انعقاد المجلس النيابي لتعرض الاتفاقية عليه . قبل ان يبت فيها نهائيا غير ان الوزارة العراقية (وكانت برئاسة السيد ياسين الهاشمي) لم تلتفت الى ذلك فانتهت الامر مع الشركة قبل ان يقرر مصير الموصل على اساس ان منحها الامتياز يؤيد موقف العراق امام الاترك في المطالبة بهذه الولاية . وقد اعترض وزيرا العدلية والمعارف (السيد رشيد عالي الكيلاني والشيخ محمد رضا الشيباني) على تسرع الوزارة في مصادقة هذه الاتفاقية التي حرمت العراق حتى الحقوق الممنوحة له بموجب معاهدة سان ريمو التي وافقت فيها فرنسا وبريطانيا على ان يكون للحكومة العراقية والعراقيين ، اذا تولت استخراج النفط جهمة ثالثة ، حق شراء عشرين بالمائة من الاسهم ، واستقال الوزيران على ان اثر ذلك منحت شركة النفط التركية بموجب اتفاقية سنة ١٩٢٥ حقا محصورا بها دون غيرها في البحث والتحرى عن النفط والغازات الطبيعية والحفر طلبا لهذه المواد وكذلك حق استخراجها واعادتها للتجارة وأخذها من أماكنها وبيعها هي وما يستخرج منها من المنتجات على ان تراعى في احكام المادة السادسة التي نصت بأن تقوم الحكومة في ظرف اربع سنوات على الاكثر من تاريخ هذه الاتفاقية ثم سنويا بعد ذلك بانتقاء ما لا يقل عن ٢٤ بقعة مستطيلة مساحة كل منها منها ٨ أميال مربعة (غير تلك المنتقاة بموجب المادة الخامسة من هذه الاتفاقية) وتعرض الحكومة هذه البقع للمزايدة السرية على جميع الشركات والمحلات التجارية .

اما المادة الخامسة فقد اشترطت ان تنتقي الشركة خلال اثنين وثلاثين شهرا من تاريخ هذه الاتفاقية ٢٤ بقعة مستطيلة من الارض مساحة كل منها (٨) أميال مربعة وان تشرع في اعمال الحفر في هذه البقع في ظرف ثلاث سنوات من تاريخ الاتفاقية . وفي حالة عدم الامتثال لهذا الشرط تصبح هذه الاتفاقية ملغاة وباطلة تماما . وجعلت مدة الاتفاقية (٧٥) سنة . ابتداء من تاريخ عقدها على ان يصبح جميع ما للشركة في العراق من الاراضي والابنية والابار والارصفة والطرق وخطوط الانابيب والسكك الحديدية والمكائن والادوات وغير ذلك من وسائل العمل الثابتة على اختلاف انواعها المستعملة في اعمال الشركة المنصوص عليها في الاتفاقية ملكا للحكومة بدون مقابل وسمح للشركة بالقيام باعمال الحفر في جميع اراضي العراق عدا الاراضي المحولة (أى الاراضي الواقعة قرب مندلي والتي حولت من ايران الى العراق في سنة ١٩١٤) والجهة المعروفة سابقا بولاية البصرة والمقابر والاماكن المستعملة للعبادة الدينية واماكن الاثار القديمة على ان تعين منطقة الشركة بالضبط بعد انتهاء مشكلة الموصل وتعيين حدود العراق .

وعينت حصّة الحكومة العراقية لقاء هذه الحقوق الممنوحة للشركة في كل طن على الوجه

الاتي :-

١ - الى حين مرور ٢٠ سنة على انجاز مد انابيب الى احد الموانئ لاجل التصدير الى الخارج بحرا يكون مقدار الحصّة (اربعة شلنات) ذهب) عن كل طن .

٢ - عن كل عشر سنوات تعقب المدة المذكورة اعلاه يزداد مقدار الحصّة البالغ اربعة شلنات (ذهب) او يخفض - حسبما تكون الحال - بمقدار الزيادة او النقصان المثلثة في الارباح او الخسائر في خلال مدة الخمسين سنة التالية .

ونصت المادة التاسعة والعشرون بان يكون مستخدمو الشركة في العراق من رعايا الحكومة ما عدا المديرين والمهندسين والكيميائيين والحفارين وملاحظي العمال والميكانيكيين وغيرهم من العمال الفتيين والكتبه الذين يحوز استخدامهم من خارج العراق اذا لم يمكن ايجاد الاشخاص الكفاء في العراق . ونصت المادة الثانية والثلاثون من هذه الاتفاقية بان تكون الشركة شركة بريطانية مسجلة في بريطانيا وان تبقي كذلك وان يكون مركز اعمالها الرئيسي ضمن ممالك بريطانيا وان يكون مجلس ادارتها دائما من الرعايا البريطانيين ، ونصت المادة الخامسة والثلاثون على ان يكون للحكومة حق تعيين مدير واحد في مجلس مديري الشركة يتمتع بنفس ما يتمتع به المديرون الآخرون من الحقوق والامتيازات وتقاضي عين الراتب والمخصصات من الشركة . بدأت الشركة اعمالها الجيولوجية قبل نهاية سنة ١٩٢٥ وقد ركزت تنقيباتها في بداية الامر على المناطق الجنوبية من ولاية الموصل ورافق تلك الاعمال القيام بشق الطرق ونصب انابيب

المبحث الرابع : علاقات العراق مع الاقطار العربية

واجه العراق اثناء فترة الانتداب مشاكل متعددة مع الاقطار العربية المجاورة وكان قسم من تلك المشاكل ذات جذور تمتد الى العهد العثماني واخرى برزت في اعقاب الحرب العالمية الاولى بعد ان جزأت معاهدة سايكس بيكو العراق وبلاد الشام الى مناطق خاضعة للنفوذين البريطاني والفرنسي . وابرز تلك المشاكل تعلقت بقضايا تخطيط الحدود ، ومنع الغزو العشائري في المناطق الحدودية ، وتحديد تبعية القبائل الصحراوية ، بالإضافة الى تسهيل امور المواصلات وتنظيم العلاقات التجارية . وعلى الرغم من انشغال العراق في كفاحه ضد الانتداب البريطاني في هذه الفترة غير انه لم ينسى دوره القومي لذلك ساند الرأي العام في العراق مواقف وفعاليات الشعب العربي في سوريا وفلسطين المناهضة للصهيونية والاستعمار بن الفرنسي والبريطاني . كما صارت بغداد ملجأ لكثير من الزعماء العرب المطاردين .

لما كان الملك فيصل الاول قد حكم فترة من الزمن في سوريا قبل مجيئه الى العراق لـذا تكونت له صلات وثيقة مع عدد من الوطنيين السوريين الذين استعان بهم بعد قدومه الى العراق في اشغال بعض الوظائف في البلاط الملكي . ومن جهة ثانية فتح مجال العمل في العراق ، اثناء فترة الانتداب ، امام الاطباء والمدرسين السوريين الذين بذلوا جهودا في سد احتياجات العراق في المجالين التعليمي والطبي .

بالنسبة للعلاقات بين الحكومتين العراقية والسورية فقد عقدت سلسلة من المؤتمرات بين سنة ١٩٢١ وسنة ١٩٢٤ لغرض تأمين النقل البري بين القطرين سواء عن طريق الفرات والمؤدى الى دير الزور ام عن طريق الجزيرة الذي يربط بين الموصل وسوريا . ونجحت هذه المؤتمرات في اعادة فتح الطرق البرية وضمان سلامة المواصلات بين القطرين كما نجحت كذلك في تسوية النزاعات القديمة فيما بين قبائل العمارات والعقيدات والدليم . وتعاونت السلطات في كلا القطرين على حماية طريق شركة نيزن للسيارات الذي يربط بين بغداد ودمشق عبر الرمادي والرطوبة ومما هو جدير بالذكر ان الشركة المذكورة كــــــان قـــــد اسسها شقيقان نيوزيلانديان وبدأت اعمالها في مـــــدان المواصلات

الحديثة في خريف عام ١٩٢٣ . وعقدت بين العراق وسوريا اتفاقية لتجارة المرور سنة ١٩٢٥ كما بدأت الجهود التعاونية بين البلدين لغرض مكافحة الجراد منذ سنة ١٩٢٦ ، وعلى كل فان اضعف ناحية من العلاقات العراقية السورية في هذه الفترة عدم وجود حدود متفق عليها بين البلدين

اذ ان الحدود التي رسمت عام ١٩٢٠ تجاهلها الطرفان . ومن جهة اخرى فان الاضطرابات والنزاعات القبلية في اوساط قبائل شمر وطي واليزيدية والدليم والعقيدات في مناطق الحدود العراقية السورية استمرت قائمة في هذه الفترة .

لقد ناهض الشعب العراقي الانتداب الفرنسي على سوريا وتعاطف مع جميع الوطنيين السوريين كما ايد الثورة السورية ضد السلطات الفرنسية عام ١٩٢٥ . وتشكلت في تشرين الثاني سنة ١٩٢٥ لجنة لجمع التبرعات باسم لجنة اسعاف منكوبي سوريا وأسست لها فروع في سائر انحاء العراق . واخذت الصحف الوطنية تطالب الحكومة والشعب بارسال المساعدات للشعب السوري كما طالبت افراد الشعب بالتطوع لنجدة اخوانهم السوريين . كذلك احتخ البرلمان العراقي على الاعمال الوحشية التي اقترفها المحتلون الفرنسيون بحق الشعب العربي في سوريا .

اما القضية الفلسطينية فكانت محط انظار الرأي العام العراقي اذ كتبت الصحف المحلية المقالات الضافية في شجب الحركة الصهيونية واستنكار وعد بلفور . وقد ترك الصراع بين العرب والصهاينة في فلسطين صداه العميق في العراق لذلك سارع الجمهور في مناسبات مختلفة من اعوام ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٧ الى عقد الاجتماعات الاحتجاجية وجمع الاعانات المالية لمساعدة فلسطين العربية .

وفي اوائل عام ١٩٢٨ تناقلت وكالات الانباء العالمية ان السير الفرد موند وهو احد اقطاب الحركة الصهيونية ومن كبار رجال المال البريطانيين سيقوم بجولة في اقطار الشرق الاوسط يزور اثناءها العراق لاغراض اقتصادية منها ما يتعلق بدراسة مشروع مد انابيب النفط من العراق الى البحر الابيض المتوسط . وانتهزت العناصر الوطنية هذه الفرصة للتعبير عن شعورها القومسي واستنكارها للسياسة البريطانية المتبعة في فلسطين وعلان سخطها الشديد على الحركة الصهيونية في شخص هذا الزائر . وعندما سرت في بغداد اشاعة مفادها ان السير (الفرد موند) سيصل العاصمة في ٨ شباط تحفز طلاب الحقوق ودار المعلمين والثانية المركزية وتداولو في الامر مع بعضهم فأسفروا بهم على القيام بمظاهرات تعبر عن سخطهم على الحركة الصهيونية وتفصح عن مشاعرهم القومية . وفي ظهر يوم ٨ شباط اجتاحت شارع الرشيد مظاهرة طلابية ترفع لافتات كتب على بعضها (تحيا فلسطين العربية) و (ليسقط وعد بلفور) و (تحيا الامة العربية) كما ردد المتظاهرون هتافات منها : ليسقط بلفور ووعد بيت المقدس عربية وقد انضم الى المظاهرة جموع شتى من افراد الشعب بحيث بلغت حوالي عشرين الف شخص . وقد حاول

رجال الشرطة تشيت المتظاهرين ومنعهم من مواصلة سيرهم فامتنع المتظاهرون واشتبكوا مع الشرطة في معركة عنيفة استعان فيها الطلبة بالحجارة والعصي والقناني واستخدم فيها الشرطة هراواتهم وخيولهم مما ادى الى جرح عدد كبير من الطرفين . في اعقاب تلك المظاهرة بادرت السلطة الواقعة تحت تأثير المندوب السامي البريطاني الى اتخاذ اجراءات انتقامية ضد الطلبة يقضي بغضها بالطرد المؤبد وبعضها بالطرد المؤقت كما هددت بانها سوف ترمي المتظاهرين من الطلاب بالرصاص . كذلك احاليت السلطة عددا من الشباب الى محاكم الجزاء بتهمة القيام بمظاهرات مخالفة لا احكام القانون . اما الصحافة المحلية فرغم ما كانت تعانيه من اضطهاد لم تكتف عطفها على المتظاهرين وانبرت تهاجم الحكومة على الاجراءات التي اتخذتها بحق الطلبة . وشجب عدد من اعضاء مجلس النواب العراقي موقف الحكومة من الشعور القومي المناهض للصهيونية ، كما انتقد بشدة الاجراءات التي اتخذت ضد المتظاهرين . وقد صرح احد النواب قائلا : ” ان الطلاب قالوا لتحيا الوحدة العربية ولتسقط الصهيونية واني بصفتي نابيا اشترك معهم واقول كلمتهم “.

وبالنسبة لعلاقات العراق مع نجد فلم تكن حسنة في البداية بسبب سوء الروابط بين الهاشميين الحاكمين في العراق وبين السعوديين الوهابيين حكام نجد الذين ناهضوا وجود الملك حسين في الحجاز وشنوا حربا عليه مستهدفين انتهاء الوجود الهاشمي في الجزيرة العربية . وبعد تنصيب فيصل الاول الهاشمي ملكا على العراق سنة ١٩٢١ تزايدت غارات السعوديين الوهابيين (الذين اطلقوا على انفسهم اسم الاخوان) على منطقة الحدود النجدية - العراقية وترتب على تلك الغارات خسائر كبيرة في صفوف افراد العشائر العراقية تمثلت بمقتل مئات الانفس ونهب وتدمير الالوف من رؤوس الماشية .

ومن الاسباب الرئيسية لاستمرار تدني الحالة في منطقة الحدود بين العراق ونجد : -

اولا - لجوء عشائر نجدية (شمر) معارضة للسعوديين الى العراق وقيامها بغزو متكرر للسعوديين وللعشائر النجدية الاخرى . وقد ادى هذا الى انتهاج السعوديين (الاخوان) اسلوبا يعتمد على الرد بعنف وقسوة على غارات شمر ومن يساندها .

ثانيا - ادعاء قادة الاخوان بان البادية من املاك آل سعود لذا فهم احرار في التصرف فيها فبدأ وكلاء ابن سعود بأخذ الضرائب من الرعاة العراقيين كخطوة اولى نحو اعلان سيادة نجد على البادية بأسرها .

ثالثاً - عدم وجود حدود رسمية بين العراق ونجد مقبولة من كلا الطرفين .
وفي آذار سنة ١٩٢٢ قامت قوة كبيرة من الاخوان يترأسها فيصل الدويش بهجوم مفاجيء على محطة ابو الغار في الحدود الجنوبية الغربية كبد العشائر العراقية حوالي ٧٠٠ قتيل كما نهب منها عدة الاف من رؤوس الغنم والخيول والجمال . وبعد ثلاثة ايام من ذلك الهجوم قامت القوة الجوية البريطانية في العراق تهدته لمشاعر السلطات العراقية ، برد سريع على المهاجمين واخذت طائراتها تصلي بنيران رشاساتها وقتلها الاخوان حتى شنت شملهم . وقد ابدى ابن سعود أسفه للغزو واكد أنه وقع دون رغبته ودون علمه وأشار في كتاب ارسله الى الحكومة العراقية الى اخلاصه ووده للشعب العراقي وعطفه على القضية العربية العامة . وعلى اى حال ادى هجوم الاخوان الاخير الى زيادة شعور القلق في العراق فسعت الحكومة ، بوساطة المندوب السامي البريطاني في العراق الى الاتصال بالسلطات النجدية لغرض انهاء الغزوات البدوية وتثبيت الحدود بين البلدين . ونجحت الجهود في عقد مؤتمر (المحمرة) بين ممثلي العراق ونجد تمخص عن عقد معاهدة وقعها ممثلو الطرفين في ٥ أيار ١٩٢٢ . وضعت بنود المعاهدة أسس التبعية القبلية واعتبرت عشائر المنتفك والظفير والعمارات عشائر عراقية . وحددت المعاهدة استخدام الابار من قبل العشائر واكدت على اتخاذ السبل الكفيلة لمنع الغزو وتأمين سلامة طريق الحج . اما تعيين الحدود بصورة ثابتة فقد اوكل الى لجنة مشتركة . حظيت المعاهدة بمصادقة الحكومة العراقية لها اما ابن سعود فقد رفض تصديقها بحجة ان مندوبه وقعها بدون استشارته متجاوزاً الصلاحيات المخولة له وحلا لهذه المشكلة اتفق العراق ونجد على عقد مؤتمر جديد لمناقشة المسائل التي بحثت في مؤتمر المحمرة والمشاكل التي لم يجرب بحثها من قبل . وهكذا تم عقد مؤتمر العقير (مينا قرب القطيف) في اواخر عام ١٩٢٢ تمخض عنه مصادقة الطرفين على معاهدة المحمرة وعلى بروتوكول (ملحق) العقير . وقد ترتب على ذلك لأول مرة وضع حدود عراقية - نجدية ثابتة تحتوي على منطقة حياد يستخدمها رعايا البلدين لغرض الرعي .

ظل الوضع على الحدود العراقية - النجدية هادئاً منذ مؤتمر العقير حتى ربيع سنة ١٩٢٣ حين عادت الى البادية مجاميع من عشيرة شمر (النجدية) اللاجئة الى العراق للرعي والغزو في آن واحد ومما شجعها على ذلك ضعف السلطات العراقية في البادية وعدم تشدها في مراقبة شمر وتحركاتها . وبسبب استمرار غزو شمر لعشائر نجد تكررت احتجاجات ابن سعود على غزوات شمر وطلباته برد ما نهب من عشائره . وتكرر في الوقت نفسه الاعتذار العراقي والتعهد برد ما نهب واعقب ذلك اجتماع ممثلين عراقيين ونجديين في الكويت . برئاسة دبلوماسي بريطاني . فسي كانوا الاول ١٩٢٣ . لكن ذلك الاجتماع لم يؤد الى اتخاذ اى قرار وكانت نتيجته الفشل بسبب غزوة كبيرة قام بها الاخوان برئاسة فيصل الدويش على العشائر العراقية في آذار سنة ١٩٢٤ .

واسفرت تلك الغزوة عن مقتل ما يقرب من ٢٠٠ شخص من افراد العشائر العراقية ونهب حوالي ٣٠ الف حيوان . وقد تجددت امثال تلك الغزوة على المناطق العراقية عدة مرات اثناء الاشهر التالية . وفي نفس الوقت تعاطف نفوذ ابن سعود بسبب الانتصارات التي كسبها في الحجاز والتي أدت فيما بعد الى استئصال مملكة الحسين الباشمية والى هيمنة السعوديين على المدينتين المقدستين مكة والمدينة .

ولاجل تقوية السيطرة العراقية على الحدود مع نجد قامت الحكومة بوضع
حامية عسكرية مجهزة بالسيارات المسلحة والمسلكي فـــــــــــــــــــــي
محطة (ابو الغار) الصحراوية ووفرت للحامية مساعدة من منطقة
جوبة اذا اقتضى الامر . وفي شهر آيار ١٩٢٥ نقلت العشار النجدية الالاحثة في العراق من منطقة
الحدود الى داخل الاراضي العراقية كما تقرر منع تسلل قبائل نجدية اخرى الى داخل العراق .
وفي شهر حزيران من نفس السنة قام الاخوان بغارة على قبيلة الظفير العراقية دون علم ابن سعود
الذي كان انذاك منشغلا في انتهاء حكم الهاشميين فسي الحجاز . وعلى اثر ذلك
اكادت سلطات الانتداب البريطاني في العراق على ضرورة التفاوض بين العراق ونجد لحل
المشاكل القائمة بينهما . وبعد اتصالات بين الطرفين العراقي والنجدى استقر الرأي على
ان يكون مكان التفاوض قرب قرية (بحرة) الواقعة بين مكة وجدة .

تضمنت اتفاقية (بحرة) الموقعة من قبل الطرفين العراقي والنجدي في ١ تشرين الثاني سنة ١٩٢٥ على عدة مواد منها :-

١- اعتراف كل من دولتي العراق ونجد على ان الغزو من قبل العشائر القاطنة في اراضيها على اراضي الدولة الاخرى . اعتداء يستلزم عقاب مرتكبيه عقابا صارما من قبل الحكومة التابعة لها ، وان رئيس العشيرة المعتدية يعد مسؤولا عما تقتربه عشيرته .

٢ - تأليف محكمة للنظر في منهوبات الطرفين والاعتداءات التي تحصل من أحد الطرفين على الآخر وتحديد هوية المعتدين والاضرار التي تكبدها المعتدى عليهم .

٣ - اياحة انتقال العشائر من العراق الى نجد وبالعكس لعرض الرعي عملا بمبدأ حرية الرعي على ان لا تتجاوز اية عشيرة حدودها الى حدود الدولة الاخرى الا بعد موافقة تلك الحكومة والحصول على رخصة منها .

٤ - وقوف الطرفين للحيلولة دون هجرة العشائر من احد الطرفين الى الطرف الاخر اللهم الا اذا تم هذا بموافقة حكومتهم ورضاها .

٥ - منع اجتياز قوات العراق او نجد لحدود بعضها البعض الاخر بقصد تعقيب المجرمين
الا اذا كان ذلك برضى الحكومتين وموافقتهما .

كان لاتفاقية (بحرة) تأثير كبير على العلاقات العراقية - النجدية ولو تم تنفيذ بنودها بتعقل
وحسن نية لكان بالمستطاع حل مشاكل الغزو المتبادل والتعويضات والهجرات العشوائية وتبادل
المعلومات والاتصالات الرسمية بين الطرفين وتسليم المجرمين . ورغم ان الاتفاقية لم تقض بصورة
نهائية على جميع الغزوات العشوائية غير انه صار بإمكان القوافل ان تنقل بحرية بين الواحات
النجدية وجنوب غربي العراق كما نشأت علاقات ودية بين سلطات الحدود لكلا البلدين .
ثم رأت الحكومة العراقية ، لتأمين القيام بالمسؤوليات المترتبة عليها في اتفاقية بحرة ،
ان تبني مخافر للشرطة على الحدود التي بينها وبين نجد ، لتحول دون قيام القبائل القاطنة في
اراضيها بأية غارة على القبائل القاطنة في الاراضي النجدية غير ان ابن سعود اعتبر بناء تلك المخافر
اخلاقا بمواد بروتوكول العقير . وفي تشرين الثاني من عام ١٩٢٧ هاجمت جماعة من قبيلة المطير
برئاسة فيصل الدويش . احد هذه المخافر ونتج عن الهجوم مقتل عدد من العمال وافراد الشرطة
العراقيين مما ادى الى تعزيز صفو العلاقات العراقية - النجدية وفي ١٩٢٨ عقد مؤتمر جدة لمعالجة
الموقف ولكن لم يتوصل الطرفان الى اتفاق وفي اواخر عام ١٩٢٩ اختل الامن في نجد وأخذ
رئيس قبائل المطير فيصل الدويش بشن الغارات على القبائل في داخل نجد نفسها مما اغضب
ابن سعود فجرد قوة لا رجاءه الى حظيرة الطاعة . وقد اغلقت الحكومة العراقية حدودها في وجه
الدويش وطردت اتباعه الى بطن نجد فأدى هذا الموقف المؤيد لابن سعود الى تحسن العلاقات
بين البلدين . وفي اعقاب ذلك توسطت الحكومة البريطانية في عقد مؤتمر بين الملك ابن سعود
والملك فيصل الاول على ظهر الدارعة البريطانية لوبين Lupin الموجودة في مياه الخليج وذلك
في ٢٢ شباط من عام ١٩٣٠ .

كان لعقد هذا المؤتمر احسن الاثر في تحسين العلاقات بين العراق ونجد وازالة معظم
اسباب الخلاف بين البلدين الامر الذي ادى الى عقد المعاهدات التالية بين الحكومتين العراقية
والنجدية وذلك في مكة المكرمة في اليوم السابع من شهر نيسان سنة ١٩٣١ - :

- ١ . معاهدة صداقة وحسن جوار .
- ٢ . بروتوكول تحكيم (ويخص تعيين المحكمين الذي يتولون حل الخلافات الناشئة
عن احكام المعاهدات المبرمة بين البلدين) .
- ٣ . معاهدة تبادل المجرمين .

قد قضت هذه المعاهدات على كل اثر للغزو وأدت الى تبادل السفراء بين البلدين ووضعت العلاقات بينهما على اساس ثابتة وممتينة .

بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى ظهرت مشكلة تعيين الحدود بين العراق والكويت . وفي اعقاب انعقاد مؤتمر العقير (المتعلق بتخطيط الحدود بين العراق ونجد والكويت) لعام ١٩٢٢ اقرت الحدود بين العراق والكويت .

كانت المشاكل الحدودية بين العراق والكويت تنحصر في مكافحة التهريب والامور المتعلقة بالكويتيين في العراق ومصالح العراقيين المقيمين في الكويت . وعلى اى حال فان الحدود العراقية الكويتية التي خططت بعد الحرب العالمية الاولى ووفقاً لمشيشة السلطات البريطانية لم تستطع الحد في هذه الفترة من تنقلات الكويتيين والعراقيين ولم تؤثر على صلات رعايا البلدين . ولقد اعتاد اهالي البصرة والكويت - الذين تربط بينهم اواصر القرى والمصلحة - ان يتبادلوا الزيارات دون انقطاع وكثيرا ما كانوا يتنقلون عبر الحدود دون اذن سفر .

الى جانب مشكلة الحدود تأثرت العلاقات العراقية الكويتية بقضية املاك شيوخ الكويت في البصرة . ففي العهد العثماني انتقلت ملكية بساتين كثيرة للنخيل في البصرة - هبة و شراء - الى شيوخ الكويت من آل صباح . وصارت تلك البساتين تشكل لهم موردا اقتصاديا هاما وذلك قبل ظهور النفط . وقد تدخلت سلطات الانتداب البريطاني في العراق في قضية املاك الشيوخ الكويتيين وحثت الحكومة العراقية على ضرورة تسجيل تلك الاملاك في دوائر الطابو (التسجيل العقاري) العراقية واعفاء بساتين النخيل الموجودة فيها من الضرائب تحقيقا للالتزامات قدمتها بريطانيا لشيوخ الكويت أثناء الحرب العالمية الاولى .

وفي سنوات العشرينات تم تعاون عراقي - كويتي للقضاء على حوادث الصحراء واستطاع الجانبان ان يحبطا غزوة قامت بها الضفيرة العراقية على العشائر الكويتية في الجهرة ولكن يبدو ان هذا التعاون كان قصير الامد . اذ ظهرت مشكلة معقدة اقلق الجانبين فترة طويلة تتمثل في تهريب البضائع من الكويت الى العراق الا انها تركت اثارا سياسية انعكست على علاقات البلدين . وكان مبعث المشكلة انخفاض الضريبة الكمركية في الكويت وارتفاعها في العراق . وبالنظر لخلو الكويت من الانهار ووجود نسبة عالية من الاملاح في المياه الجوفية الكويتية لذلك اتجهت الانظار الى شط العرب القريب من الكويت لنقل المياه منه واصبح نقل الماء العراقي الى الكويت مهنة مارسها الكثير من الكويتيين وبنوا السفن الصغيرة والكبيرة من اجلها . وقدرت كميات ماء الشرب التي تحملها السفن (اكثر من خمسين سفينة) من العراق الى الكويت بـ ٨٠ - ٩٠ ألف غالون يوميا وكانت توزع على الاهالي بضمن بخص . واستمرت الكويت تستخدم مياه شط العرب حتى الثلاثينات دون ان تواجه اى صعوبة تذكر .



الباب الثاني

تحرر العراق من نير الانتداب ١٩٢٦-١٩٣٢





النضال الوطني

النضال الوطني ضد الانتداب

المبحث الاول : مشروع معاهدة ١٩٢٧

وضعت المعاهدتان السابقتان (معاهدة سنة ١٩٢٢ ومعاهدة سنة ١٩٢٦ المعدلة لها) عبئا ثقيلا على كاهل العراق في قيودها وشروطها ومسؤولياتها المالية والعسكرية واوجدتا حكما مزدوجا تمتع فيه البريطانيون بمشاركة العراقيين في ادارة البلاد وكان لهم في ذلك حصة الاسد . وقد ظلت العناصر الوطنية تنظر الى هاتين المعاهدتين على انهما رداء مبطن بالانتداب مهما تغيرت الالفاظ . وصار الهدف الثابت للكفاح الوطني نيل الاستقلال التام والانتماء الى عصبة الامم على هذا الاساس وجعل العلاقات العراقية - البريطانية مبنية على اساس التعادل والتكافؤ .

وعندما تألفت وزارة جعفر العسكري الثانية في ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩٢٦ قررت اجراء المفاوضات مع الحكومة البريطانية لتعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية . وشكلت لجنة وزارية لدراسة الاوراق المتعلقة بالمفاوضات التي جرت قبلا وقد اجتمعت اكثر من مرة وقامت بدراسة المراسلات التي جرت سابقا بين الحكومتين العراقية والبريطانية فاعربت عن رغبتها في عقد معاهدة جديدة تحل محل معاهدة سنة ١٩٢٢ والمعدلة بمعاهدة سنة ١٩٢٦ على ان يتناول التعديل فيها ما يضمن تقدم العراق نحو الاستقلال . وارتأت اللجنة توصلا الى هذا الهدف ان تبدأ بتعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية تعديلا أساسيا . اما موقف المندوب السامي هنري دويس ، الذي كان يمثل الجانب البريطاني ، فقد كان معاكسا للسياسة التي احتفظتها الحكومة العراقية اذ كان حريصا على استمرار عهد الانتداب طيلة المدة المقررة له وهي خمس وعشرون سنة بحجة ان من مصلحة العراق ان لا يجرى اى تعديل في العلاقات العراقية - البريطانية القائمة على اساس المعاهدتين الاولى والثانية لان ذلك يثير الظنون لاني نفوس الاتراك فحسب بل في نفوس اعضاء عصبة الامم ايضا . ونظرا لتصلب موقف المندوب السامي تقرر نقل المفاوضات من بغداد الى لندن وقد وافق مجلس الوزراء على ان يرأس رئيس الوزراء جعفر العسكري الجانب العراقي وان يسافر الملك فيصل الى اوربا للاشراف بنفسه على سير المفاوضات .

بدأت المفاوضات في لندن في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٧ فكانت قاعدتها الاساسية مبنية على ركنين اساسيين : دخول العراق في عصبة الامم في عام ١٩٢٨ وتعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية المتفرعتين من المعاهدة العراقية - البريطانية الاولى تعديلا يتفق والاماني العراقية في طلب السيادة والاستقلال . وبعد سلسلة من المناقشات والاجتماعات تخللها تصادم في الاراء وتوقف في المفاوضات انتهى الامر بالتوقيع في لندن بتاريخ ١٤ كانون سنة ١٩٢٧ على معاهدة عراقية - بريطانية جديدة تحل محل المعاهدتين القديمتين لسنة ١٩٢٢ وستة ١٩٢٦ .

ان الشيء الجديد الذي جاء به المعاهدة قد توضح في المادتين الاولى والثامنة . فقد جاء في المادة الاولى اعتراف بريطانيا بالعراق كدولة مستقلة ذات سيادة ولم توافق على ادخال كلمة (النام) بعد الاستقلال - التي كان الجانب العراقي يعمل من اجل ادخالها - بحجة الموقف البريطاني من عصبة الامم . اما المادة الثامنة فقد تضمنت تأييد بريطانيا دخول العراق عصبة الامم سنة ١٩٣٢ بشرط الاحتفاظ بمعدل التقدم الحاضر في العراق وسير الامور سيرا حسنا خلال هذه الفترة . اما المواد الاخرى فكلها عبارة عن ترديد لما جاء في مواد المعاهدة الاصلية لسنة ١٩٢٢ . وهي التعهدات التي تمنحها الحكومة العراقية لبريطانية ضمن تعهدات بريطانيا لعصبة الامم . وفي ١٨ كانون الاول سنة ١٩٢٧ نذر مجلس الوزراء العراقي في المعاهدة وبعد مناقشتها طويلا قررا ياتي :

١ . لما كان رئيس الوزراء لم يعد الى بغداد ليقدم التفاصيل الكافية عن سير المفاوضات وعن المراسلات التي تبودلت بين المفاوضين ، لم يتمكن مجلس الوزراء من فهم الاسباب التي حالت دون الحصول على جميع التعديلات المقترحة تشيبتها في المعاهدة الجديدة .

٢ . لم توضح المعاهدة السياسة الدفاعية وكذلك القضايا المالية التي بقيت معلقة وذلك لعدم بحث الاتفاقيتين المالية والعسكرية .

٣ . لم تحدد المعاهدة علاقات المندوب السامي بشؤون الدولة الداخلية وتأثير ذلك على الاعمال التشريعية والادارية .

وعلى كل اعتبر مجلس الوزراء المعاهدة الجديدة خطوة مهمة في سبيل توضيح مركز العراق السياسي والدولي فقرر الموافقة عليها (وعلى نشرها في ٢ كانون الاول سنة ١٩٢٧) مع الاشارة الى التحفظ الذي أبداه الوفد العراقي بشأن عهد عصبة الامم ، المبحوث عنه في المادة السادسة من هذه المعاهدة بما يستتضي : ان الحكومة العراقية لم تعترف بالمادة الثانية والعشرين من عهد عصبة الامم عن الانتداب ولا بأية صلة بينها وبين الحكومة البريطانية سوى صلة الصداقة المعبر

عنها في المعاهدة الجديدة ، ومع الاشارة الى تصريح الوفد البريطاني بقبول هذا الاساس .
وارادت الحكومة العراقية ان تنشر بلاغا رسميا تذكر فيه ان اعتراف العراق وتمعهده في المادة السادسة
من المعاهدة الجديدة بتنفيذ عهد عصبة الامم لاينطويان على قبول الانتداب ، فلما بلغ ذلك
مسمع المندوب السامي هنري دويس احتج عليه بشده واعترض على ما جاء في التحفظ الاخير
من القرار الوزاري حول عدم اعتراف العراق بالضلالت الانتدابية التي اقترتها عصبة الامم . ونتيجة
لموقف المندوب السامي البريطاني ولاحتواء المعاهدة على نواقص عديدة لاتألف مع مفهوم الاستقلال
التام للعراق قدم وزير المالية ياسين الهاشمي ووزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني الاستقالة
من منصبيهما . وكانت هذه الاستقالة من اقوى هزيرين في الوزارة سببا في ارباكها ، أضافة الى
الموقف العام المعادي للمعاهدة لذلك اضطر رئيس الوزراء جعفر العسكري الى الاستقالة في السابع
من كانون الثاني سنة ١٩٢٨ . وعندئذ قام عبد المحسن السعدون في ١٤ كانون الثاني ١٩٢٨
بتأليف وزارته الثالثة مشروطا لذلك حل المجلس النيابي من جهة وواعدا من الجهة الاخرى ،
بتعديل الاتفاقيتين المالية والمالية والعسكرية على شكل يأتلف والمطالب الوطنية .

بعد ان حل السعدون المجلس النيابي وجرى الانتخابات التي تدخلت حكومته في شؤونها
وافتح المجلس النيابي في ١٩ ايار ١٩٢٨ تقرر تأليف لجنة وزارية لمفاوضة المندوب السامي
مأنا تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية . وتقدم المندوب السامي بمسودتين لاتفاقيتين
جديدين تخلصان محل الاتفاقيتين المالية والعسكرية للمحقتين بمعاهدة ١٩٢٢ . غير ان اللجنة
الوزارية لم تجد فيها ما يحقق الاهداف الوطنية . فارسل رئيس الوزراء مذكرة للمندوب السامي
يشرح فيها جميع النقاط التي يروم تعديلها ومن جملتها تولي العراق مسؤولية الدفاع عن الامن
الداخلي والخارجي والغاء السيطرة البريطانية على الجيش وتحديد سلطات قائد القوات الجوية
البريطانية وتحديد عدد الضباط البريطانيين المستخدمين في الجيش العراقي وتخليص العراق
من نفقات دائرة المندوب السامي . وتملك العراق للسكك الحديدية وتحديد مدة الاتفاقية العسكرية
والمالية باربع سنوات . وكان جواب المندوب السامي على المذكرة لا يدعو الى الاطمئنان . وعلى اثر
ذلك استدعى رئيس الوزراء عددا من رجال السياسة وزعماء المعارضة واطلعه على حقيقة
المفاوضات فاكبروا موقفه و اشاروا عليه بوجوب ترك المسؤولية واكدوا له عدم قبولهم تولي الحكم
من بعده . وعلى اثر ذلك قدم السعدون استقالة الى الملك في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩ قبلها
ولكنه طلب ان تستمر الوزارة في ادارة شؤون الحكم لحين تأليف وزارة جديدة .
بقيت البلاد فترة تربو على ثلاثة اشهر دون وزارة فقد كانت معارضة الحركة الوطنية على
درجة من الشدة بحيث لم يكن من الممكن اقناع اى شخص بتولي مسؤولية الوزارة . وفي خلال

هذه الفترة انتهت خدمة المندوب السامي هنري دويس ووصل العراق خلفه كليرت كلايتون الخبير بالشؤون العربية والذي كانت له صلات واسعة مع بعض الشخصيات العراقية منذ الحرب العالمية الاولى . وجد كلايتون ان العراق يمر في ازمة وزارية حادة تكاد تضع معها المسؤولية وان المشكلات القائمة في وجه العلاقات بين العراق وبريطانيا كثيرة وفي مقدمتها محاطة بريطانيا في دخول العراق عصبة الامم وانتهاء دور الانتداب ومعاهداته —————

مما اثار ريب العراقيين وشكهم في الوعد البريطاني المتعلق بهذا الدخول . لهذا اراد المندوب السامي الجديد ان يبعث في نفوس العراقيين الثقة بالسياسة البريطانية فأعلن : ان السياسة البريطانية قد اتجهت اتجاها جديدا وان بريطانيا عازمة : ما اكيدا على انتدابها على العراق وتحديد علاقاتها معه بمعاهدة تحالفية تخرج الى حيز التنفيذ بعد تحرر العراق من الانتداب ودخوله عضوا في عصبة الامم . بعد هذا الاعلان بدأ الملك فيصل يفكر في ضرورة حل الازمة وتأليف وزارة جديدة فاختر توفيق السويدي لتأليف الوزارة فالفها في ٢٨ نيسان ١٩٢٩ ، وكانت —————

الحقيقة وزارة انتقالية مهدت لعودة السعدون الى الحكم من جديد .

ونتيجة لتضخم المندوب السامي كلايتون المطالبين الحقبة للوطنيين العراقيين وتأييد حكومة حزب العمال البريطانية الجديدة لوجهات نظر كلايتون ورد بغداد تصريح بربطانية جديدة تجاه العراق . ونظرا لوفاء كليرت كلايتون المفاجئ لتولي وكيله قائد الطيران روبرت بروك بوبهام ابلاغ الحكومة العراقية بهذا التصريح في ١٤ ايلول ١٩٢٩ ولقد ضمن التصريح النقاط التالية : -

- ١ . ان الحكومة البريطانية مستعدة لتأييد ترشيح العراق للقبول في عضوية عصبة الامم سنة ١٩٣٢ . .
- ٢ . ان الحكومة البريطانية ستبلغ مجلس العصبة في اجتماعه القادم بالتخلي عن مشروع معاهدة ١٩٢٧ . .
- ٣ . ان الحكومة البريطانية ستوصي مجلس العصبة في الوقت نفسه بادخال العراق في عصبة الامم سنة ١٩٣٢ .

ثم اعرب وكيل المندوب السامي عن رغبة حكومته في عقد معاهدة جديدة استعدادا لتنظيم العلاقة بين الطرفين عندما يصبح العراق عضوا في عصبة الامم .

وبعد فترة قصيرة استقال توفيق السويدي من رئاسة الوزارة مفسحا المجال لعبد المحسن السعدون بان يتولى الوزارة بتاريخ ١٩ ايلول ١٩٢٩ لبدأ بالتفاوض ————— اجل المعاهدة الجديدة نظرا لما يتمتع به من قوة الشخصية والنفوذ الداخلي .

الفصل الثاني

معاهدة ١٩٣٠

بعد ان شكل عبد المحسن السعدون وزارته الرابعة في النصف الثاني من شهر ايلول ١٩٢٩ صرح متفائلا ، ان الحكومة البريطانية قد اجابت بعض مطالب العراق المهمة اذ انها اعربت عن استعدادها لتأييد دخول العراق عصبة الامم سنة ١٩٣٢ من دون قيد او شرط ، ولعقد معاهدة لتنظيم العلاقات بين البلدين على اساس الاقتراحات الجديدة للاتفاق الانكليزي - المصري . وفي اعقاب ذلك وضعت وزارة السعدون منهجا لها كان بعض ما تضمنه : -

١ . العمل على جعل مبدأ تطبيق المعاهدة الجديدة مع بريطانية من تاريخ توقيعها اى قبل دخول العراق في عصبة الامم او تسريع الدخول في العصبة قبل سنة ١٩٣٢ .

٢ . العمل على رفع كل صيغة احتلالية من صلب المعاهدة الجديدة وكل ما يناهز استقلال العراق .

٣ . الاخذ بنظر الاعتبار انتهاء مسؤولية الحكومة البريطانية في قضية الدفاع عن العراق والتدرج حالا بالاعمال وفق التصريح البريطاني الجديد .

وبعد ايام قليلة قررت وزارة السعدون الدخول في مفاوضات مع المندوب السامي وكالة الميجر هيوبرت يونك لعقد المعاهدة الجديدة فشكلت لجنة من وزير المالية ياسين الهاشمي ووزير الداخلية ناجي السويدي ووزير الدفاع نوري السعيد . وعندما بدأت اللجنة عملها ارتأت اولا وقبل كل شيء ان الشرط الذي اشترطته الحكومة البريطانية لجعل اسس المعاهدة العراقية - البريطانية الرابعة مشابهة للاسس المقترحة للمعاهدة البريطانية - المصرية لا يتلاءم مع اوضاع العراق ، ففي الوقت الذي كانت فيه مصر تحت الاحتلال العسكري فان العراق مرتبط بمعاهدة تحالفية مع بريطانيا . كما ان مصر التي قضى وضعها الجغرافي ان تكون قناة السويس فيها صلة الوصل بين البحر الاحمر والبحر المتوسط مما جعل بريطانيا تهيمن عليها لحماية مواصلاتها ، تختلف عن العراق الذي ليس لبريطانيا فيه غير الممر الضيق في المواصلات البريطانية الى الهند وهو الخليج العربي ، وان وجود هذا الممر لا يستدعي مثل تلك الحماية لهذا لم توشك المفاوضات ان تسير بعض الخطى حتى تلبد الجوبينوم من التشاؤم وتلاشت الامال التي كان يعلقها العراقيون

على التصريح البريطاني الجديد . وماليت المتفاوضون ان علموا ان قلب المسألة لم يتغير تغيرا يذكر فقد كانت الحكومة البريطانية تظن ان وعدھا المطلق بالتوسط لدخول العراق في عصبة الامم يحمل العراقيين على قبول المعاهدة الجديدة وان كانت بمضمونها لا تختلف كثيرا عن المعاهدات السابقة .

تلبد جو المفاوضات بسبب اصرار بريطانيا على ابقاء مضمون المعاهدة كما كان في السابق وزاد موقف الحكومة حراجه عندما هاجمتها الحركة الوطنية واتهمتها بالتراجع عن مطالب الشعب وطالبتها بالغاء الانتداب وانجاز الاستقلال التام غير المشروط . وفي اثناء مناقشة خطاب العرش في جلسة مجلس النواب في اليوم الثالث عشر من تشرين الثاني ١٩٢٩ شنت المعارضة حملة شديدة على السعدون وانتقدت وزارته كما تناولت فيها الوعد البريطاني بادخال العراق عصبة الامم بالتشكيك هذا بالإضافة الى مواقف كثيرة من داخل المجلة . وخارجه وصلت الى حد اتهام السعدون بعدم الاخلاص للقضية العراقية الامر الذي حدا به الى توضيح سياسته والعقبات التي تعترض سير المفاوضات قائلا : ان نبيل الاستقلال تابع الى جرأة الامة ، فالامة التي تريد الاستقلال يجب ان تنهأ له ولا يكون ذلك بالكلام والافعال الفارغة فالاستقلال يؤخذ بالقوة والتضحية ونتيجة لهذا الوضع المتوتر بلغ الأس من نفس رئيس الوزراء حدا كسرا وبقيت تنازعه عوامل شتى منها اخلاصه لبلاده وحيه لها وشعوره بضعفها وقوة المحتل وحراجه الموقف فهو متهم من الوطنيين بممالة الانكليز وصدور الانكليز موغرة عليه لما تقوه به في مجلس النواب اخيرا . وبسبب تلك الظروف السياسية ، اضافة الى عدم ارتياحه من وضعه الصحي والعائلي ، أقدم عبد المحسن السعدون على الانتحار في مساء يوم ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩ تاركا وصية جاء فيها : الامة تنتظر الخدمة والانكليز لا يوافقون ، ليس لي ظهر . العراقيون طلاب الاستقلال ضعفاء . يظنون اني خائن للوطن وعبد للانكليز ما اعظم هذه المصيبة ، انا القدائي الاشد اخلاصا لوطني .

على اثر مصرع السعدون استدعي الملك ناجي السويدي وزير الداخلية فسي الوزارة السابقة فألف فسي ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩ الوزارة الجديدة . وبقي نفس الوزراء مع تبديل في بعض المراكز الوزارية كما انها اتخذت المنهج الوزاري السابق منهاجها ، عملها مصممة على المضي في تطبيقه . أصدرت الوزارة الجديدة خمسة أنظمة لخمس وزارات عن كيفية ادارة اشغالها . تسر شء نما جعلت فيها وظيفة المستشار (البريطاني) استشارية لا تنفيذية وله ان يبدي آراءه في الشؤون التي يحيلها عليه الوزير . كما اقرت الوزارة ضمن ميزانية الدولة انهاء خدمات بعض الموظفين البريطانيين ممن يمكن الاستغناء عن خدماتهم ، اما لعدم بقاء حاجة اليهم ، واما لوجود عراقيين يستطيعون ان يحلوا محلهم . غير ان هذا الاجراء سرعان ما ادى الى احتجاج المندوب السامي الجديد

فرنسيس همفريز ، وعبثا حاول رئيس الوزراء اقناعه بضرورة هذا القرار من وجهة مالية مع مراعاته الثامنة لقانون استخدام الاجانب واستعداد الحكومة العراقية لدفع ما يستحقه هؤلاء الموظفون حسب عقودهم من تعويض . وقد طلب المندوب السامي من الملك توقيف مصادقته على تخمينات الميزانية واستجاب الملك لذلك . وليس من شك في ان خطة الوزارة هذه قد رفعت من مكانتها الشعبية في الوقت الذي اضعفت موقفها امام المندوب السامي ، اضافة الى الموقف السلبي الذي كان يقفد الملك فبصل، منها حيث كان يرغب في استقالتها وتهينة الجو لمحجيء نوري السعيد ليتحمل مسؤولية المعاهدة الجديدة .

وبعد مفاوضات عقيمة قدمت الوزارة استقالتها في التاسع من آذار ١٩٣٠ بعد أن أصدرت بياناً للشعب شرحت فيه أسباب الاستقالة وظروفها . فزاد ذلك في هياج الشعب فقام بمظاهرة صاخبة كبيرة أيد فيها الحكومة المستقيلة واحتج على تدخل المندوب السامي . وأرسل المتظاهرون احتجاجاً إلى الملك فيصل والمندوب السامي وعصبة الأمم ورئيس وزراء بريطانيا جاء فيه : ان العراق بأسره - ساخط ونا - على سياسة الكتمان والتمويه التي در - عليها الانكليز في حكمهم . العراق . فقد عانى العراق في عشر سنوات شراً ما تعانيه الشعوب المستعبدة ونال من الإدارة البريطانية ما لم تله الشعوب الرازحة تحت عبث الاستعمار المحقور . فالشعب العراقي - سي - الذي خسر في صداقته لبريطانيا الشيء الكثير من حقوقه ومصالحه وأمانه القومية يحتج على هذه السياسة الفاشلة اشد الاحتجاج . وهكذا . تأزمت العلاقات العراقية البريطانية من جديد .

وزارة نوري السعيد والمعاهدة الجديدة :

وفي يوم ٢٣ من آذار عام ١٩٣٠ كلف الملك نوري السعيد بتأليف الوزارة بعد ان قبل استقالة ناجي السويدي . وقد جاء في كتاب رئيس الوزارة الجديد الى الملك : ان أهم مسألة سنضعها
انــــــــــــــــــــــا وزملائـــــــــــــي نصب اعيتنا ونيدل كـــــــــــــــــل مــــــــــــــــا
في وسعنا لانجازها هي وضع المعاهدة الحديدة بيننا وبــــــــــــــــن بريتانيــــــــــــــــا
على اساس الاستقلال التام وخاصة بعد ان وعدت الحكومة البريطانية بادخال العراق عصبة الامم
في سنة ١٩٣٢ بلا قيد ولا شرط . كما سلاحظ ما ينبغي وضعه من المواد لتوطيد صلات الصداقة
بين البلدين على اساس المنافع المتبادلة .

بدأت المفاوضات بين الجانبين العراقي والبريطاني في بغداد في ٢ نيسان ١٩٣٠ لغرض وضع اسس المعاهدة الجديدة وكانت تركز على مبدئين اساسيين هما : -

- ١ . الاعتراف بحفظ وحماية المواصلات الجوية البريطانية بصورة دائمة وفي جميع الاحوال .
- ٢ . دخول العراق عضوا في عصبة الامم سنة ١٩٣٢ .

وقد نصت المادة الخامسة على ان مسؤولية حفظ الامن الداخلي في العراق وكذلك مسؤولية الدفاع عن العراق ازاء الاعتداء الخارجي ، تنحصران في حكومة العراق نفسها . ومع ذلك يعترف العراق بان حفظ وحماية المواصلات البريطانية الاساسية هي من صالح الفريقين المتعاقدين المشترك . من اجل ذلك تتعهد العراق بمنح بريطانيا طيلة مدة التحالف موقعين لقاعدتين بويتيين احدهما في البصرة او في جوارهما والاخرى في غرب نهر الفرات . كذلك يوافق العراق على ان تقيم بريطانيا قوات في المطارات على ان لا يعتبر هذا احتلالا وان يمس على الاطلاق حقوق وسيادة العراق . وأكدت المادة السادسة على ان المعاهدة جزء لا يتجزأ منها . اما المادة السابعة فقد نصت على الغاء المعاهدة الاولى المعقودة سنة ١٩٢٢ والمعدلة سنة ١٩٢٦ مع الاتفاقات الفرعية الملحقه بها . ونصت المادة الثامنة على ان تقبذ المعاهدة سينهى جميع المسؤوليات المترتبة على بريطانيا في العراق وان الفريقين المتعاقدين سيتخذان الوسائل المقتضية لنقل هذه المسؤوليات من بريطانيا الى العراق .

وجاء في المادة التاسعة ان المعاهدة لا ترمي بوجه من الوجوه الى الاخلال بالحقوق والتعهدات المترتبة لاحد الفريقين المتعاقدين او عليه وفقا لميثاق عصبة الامم او معاهدة تحريم الحرب الموقع عليها في باريس سنة ١٩٢٨ . ونصت المادة العاشرة على ان اى خلاف يتعلق بتطبيق او تفسير المعاهدة يعالج وفقا لاحكام ميثاق عصبة الامم . وحددت المادة الحادية عشرة مدة المعاهدة بخمسة وعشرين سنة ابتداء من تاريخ تنفيذها . وفي اى وقت كان يعد عشرين سنة من تاريخ تنفيذ المعاهدة على الفريقين المتعاقدين ، بناء على طلب احدهما ، ان يعقدا معاهدة جديدة ينص فيها على الاستمرار ، على حفظ وحماية المواصلات البريطانية الاساسية وعند الخلاف في هذا الشأن يعرض ذلك الخلاف على مجلس عصبة الامم .

ان اهم مواد هذه المعاهدة هي المادة الرابعة والمادة الخامسة والمادة الحادية عشرة وجميعها تؤكد على تناقصها مع مفهوم الاستقلال التام للعراق ، والحقيقة ان وضع الاستقلال الجديد الذى استهدفته المعاهدة لم يكن يختلف كثيرا من حيث مكانة بريطانيا في العراق عن وضع الانتداب . فاللادة الرابعة الزمت العراق بتقديم المساعدات لبريطانيا في حالة حرب او خطر حرب محقق ، بمعنى ذلك ان العراق لا يستطيع ان يبق محايدا عندما تكون بريطانيا في حرب مع دولة اخرى . على ان يربط مصيره بمصير بريطانيا في كل الاحوال . اما المادة الخامسة فقد اوجبت اقامة قواعد جوية في العراق وهذا اخلال بالسيادة الوطنية الفعلية . ولان المعاهدة لم تعقد وفق مشيئة الشعب العراقي بصورة حرة . اما المادة الحادية عشر فتوجب على العراق بعقد معاهدة جديدة مع بريطانيا قبل انتهاء مدة المعاهدة سنة ١٩٣٠ ، اى ان العراق

لا يمكن ان يتركه وشأنه بل ان يرتبط ببريطانيا دون تحديد الزمن لغرض حفظ وحماية مواصلاتها ومصالحتها الحيوية .

اما ملاحق المعاهدة فلم تبخل بالمنافع والامتيازات المعطاة للجانب البريطاني ، فالمحقق العسكري تناول اقامة قوات بريطانية في الهندى (معسكر الرشيد) والموصل لمدة خمس سنوات تبدأ من تنفيذ المعاهدة . كما تناول حصول القوات البريطانية على امتيازات في شؤون القضاء والعائدات الاميرية بما في ذلك الاعفاء من الضرائب . واكد على التسهيلات الممكنة لتنقل القوات البريطانية البريطانية وتدريبها واقامة حرس يقدمه العراق لحماية القواعد الجوية البريطانية ونص الملحق على توحيد الجيشين العراقي والبريطاني في السلاح والعتاد والتدريب واللباس وعلى تعليم الضباط العراقيين في بريطانيا وشراء العراق الاسلحة من بريطانيا مع استخدام الضباط البريطانيين للامور الاشتشابة في الحشد العراقي . واكد الملحق العسكري ايضا على حق القوات البريطانية في استعمال طرق العراق وسككه الحديدية وطرق المائى وموانيه ومطاراته وعلى السماح للفسن البريطانية في زيارة شط العرب بشرط اعلام الحكومة العراقية بذلك .

اما الاتفاق المالي فقد الزم الحكومة العراقية بشراء مخلفات الجيش البريطاني (الذى سترك معسكرى الموصل والهندي خلال خمس سنوات من تنفيذ المعاهدة) بقيمة ثلث كلفتها كما نص على ان بريطانيا لا تدفع ايجارا عن المطارات التي تستعملها في العراق متى كانت اراضيها اميرية ، كما تعفى تلك الاراضي من جميع الضرائب والرسوم . وتضمن الملحق المالي طرق انتقال السكك الحديدية وميناء البصرة من بريطانيا الى العراق . وقد عقدت اتفاقيات خاصة بين الطرفين بشأن السكك والميناء ابقت هذين المرفقين المهيم تحت السيطرة البريطانية بصورة غير مباشرة .

اما الاتفاقية القضائية فقد الزمت العراق باستخدام عدد من الخبراء القانونيين البريطانيين— لمدة عشر سنوات يخولون سلطات قضائية وفقا لقوانين العراق وذلك لغرض تسهيل تأسيس وتطبيق النظم القضائية الحديثة . واعطي هؤلاء الخبراء صلاحية تروؤس المحكمة التي يكون فيها احد الطرفين المتقاضيين من الرعايا البريطانيين او دولة اجنبية غربية .

الرأى العام والمعاهدة :

قوبلت معاهدة سنة ١٩٣٠ بأراء مختلفة تختلف باختلاف وجهات النظر والمصالح . فقد وجد فيها الملك ورئيس الوزراء نوري السعيد خطوة اولى موفقة خطط بالعراق الى الاستقلال التام مع حفظ بعض المصالح البريطانية . ورأى فيها فريق من الوطنيين حكما انتدابيا مغلفا وان النفوذ البريطاني متغلغل في فقراتها وموادها وما هي الا وسيلة لتنفيذ مارب بريطانيا على ارض

الرافدين وعلى حساب الحكومة العراقية . وقد عارضت معظم الصحف العراقية المعاهدة الجديدة ، وعلى سبيل المثال نشرت جريدة البلاد في ٢٢ تموز ١٩٣٠ ما مضمونه ان المعاهدة الجديدة تقدم برهاناً جديداً على ان الحكومة البريطانية لا تشارك العراقيين المناضلين في شعورهم ، وانها لطلحة سوداء في تاريخ الكفاح الوطني لهذه البلاد المغلوبة على امرها . كما ان بنود المعاهدة ليس سوى انيار وضعت من دون رحمة في اعناق العراقيين لتحكم عليهم بالعبودية مدة ربع قرن . وأشارت جريدة العالم العربي في ٢ تموز ١٩٣٠ : ان هناك مطالب عراقية خطيرة لا تزال مصطدمة بصخرة التصلب والحرص البريطانية الهائلة . اما جريدة صوت العراق فكتبت . في ٢ تموز ١٩٣٠ ان المعاهدة ليس فيها ما يميزها عن المعاهدات السابقة . ونددت جريدة الزمـــــــــــــــــــــــان بالمعاهدة في مقال نشرته في ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٠ واعلنت ان المعاهدة قد تفعل يستقلال العراق مثلما فعلته معاهدة ١٩١٩ الانكليزية باستقلال ايران ومعاهدة سيفر باستقلال تركيا . وسرت جريدة العالم العربي آراء بعض الساسة الوطنيين بشأن المعاهدة في عدديها الصادرين في ١٧ و ١٨ تشرين الاول ١٩٣٠ اذ قال ياسين الهاشمي : لم تصف المعاهدة الجديدة شيئا الى ما اكتسبه العراق بل زادت في اغلاله وعزلته عن الاقطار العربية وباعدت ما بينه وبين جاريته الشريقتين وصاغت لنا الاستقلال من مواد الاحتلال ورجائي من ابناء الشعب ان لا يقبلوها وقال رشيد عالي الكيلاني : ان اقل ما يقال عن المعاهدة - العراقية - البريطانية الجديدة انها استبدلت الانتداب الوقي بالاحتلال الدائم واباحت لبريطانيا ان تستخدم العراق لمصلحتها دون مصلحته واضافت الى القيود والاتقال الحالية قيودا وثاقالا اشد وطأة فارى رفضها مع الاتفاقيات الملحق بها . اما حكمت سليمان فقد اعلن : ان المعاهدة العراقية - البريطانية الجديدة تتضمن الاحتلال الابدی وهي منحت لبريطانيا حقوقا وامتيازات بدون اى عوض ، واما ذبولها ولا سيما ذيلها المالي ، فانها تكبد العراق اضرارا جسيمة لا مبرر لها . وقال كامل الجادرجي : ان نتيجة هذه المعاهدة وذبولها حماية شديدة الوظأة واحتلال دائم وقضاء مبرم على الجامعة العربية ، واعلن محمد رضا الشبيبي : انني ارتأى رفض مشـــــروع المعاهـــــدة بملاحقها لانه مشروع تحمل العراق بموجبه كثيرا من المغام والتعباب ولم يكتسب في مقابل ذلك حقا جديدا من الحقوق ، والقضية بالنسبة الى الفريق الآخر معكوسة اذ حصل على اهم الحقوق والامتيازات وتخلص من كافة التبعات والمسؤوليات اما رأى السيد عبد المهدي في المعاهدة فهو انها جعلت العراق ميدانا للمصالح البريطانية وحزه من مستمراتها كما صدعت الجامعة العربية ومنعت اتصالاتنا بالاقطار المجاورة الى جانب انها وضعت مرافقتا تحت النفوذ الاجنبي واثقلتنا بالدون .

هذا ومن جهة أخرى قدم الحزب الوطني العراقي الذي يرأسه محمد جعفر ابو الثمن مذكرة الى الملك فيصل في ١٢ تشرين الاول ١٩٣٠ احتجاج فيها على جميع ما تم ويتم على يد حكومة نوري السعيد من معاهدات واتفاقيات وتسويات دولية وانتخابات . وجاء فيها : ان الوزارة الحاضرة وهي في موقفها غير المرغوب فيه من الوجهة الدستورية قد فاوضت وعقدت المعاهدة الجديدة التي استبدلت الانتداب الوتقي باحتلال دائم وضمنت لبريطانيا حرية العمل في العراق حسبما تتطلبها اغراضها الاستعمارية . وقام عدد من السياسيين المعارضين لوزارة نوري السعيد والمعاهدة الجديدة بتأليف حزب سياسي في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٠ سموه حزب الاخياء الوطني وكان من مؤسسيه ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان وناجي السويدي وكامل الجادرجي وقد جرت اتصالات بين هذا الحزب وزعماء الحزب الوطني العراقي حول توحيد جهودهما وتنسيق اعمالهما في سبيل مناهضة المعاهدة ومعارضة وزارة نوري السعيد والاوزاع الشاذة التي كانت تسود البلاد . واتفق الحزبان على تأليف جبهة موحدة بينهما كما نطما وثيقة دعيت بوثيقة التأخي نصت على :

- ١ . ان المعاهدة فاسدة وجائرة يجب تعديلها .
 - ٢ . ان مجلس النواب الحالي يجب ان يحل لانه لا يمثل البلاد .
 - ٣ . ان الوزارة التي تؤلف يجب ان تعمل على الاساسين الاول والثاني .
- واخذ الحزبان يعملان ويعقدان الاجتماعات المشتركة ولم يقتصر نشاطهما على بغداد فقط بل تعداها الى المدن العراقية الاخرى وخاصة في منطقة الفرات الاوسط .

تحرر العراق من الانتداب ودخوله عصبة الامم :

نص التصريح البريطاني المبلغ الى الحكومة العراقية في ١٤ ايلول ١٩٢٩ على ما يلي : -
ان الحكومة البريطانية ستخبر مجلس عصبة الامم في اجتماعه المقبل انها تقترح وفقا للفقرة (أ) من المادة الثالثة من المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٦ ان توصي بادخال العراق في عصبة الامم في سنة ١٩٣٢ .

وعلى ذلك ارسلت وزارة الخارجية البريطانية كتابا الى السكرتير العام لعصبة الامم في ٤ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩ ترجو فيه ان يخبر اعضاء مجلس العصبة بعزم الحكومة البريطانية بالعدول عن تنفيذ المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٢٧ . وبناء على ذلك فهي مربوطة بالمعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٢٦ التي تنص مادتها الثالثة بترشيح العراق لعضوية عصبة الامم في سنة ١٩٣٢ . وبعد ان تسلم مجلس العصبة كتاب وزارة الخارجية البريطانية اتخذ القرار التالي

في جلسة المنعقدة في ١٣ كانون الثاني ١٩٣٠ : - لما كان مجلس عصبة الامم حريصا على تقرير الشروط العامة الواجب استيفاؤها قبل تقليص ظل الوصاية عن البلاد المشمولة بالانتداب ولما كان راغبا في التوصل الى مقررات قد يطلب منه تقريرها في هذا الشأن ، لذلك يرجو المجلس من لجنة الانتدابات الدائمة ان ترفع اليه المقترحات التي من شأنها ان تساعد على الانتهاء الى نتيجة جازمة . وقد قامت لجنة الانتدابات الدائمة في عصبة الامم في حزيران ١٩٣١ بوضع الشروط العامة التي يجب ان تتوفر في دولة ما اذا ما ارادت ان تتحرر من نظام الانتداب فكانت خمسة وهي : -

١ . يجب ان تكون للقطر حكومة مستقرة وادارة قادرة على الاعمال الاعتيادية التي تتطلبها الخدمات الحكومية الاساسية .

٢ . يجب ان يكون القطر قادراً على حفظ وحدته الإقليمية واستقلاله السياسي .

٣ . يجب ان يكون القطر قادرا على حفظ النظام والامن العام في كل انحاؤه .

٤ . يجب ان يكون للقطر مصادر مالية كافية لسد النفقات الحكومية الاعتيادية .

٥ . يجب ان يكون للقطر قوانين وتنظيم قضائي يضمن العدل للجميع على حد سواء .

لم تكلف اللجنة المذكورة بهذه الشروط العامة بل وضعت الى جانبها بعض الضمانات التي يجب على العراق ان يتعهد بها وهي : -

١ . حماية الاقليات العنصرية واللغوية والدينية بصورة فعالة .

٢ . حفظ المصالح والامتيازات الاجنبية وكذلك القضاء القنصلي كما كانت تمارس في عهد الدولة العثمانية بموجب هذه الامتيازات ، الا اذا وضع مجلس العصبة نظاما اخر بموافقة الدول التي يعينها الامر .

٣ . حفظ وحماية المصالح الاجنبية القضائية والمدنية والجزائية التي لا يشملها نظام الامتيازات الاجنبية . .

٤ . حفظ حرية الفكر والعبادة وممارسة الاعمال الدينية والتربية والطبية من قبل الارشاليات التبشيرية لجميع الملل على ان لا تخل بالامن العام والاداب والادارة .

٥ . المحافظة على العهود المالية التي اخذتها على نفسها الدولة المنتدبة السابقة .

٦ . حفظ مختلف الحقوق المكتسبة في عهد الانتداب .

٧ . المحافظة على العهود الدولية العامة والخاصة التي قطعتها الدولة المنتدبة بالنيابة عن القطر

المشمول بالانتداب مع الاحتفاظ بحق نقضها من قبل الجهات المتعاقدة .

وفي اجتماع مجلس العصبة في ٢٨ كانون الثاني سنة ١٩٣٢ تلا رئيس لجنة الانتخابات الدائمة تقرير اللجنة عن مدى تحقق الشروط المبنية اعلاه وانطباقها على حالة العراق ———— وقد جاء فيه : ان المعلومات المتوفرة لدى اللجنة تسوغ الاعتقاد ان للعراق اليوم حكومة مستقرة وادارة قادرة على تسيير شؤون الحكومة الجهورية بصورة منظمة ، وان في استطاعته المحافظة على الامن العام في القطر كله ، ولديه مصادر مالية وافية لسد حاجات الحكومة الاعتيادية بصورة منظمة ، وله قوانين ونظام قضائي مايضمن العدل المطرد للجميع على السواء .

وبعد المذاكرة بين اعضاء المجلس اقر مجلس العصبة في ٣ تشرين الاول من سنة ١٩٣٢ باجماع الازاء قبول العراق عضوا في العصبة . وبذلك اصبح العراق الدولة السابعة والخمسين من اعضاء العصبة .





الباب الثالث

الصراع الداخلي في بداية فترة الاستقلال ١٩٣٢ - ١٩٣٩ .



الفصل الأول

استغلال العشائر في الصراع على السلطة

بعد ان انهى نوري السعيد المهمة التي ندب اليها بعقد معاهدة سنة ١٩٣٠ مع بريطانيا وبعد ان اصبح العراق عضوا في عصبة الامم في ٣ تشرين الاول ١٩٣٢ ، رأى الملك فيصل ضرورة تغيير الوزارة كي تفتح صفحة جديدة في بداية عهد الاستقلال ويباشر بتنفيذ الاصلاحات الداخلية التي تفتقر اليها البلاد . وعليه طلب الملك من نوري السعيد ان يستقبل كي تشكل وزارة جديدة تضم نوري السعيد نفسه الى جانب معارضيه من اعضاء حزب الاخاء الوطني وبعد ان قدم نوري السعيد استقالته في ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٢ دعي قادة حزب الاخاء الوطني الذي يترأسهم ياسين الهاشمي الى تشكيل الوزارة فاشترطوا ان يعلنوا في مناجهم الوزاري عزيمتهم على تعديل المعاهدة التي لم يمض بعد على بدء نفاذها الا شهور معدودات . وقد ارتاع السفير البريطاني من هذا المطلب ولم يرض عنه الملك ، فحال دون توليهم زمام الامور . وعندئذ تقرر ان تقوم وزارة انتقالية في البلاد تتولى مهمة حل المجلس النيابي القائم والشروع في انتخاب مجلس جديد . وعهد الى ناجي شوكت ، وهو شخصية محايدة متعاطفة مع سياسة الملك ، بتشكيل تلك الوزارة في ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢ .

حلت الوزارة الجديدة البرلمان واجرت انتخابات عامة وكونت لها كتلة برلمانية تشد ازرها وعندما انعقد البرلمان واجهت الوزارة معارضة شديدة من النواب الاثنيين الذين اعلنوا ان المنهاج الوزاري يخلو من اى اشارة تتعلق بتحويل النظام الاداري الانتدائي الى نظام يصلح لقطر مستقل حقا . فلم تجد الوزارة بدا من الاستقالة في ١٨ آذار ١٩٣٣ متعللا برئيسها بمرضه .

وزارة رشيد عالي الكيلاني :

ازاء هذا الوضع فكر الملك فيصل بضرورة دعوة الاثنيين لتشكيل وزارة قوية تجمع الكفاءات العديدة فطلب من رشيد عالي الكيلاني بتكريم الوزارة المنشودة . وبعد ان تشاروا الكيلاني مع رفاقه الاثنيين ، قرر قبول تشكيل الوزارة اذا ماسمح له التفاوض مع بريطانيا لتعديل معاهدة ١٩٣٠ بما ينسجم والاماني الوطنية . وبعد مذاكرات ومجادلات وتهديد من الملك بالتخلي عن العرش اذا لم يستجيب الساسة لمطلبه توصل الى ايجاد تسوية وهي ان تتفادى الوزارة التصريح

في منهاجها بتعديل المعاهدة وتكتفي بإيجاد عبارة احترام العهود الدولية والسعي لتحقيق الاماني الوطنية .

تشكلت الوزارة الجديدة في ٢٠ آذار ١٩٣٣ برئاسة رشيد عالي الكيلاني وكان من اعضائها ياسين الهاشمي وحكمت سليمان ورستم حيدر ونوري السعيد الذي تسنم منصب وزير الخارجية .

وعندما اجتمع مجلس النواب اعلن رئيس الوزراء منهاجه الوزاري الذي تضمن بالنسبة للسياسة الخارجية القيام بتقوية صلات المودة والصداقة مع كافة الدول الاجنبية واحترام العهود الدولية ما بالنسبة للسياسة الداخلية فقد تعهد المنهـاج بتنفيذ اصلاحات شتى فسي مختلف شؤون البلاد واكد على استغلال موارد العراق الاقتصادية وتقوية الجيش بتطبيق طريقة الخدمة الوطنية وتوسيع مؤسسات الجيش الصناعية ورغم اقرار البرلمان للمنهـاج الوزاري غير ان سياسة الوزارة الخارجية تعرضت الى هجوم عنيف اثناء مناقشتها في مجلس النواب والاعيان . وقد اتهم الاخائيون بانهم تركوا مبادئهم التي كانوا قد التزموا بها تجاه الشعب وعلى الرغم من تصريح رئيس الوزراء بان موقفه من المعاهدة وضرورة تعديلها لم يتغير ، لكن خلو المنهـاج الوزاري من الاشارة الى ذلك اساء الى مكانة الاخائيين في الحركة الوطنية وكان مهما في القضاء فيما بعد على التأخي الذي كان قد عقد بين حزب الاخاء الوطني والحزب الوطني كما انه ادى آنذاك الى تشكيل الجمهور بالاحزاب والمعارضة .

من المشاكل التي جابهتها وزارة الكيلاني حدوث التمرد الذي قامت به الفئة الثيارية في الثاني من آب ١٩٣٣ بتحريض من الانكليز في العراق والفرنسيين في سوريا فاضطرت الحكومة العراقية الى ارسال بعض القطعات العسكرية لاجماده . وبالنظر لوقوع اعداد من القتلى في صفوف المتمردين ، استغلت الصحافة البريطانية والاوربية ذلك الحادث واعتبرت اجراءات الحكومة العراقية قاسية ومناقضة للتعهد الذي اخذه العراق على نفسه تجاه الاقليات . اما الحكومة العراقية فقد اعتبرت عملها من الامور الداخلية وانها لولم توقف التمرد عند حده لعمت البلاد الاضطرابات والفوضى . هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فان القضاء على التمرد الثياري ادى الى اعجاب الشعب بجيشه وتقديره اياه ، كما ادى كذلك الى اعتداد الجيش بنفسه واندفاعه في معمعان السياسة الداخلية حتى اصبح هو العامل الاول في هذا الميدان حتى عام ١٩٤١ .

وفاة الملك فيصل الاول وبداية حكم الملك غازي :

في بداية شهر ايلول ١٩٣٣ غادر الملك فيصل العراق الى سويسرا طلبا للراحة والاستشفاء غير انه لم يكذب يقضي بضعة ايام هناك حتى توفي بصورة مفاجئة في ٨ ايلول ١٩٣٣ فاجتمعت الوزارة مباشرة وأقرت تتويج الامير غازي . ولي عهد العراق ، ملكا على العراق .

بعد وفاة فيصل خشيت بريطانيا من حدوث تبدل جوهرى في سياسة العراق الخارجية وخاصة بسبب بقاء حزب الاخاء الوطني في الحكم ، الا ان رئيس الوزراء (الكيلاني) اكد على اعتماد الصداقة بين العراق وبريطانيا كما صرح بان المعاهدة ' سوف لا يطرأ عليها اى تغيير' واعتبرت حكومة الكيلاني ان هذا التصريح يستهدف مساعدة الملك غازي على الاستقرار فسي الحكم دون خلق متاعب له وهو حديث العهد في السلطة . ومن جهة اخرى اثار هذا التصريح العناصر المعارضة للوزارة فاتهمست الاثاين بالخروج

نهايا على مبادئهم السياسية . وادى الامر الى انفصام آخر في العرى التي كانت باقية بينهم وبين الحزب الوطني . ثم لما اشتدت المعارضة في مجلس النواب شعرت الوزارة بلزوم حله واجراء انتخابات جديدة تمكنها من ايجاد انسجام تام بينها وبين السلطة التشريعية . غير ان الملك رفض ذلك بناء على مشورة رئيس الديون الملكي (علي جودت الابوي) ، الذى ارتأى ان وضع البلاد لا يساعد على اجراء انتخابات جديدة لذلك اسرع رشيد على الكيلاني الى تقديم استقالة وزارته في ٢٨ تشرين الاول ١٩٣٣ .

ثم اخذت تتألف الوزارات على اختيار اعضائها دون التقيد بالانتسابات الحزبية فكانت وزارة جميل المدفعي (٩ تشرين الثاني ١٩٣٣ - ١ شباط ١٩٣٤) هي الاولى من هذا القبيل وفي عهدها قاطع اهل بغداد ، مدة شهر تقريبا ، شركة التنوير التي تجهز العاصمة بالقوة الكهربائية لفداحة الاسعار التي تستوفها من المستهلكين . كما ظهر فقدان التجانس بين اعضاء الوزارة اثناء مناقشة مشاريع المرى في البلاد . فاستقال المدفعي

ولكنه كلف بتأليف الوزارة من جديد ، واستمرت هذه الوزارة
الثانية قائمة في وجه الانتقادات الموجهة نحو ضعف الجهاز الإداري وانتشار المحسوبية في البلاد
إلى أن استقالت في ٢٥ آب ١٩٣٤ .

وزارة على جودت الايوبى :

على اثر استقالة وزارة المدفعي الثانية ، انتهز رئيس الديوان الملكي على جودت الفرصة لتشكيل وزارة جديدة في ٢٧ آب ١٩٣٤ . والى جانب رئاسة الوزارة احتفظ على جودت لنفسه

بمَنْصِب وزير الداخلية وكالة في حين اصبح جميل المدفعي وزيراً للدفاع ونورى السعيد وزيراً للخارجية .

حصل علي جودت على موافقة الملك بحل مجلس النواب القائم ، والشروع في انتخاب مجلس جديد . وقد صارت قضية الانتخابات هذه السبب الرئيس للمشاكل التي واجهها علي جودت . اذ بدأ حزب الاخاء الوطني بمهاجمة الوزارة لحلها البرلمان بينما كان رئيسها بالذات قد عارض حله في عهد حكومة الاخائيين . وعلى اى حال ادى حل البرلمان الى استبدال النواب المعارضين باصدقاء ومؤيدين للوزارة الجديدة كما ادت الاساليب غير السليمة التي اتبعت في الانتخابات الى انتقادات واسعة المدى وقد صرح علي جودت في معرض تعليقه على نقد موجه له في مجلس الاعيان انه اتبع نفس الاساليب التي كانت متبعة في الانتخابات السابقة والحقيقة ان لطريقة التسيب اتبعت فــــى هذه الانتخابات كانت اكثر تسلطية من السابق الى درجة ان مجلس النواب الجديد انتقــــد بانه الاقل تمثيلا من اى مجلس شهده العراق . وكان من اخطاء علي جودت استبعاد عبد الواحد الحاج سكر من قائمة المرشحين . ومما يجدر ذكره ان عبد الواحد ، الذى اشتهر ابان ثورة ١٩٢٠ كان احد الشيوخ البارزين في لواء الديوانية (محافظة القادسية) ، وبما انه رئيس عشيرة الفتلة وعضو اخائي بارز فقد اعتبر ابعاده عن البرلمان اهانة شخصية . وقد برهن عبد الواحد فيما بعد على مدى نفوذه واحراجه للوزارة القائمة . فضلا عن ذلك جرى انتخاب عدد من سكان المدن (وخاصة من بغداد) نوايا عن المناطة العشائرية في الديوانية والمتنق (محافظة ذي قار) ، وكان هذا يعني تقليص عدد الشيوخ العشائريين في البرلمان والاضرار بمصالح منطقة الفرات الاوسط . من جهة اخرى ، فان حزب الاخاء ، الذى لم يفز في الانتخابات الا باثني عشر مقعدا من مجموع ثمانية وثمانين مقعدا ، قد ضعف تمثيله وشلت حركته في برلمان مزدحم بمؤيدى الحكومة .

وعند اجتماع البرلمان في ٢٩ كانون الاول ١٩٣٤ شن النواب الاخائيون بقيادة ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني هجوما حادا على الاساليب التي اتبعت في الانتخابات . كذلك تعرضت الوزارة الى انتقادات لاذعة في مجلس الاعيان بسبب حل مجلس النواب واجراء الانتخابات بطريقة غير سليمة . وعندما بدأت الصحف المعارضة والتكتلات السياسية تشجب استبداد وزارة علي جودت واجهت رقابة حكومية شديدة وتهديدا باستعمال القوة ضدها . وعندئذ شعر حزب الاخاء بعدم جدوى الطرق السلمية في اثارة الرأى العام ضد الحكومة .

عندما فشل الاخاثيون في بلوغ اهدافهم داخل المدن فكروا في استغلال شكوى العشائر وتذمرهم . وكان حكمت سليمان اول من اقترح اثاره العشائر ضد الحكومة فصار يقيم حفلات عشاء لاعضاء الاخاء البارزين في بيته الكائن في الصليخ (شمال بغداد) ، ثم تحولت تلك الحفلات الى اجتماعات سرية تداول اثناء ها الزعماء الاخاثيون فكرة تحريض وتشجيع الثورات العشائرية ضد السلطة المركزية . ثم بدأ رشيد عالي وحكمت سليمان ، اللذان كانت لهما علاقات بعشائر الديوانية وديالى ، بتنفيذ الفكرة . وارتبط بهما كذلك ياسين الهاشمي زعيم حزب الاخاء الوطني الذي لم يكن في بداية الامر متحمسا للفكرة . وفي كانون الاول ١٩٣٤ اجتمع قادة الاخاء في بيت رشيد عالي ، الكائن في الصليخ ايضا ، وحرروا ميثاقا اكد على ضرورة القيام بعمل مناهض للحكومة كما شدد على منع اى عضو اخائي من قبول منصب أو مصالح مع الحكومة حتى يتم اسقاط وزارة علي جودت . بعد ذلك تقرر تكليف الشيخ عبد الواحد الحاج سكر ، العضو البارز في حزب الاخاء ، في الخروج على الحكومة في منطقة الديوانية ووجد هذا الشيخ ان تمرده على السلطة سيؤدى الى تحقيق هدفين : تقديم المعونة لحزبه اولاً ، وثانياً الاحتجاج على الحكومة التي لم تنصفه في نزاع حول اراضى يديها . وتوسع عبد الواحد في خروجه على السلطة الى هدف ثالث ، وهو المطالبة بالاصلاحات العامة في منطقة الفرات الاوسط بعد هذا وجه كل من عبد الواحد الحاج سكر ومحسن ابوطبيخ وعلوان الياسري - وهم صلة الوصل بين حزب الاخاء وعشائر الفرات الاوسط - رسالة الى الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء طالبين منه الدعوة لمؤتمر يضم شيوخ العشائر ويعقد في النجف تحت رئاسة كاشف الغطاء نفسه .

وانعقد المؤتمر في ١١ كانون الثاني ١٩٣٥ حيث بحثت فيه الشكاوى الرئيسية لسكان الفرات الاوسط . وبما ان الشيخ عبد الواحد وبقية الشيوخ الاخاثيين كانوا يرومون الوصول الى نتائج سياسية سريعة اكثر من الاهتمام بانجاز الاصلاحات التي يطالبون بها لذلك ادعوا ان اى اصلاح لا يمكن ان ينفذ الا بعد سقوط وزارة علي جودت . وبعد سلسلة من الاجتماعات قرر المؤتمر تقديم استرحام للملك يتضمن :

- (١) ضرورة استقالة الوزارة القائمة لتحل محلها وزارة اكثر تمثيلاً للشعب .
 - (٢) ضرورة حل البرلمان لان الانتخابات الاخيرة لم تكن شرعية .
 - (٣) وجوب احترام القوانين و تطبيقها بصورة صحيحة .
- ذهب الشيوخ الى بغداد واجتمعوا بالملك في ١٤ كانون الثاني ١٩٣٥ ، وقدموا اليه مطالبهم غير ان الوزارة بقيت في السلطة دون ان تستقيل او ان تقال .

في نفس هذا الوقت ساء الوضع في الديوانية وحمل السلاح جهارا وتظاهرات العشائر مناديه بوجود سقوط الوزارة . وزادت خطورة الوضع في شهر شباط بسبب انتشار التمرد في جميع انحاء المنطقة الواقعة الى الجنوب من الحلة . ولم يقتصر الامر على هذا فقط ، اذ ان القادة الاثنيين بدأوا ايضا يثيرون شيوخ العشائر في الشمال ويشجعونهم على اعلان تمرد مماثل ضد الحكومة . وعندما شرع علي جودت بالتخطيط للقضاء على التمرد بالقوة نصح حكمت سليمان صديقه بكر صدقي . قائد القوات العسكرية في الشمال ، بعدم تقديم مساعدة جادة للحكومة . وزادت الامور سوءا عندما قاطع احد عشر عينا من مجموع عشرين عينا جلسات مجلس الاعيان في نفس الوقت الذي انتشر فيه تمرد العشائر في منطقة الفرات الاوسط . تحت تأثير هذا الضغط ، ولتطور الامور تطورا مخيفا ، اضطر علي جودت الى تقديم استقالة وزارته في ٢٣ شباط ١٩٣٥ .

كان من المنتظر ان يعهد الملك غازي الى الاثنيين تأليف الوزارة الجديدة لان حزب الاخاء كان يقود حركة المعارضة بالاضافة الى ما يمتلكه من العناصر الموالية في المدن والارياف . غير انه عندما دعي قادة الاخاء لتشكيل الوزارة اشترطوا حل مجلس النواب الذي انتخب في عهد علي جودت ، فلم يوافق الملك على ذلك وطلب من جميل المدفعي تشكيل الوزارة في ٤ آذار ١٩٣٥ .

بعد ان شكل جميل المدفعي وزارته اسرع عبد الواحد الحاج سكر الى اعلان مناهضته للوزارة الجديدة مصرحا بانه لا يطمئن الى رئيس وزارة يتمتع برعاية علي جودت ثم ما لبث ان قام افراد عشيرة عبد الواحد بقطع الطرق وتهديم الجسور الموصلة بين ابي صخير والمشخاب ، كما اغلقوا الطريق الرئيس الممتد بين الديوانية والنجف . من جهة ثانية قام افراد عشيرة الاكرع برئاسة الشيخ شعلان العطية بمناصرة عبد الواحد وسيطروا على مركز حكومي في جنوب الحلة . وفي منطقة ديالى حدثت اضطرابات مماثلة قام بها افراد عشيرة العزة برئاسة الشيخ حبيب الخيزران واستمر فريق الاعيان بمقاطعة مجلسهم ، وكانوا ، كما اشير الى ذلك اعلاه ، احد عشر عينا من مجموع عشرين . وازاء هذا الوضع لم تصمد وزارة المدفعي هذه اكثر من احد عشر يوما فقدمت استقالتها في ١٥ آذار ١٩٣٥ ، حيث لم يوافق الجيش على الاشتراك في قمع تمرد العشائر ، لان رئيس الاركان طه الهاشمي لم يكن ميالا لقمع التمرد بالقوة وهو شقيق ياسين الهاشمي رئيس حزب الاخاء ، كما ان القائد بكر صدقي كان صديقا لحكمت سليمان الذي هو احد المدبرين للتمرد العشائري .

وزارة ياسين الهاشمي

ادى سقوط وزارة المدفعي الى الاعتقاد بان الجماعة الوحيدة التي تستطيع إعادة الاستقرار

وبينما كان امير اللواء بكر صدقي منشغلا في اضمار تـمرد الرميثة تقدم لفيف من قبيلة بنى خيكان الى الناحية عـكـبـكة في محافظة ذى قار ، فاحتلها واحرقا سـجـلات الحـكـومة الموجودة فيها وصادروا سلاح حاميتها . ثم تقدموا نحو مدينة سوق الشيوخ فاحتلوا مخافر الشرطة واجبروا افرادها على الاستسلام . عندئذ اعلنت الوزارة الاحكام العرفية في المنطقة وساقطت اليها القوات النظامية برا ونهرا وجوا بقيادة بكر صدقي فأخمدت تلك القوات التمرد العشائري ثم دخلت اخيرا مدينة سوق الشيوخ في اوائل حزيران ١٩٣٥ .

وقد وجدت الحكومة ان من المفيد اصدار العفو العام عن الذين حكموا من قبل المجالس العرفية اثناء الحركات العشائرية السابقة وذلك تـمـنـيـنـا للناس وتحققا للـسـكـينة ولكن سرعان ما وقعت حركات تمرد جديدة في شمال العراق وجنوبه احتجاجا على حكم الاخائيين . وكان من اسبابها ايضا سوء الاحوال الادارية ومناهضة قانون التجنيد الالزامي .

ففي الشمال قام تمرد في منطقة الزبير اثناء شهر آب ١٩٣٥ ترأسه خليل خوشوي وقسم هو واتباعه بسلب ونهب عدد من القرى المجاورة فاعلنت الاحكام العرفية لتطهير المنطقة من الشقاق بعد ان استفحل امرهم . كما ارسلت قطاعات عسكرية تمكنت بعد بضعة اشهر من القضاء على التمرد في آذار ١٩٣٦ . وحدث تمرد آخر في الشمال يختلف في طابعه عن التمرد السابق ، اذ قامت به جماعات من الطائفة اليزيدية تعارض تطبيق قانون التجنيد الالزامي على افراد عشائرها مما ادى الى وقوع الاشتباكات بين المتـمـردين وبين قوات الشرطة والجيش التي ارسلت الى المنطقة . ثم انتهى التمرد وتم تطبيق قانون التجنيد على افراد الطائفة اسوة ببقية افراد الشعب العراقي . وحدثت حركات عشائرية في الجنوب تناهض قانون التجنيد الالزامي وان كانت اسبابها الاخرى سوء الاحوال الاجتماعية والاقتصادية ، الاولى في ناحية المدينة بـقـضـاء القرنين ، والثانية في منطقة الغراف . فاضطرت قوات الشرطة بمساعدة وحدات من الجيش الى تعقيب المتـمـردين واخماد حركتهم بعد فترة دامت حوالي الاسبوعين .

ومن الحركات العشائرية الاكثر خطورة ذلك التمرد الذي نشب في الجنوب ودعي باسم (ثورة الرميثة الثانية) في نيسان ١٩٣٦ .

ومما تجدر الاشارة اليه ان عشائر زربيج والظوالم سبق وان قامت بحركات تمرد عام ١٩٣٥ وترتب على اخماد تلك الحركات عزل الشيخ خوام رئيس عشيرة زربيج وتنصيب الشيخ شنشول الحسن بدلا عنه . غير ان الشيخ شنشول الذي يفتقد قابلية وشعبية خوام واجه صعوبات في تهدئة افراد عشيرته . وعندما طبقت الحكومة التجنيد الالزامي صار من الصعوبة بمكان السيطرة على الوضع في مدينة الرميثة . كذلك فان منع الوزارة الهاشمية تسيير مراكز الغزاء في الطرقات العامة اثناء عاشوراء أمر استغله خصوم الوزارة وصار سببا آخر لتمرد عشائر زربيج والظوالم في الرميثة .

ونتيجة لذلك اعلنت الحكومة الاحكام العرفية في المنطقة وتمكنت باستخدام القطعات العسكرية والطائرات من اخماد التمرد في اوائل ايار ١٩٣٦ .

مما لا شك فيه ان تحريض الساسة المتصارعين على السلطه كان سببا رئيسا للاضطرابات العشائرية التي بدأت ايام وزارتي علي جودت وجميل المدفعي وزادت خطورتها في عهد الوزارة الهاشمية الا ان الاسباب الاخرى نرى لتلك الاضطرابات تكمن في سوء الاوضاع الثقافية والاقتصادية بين الفئات الفلاحية ، وعدم رسوخ مبدأ الولاء للدولة بدلا من الولاء للقبيلة ، والتنازع حول تملك الاراضي الزراعية ، الى جانب التديني في مستوى الموظفين الحكوميين الذين كانوا يعينون في المناطق الريفية . هذا وان كانت وزارة ياسين الهاشمي قد نجحت في القضاء على التمرد العشائري بواسطة القوة العسكرية وفرض سلطتها على جميع انحاء العراق ، الا انه اتضح فيما بعد ان تلك القوة العسكرية المتنامية النفوذ اصبحت هي العامل الرئيس في اسقاط وزارة الهاشمي .

صمم القادة الاخاثيون ، الذين سبق وان انتقدوا بشدة انتخابات علي جودت ، على حل البرلمان . فاصدر الملك امرا في ٩ نيسان ١٩٣٥ يقضي بحل البرلمان على اساس ان الوضع الراهن يحتاج الى تعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية كي تتمكن الاخيرة من القيام باصلاحات مهمة . وقبل ان تقوم الحكومة باجراء الانتخابات الجديدة ، قرر الوزراء الاخاثيون في ٢٦ نيسان ١٩٣٥ حل حزبهم . ويظهر ان هذا القرار مرجعه ضعف الحياة الحزبية آنذاك الى جانب رغبة ياسين في ادارة الشؤون العامة دون ان تعرقه قيود حزبية .

اكبر عدد من مؤيديها وكذلك على الاشخاص المتنفذين لاسكاتهم . واعلنت الوزارة منهاجها الذى تتعهد به كالعادة في القيام بمختلف الاصلاحات منها اصلاح الدوائر الحكومية وتعديل قانون الانتخابات وتشريع قانون نفايات العمال واعادة تنظيم البلديات ودوائر الادارة المحلية وتوسيع الجيش وتأسيس المصرف الوطني المركزى وتوطين العشائر وتحسين احوالها الاجتماعية والصحية والتهديبية .

عندما اجتمع مجلس النواب الجديد في ٨ آب ١٩٣٥ جرت في اول اجتماعاته اتهامات متقابلة بين اعضاء الوزارة السابقة والحاضرة عن مدى المؤامرات التي قام بها كل من الطرفين في اثاره العشائر لغرض اسقاط الوزارة حيث نجحت المحاولة الاولى وفشلت الثانية ، ولم يكن لتلك الاتهامات المتقابلة من نتائج سوى الاحتجاج المتقابل . وقد صادق البرلمان في عهد وزارة ياسين الهاشمي على حوالي مئة قانون جديد تشمل مختلف التشريعات التي يفتقر اليها القطر منها قانون تأسيس المصرف الزراعي وقانون تنظيم وحماية العمال وآخر لتشجيع الصناعات الوطنية . كذلك صادق البرلمان على تعديل وتنفيذ قانون الدفاع الوطني لسنة ١٩٣٤ واخيرا شرع قانون الغنى بالالاقاب المتداولة آنذاك كالباشا والبيك والافندي المتوارثة منذ العهد العثماني واحل محلها مصطلح السيد الذي يطلق على اى مواطن في البلاد دون تمييز .

اما بالنسبة للسياسة الخارجية ، فيمكن القول ان وزارة الهاشمي قد اكدت على الاتجاه القومي العربي ، ودعت الى الوحدة الثقافية العربية كما ايدت فكرة الجامعة العربية . ولتأكيد هذا الاتجاه قامت الحكومة ، لاغراض دعائية احيانا ، بدعوة عدد من الشخصيات القومية المصرية والسورية لزيارة العراق كما شجعت تبادل الزيارات بين الطلبة العراقيين والطلبة المصريين والسوريين . ودعمت وزارة الهاشمي حركة التحرر الفلسطينية وأمدت ثوار فلسطين بالمال والسلاح والعتاد .

وبالنسبة للعلاقات مع بريطانيا فقد سارت وفق معاهدة سنة ١٩٣٠ . ولم تظهر اية محاولة لتعديل تلك المعاهدة في عهد هذه الوزارة ، كما ان علاقات ياسين الهاشمي بالسفير البريطاني في بغداد اتسمت بالود والمجاملة .

وزارة الهاشمي والمعارضة :

اعتبرت الحكومة ان المعارضة السياسية هي المسؤول الاول عن قيام الحركات العشائرية ولما نجحت في اخمادها اخذت تعمل على تعزيز مكانتها عن طريق القوة والدعاية فوضعت صحف المعارضة تحت رقابة شديدة كما ان صحفا امثال (الصرخة) و (البيان) التي لم تعبأ بتعليمات الحكومة سرعان

ما عطلت . اما صحيفة (الاصلاح) المعتدلة في انتقاداتها فقد اوقفت في البداية عن الصدور مؤقتا ثم عطلت بصورة دائمة . من جهة اخرى التفتت الحكومة الى الموظفين الذين يُشك في ولائهم للوزارة فنقلت بعضهم وفصلت البعض الاخر . وتم وضع رجال الامن في كل مكان لغرض رصد تحركات ونشاطات الساسة المعارضين والموظفين المشبوهين .

كانت جماعة الاهالي التي تزعمها حكمت سليمان وجعفر ابو الثمن اقوى معارضة واجهتها وزارة الهاشمي . ففي ٧ نيسان ١٩٣٦ ، اصدرت جماعة الاهالي جريدة البيان التي احتوت على انتقادات -نازحة للحكومة فاغلقت على الفور . وكانت البيان قد هاجمت في مقال افتتاحي ياسين ورشيد اللذين اتهما بانهما لم ينجزا أى شيء للبلاد منذ توليها السلطة . وفي مقال آخر انتقدت الحكومة لتوقيعها على اتفاقية مع بريطانيا تتعلق بنقل ملكية السكك الحديدية الى العراق واعتبرت ان تلك الاتفاقية قد وضعت اقتصاديات العراق تحت السيطرة البريطانية لعشرين سنة اخرى . وعندما كان يجري تهئية عدد آخر من صحيفة البيان بنضمن انتقادات جديدة للحكومة اغلقت الصحيفة وصودرت مطبعتها في ١٥ ايار ١٩٣٦ .

وبينما كانت الحكومة منشغلة في اخماد حركات التمرد في الفرات الاوسط استطاع حكمت وابو الثمن من عقد اجتماع سرى دعي اليه عدد من افراد المعارضة السياسية البارزين امثال جميل المدفعي وناجي السويدي . وفي اثناء الاجتماع ادينات اعمال القمع التي تقوم بها الحكومة ضد العشائر وتقرير تقدير عريضة الملك الملك تنتقد اعمال الحكومة . ولم تجرأ اية صحيفة عراقية على نشر العريضة غير ان صحيفة القبس السورية نشرت نص العريضة في ١٧ ايار ١٩٣٦ فجرى تهريب نسخ منها وتوزيعها في بغداد . ونشرت صحيفة القبس في ٢٤ ايار ١٩٣٦ عريضة اخرى موقعة من قبل زعماء المعارضة البارزين ومقدمة الى الملك . وعندما منعت الحكومة جماعة الاهالي من اصدار اية صحيفة يومية ، قدمت الجماعة عريضة الى الملك في ١٢ آب ١٩٣٦ التمت فيها الغاء الرقابة المطلقة على الصحافة والسماح للجماعة باعادة اصدار صحفها . وعرف الجمهور بهذه العريضة ، كما كانت الحال بالنسبة للعرض السابقة ، عن طريق الصحافة الخارجية اذ نشرت في صحيفة المساء اللبنانية في ٢٣ آب ١٩٣٦ موقعة من قبل حكمت سليمان وابي الثمن وكامل الجادرجي .

هذا من جهة ومن جهة اخرى جرى اصدار وتوزيع عدد من الصحف السرية من قبل جماعات راديكالية وشيوعية هاجمت ياسين ورشيد شخصيا وانتقدت سياستهما ووصفتها بانها

رجعية . وغالبا ما استولت اجهزة الشرطة على نسخ من تلك الصحف الى جانب توقيف عدد من محرري وموزعي الصحف السرية . وعلى كل فان سياسة الحكومة المقيدة للحرية الفردية سرعان ما ادت الى استياء الجمهور الذي صار يتعاطف مع المعارضة .

سقوط وزارة ياسين الهاشمي :

بعد ان واجهت حكومة الهاشمي الانتقادات الشديدة من معارضيه اخذت تتحدث عن اخطار التغييرات الوزارية ، وعن حاجة العراق الماسة لحكومة مستقرة . و اشار رئيس الوزراء في كلمة له القاها في مجلس النواب في ٤ كانون الثاني ١٩٣٦ . ان اهم ما يحتاجه العراق هو الاستقرار ' كي تتمكن الحكومة من تنفيذ برامجها في جوهادي ' . وقام ياسين ورشيد ببعض الجولات في انحاء العراق لغرض تقوية مركز الوزارة خارج العاصمة . ففي اثناء سنتي ١٩٣٥ و ١٩٣٦ قام رشيد عالي بعدة زيارات للمحافظات الشمالية والجنوبية قابل اثناءها شيوخ العشائر والشخصيات ووعدهم بتحقيق مطالبهم كي يكسب مساندتهم للحكومة . والقى رئيس الوزراء في البصرة خطابا في ٥ ايلول ١٩٣٦ اكد على ضرورة استقرار الحكومة . وقال انه يأمل ان يتاح له الحكم خلال السنوات العشر القادمة كي ينفذ منهاجه الاصلاحى ويحقق ما تصبو اليه البلاد من جهة اخرى فان الملك غازي الذي كان شابا لم يتجاوز الرابعة والعشرين لم يكن مرتساحاً من تصرفات ياسين الهاشمي التي غالبا ما تعارضت مع رغباته الشخصية وخاصة بعد ان فرضت القيود على تصرفات غازي واصدقائه في اعقاب هروب (الاميرة عزة) شقيقة الملك مع عامل احد الفنادق اليونانية وزواجها منه في 'الخزير' سنة ١٩٣٤ .

قبل اسقاط حكومة ياسين الهاشمي بقليل ، ابلغ الملك غازي وزير الخارجية نوري السعيد عن رغبته في تغيير الوزارة . وقد اوصل نوري ذلك النبأ الى رئيس الوزراء ، غير ان الاخير كان يأمل في التوصل الى تفاهم مع جماعة حكمت سليمان ولم يكن يرى وجوب الاستقالة . وعلى كل عندما فوَّتِ حكمت برغبة ياسين في المصالحة رفض ذلك وبقي متشددا في معارضته . ولم يكد بمضي اسبوع واحد على ذلك حتى انقلبت الحكومة على يد الجيش فجأة وعلى غير انتظار ، فكان هذا الانقلاب بمثابة الاعلان عن انتقال القوة السياسية من المدنيين الى الجهات العسكرية .

الفصل الثاني

الانقلابات العسكرية

اتفقت حركتان مختلفتان فألفتا كتلة قوية تعارض وزارة ياسين الهاشمي ، الحركة الاولى التي يرجع تاريخ نشوئها الى سنة ١٩٣١ عرفت باسم جماعة الاهالي وكانت تعتنق مبادئ مشتقة من الاشتراكية والديمقراطية عرفت باسم الشعبية . اما الحركة الثانية فتألفت من مجموعة من ضباط الجيش اطلقت على نفسها اسم الضباط الوطنيين استهدفت من نشاطها السياسي سيطرة الجيش على الحكومة لغرض القيام باصلاحات مدنية وعسكرية .

ساند ضباط الجيش في البداية وزارة الهاشمي واليهم يعود الفضل في اسكات المعارضة السياسية للوزارة عن طريق اخماد تمرد عشائر الفرات الاوسط المتصلة بتلك المعارضة . غير ان اتصال عدد من رؤساء الخلايا العسكرية ، فيما بعد ، بجماعة الاهالي ادى الى قيام معارضة سياسية - عسكرية قوية نجحت في القيام باول انقلاب عسكري أطاح بوزارة الهاشمي في ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ .

كانت جماعة الاهالي قد تأسست في عام ١٩٣١ من قبل طائفة من الشباب المثقف في بغداد ابرزهم عبد الفتاح ابراهيم ومحمد حديد وحسين جميل وعبد القادر اسماعيل غير أن تأثيرها في السياسة العراقية لم يكن كبيرا في بداية الامر على الرغم من اصدارها صحيفة 'الاهالي' الرائجة آنذاك . وفي عام ١٩٣٤ انضم كامل الجادرجي الى الجماعة ، بعد تركه لحزب الانحاء الوطني في اعقاب تولي رشيد عالي الحكم عام ١٩٣٣ واعلان وزارته احترامها لمعاهدة ١٩٣٠ التي عارضها الاخاثيون . وفي تلك الفترة ايضا اعتزل جعفر ابو الثمن زعيم الحزب الوطني العمل الحزبي بعد اختلافه مع زملائه في قيادة الحزب غير انه انضم الى جماعة الاهالي تحت تأثير كامل الجادرجي . وبعد ان افلح الاخاثيون في اسقاط وزارة جميل المدفعي ، عن طريق اثاره العشائر ، وكلف ياسين الهاشمي بتأليف الوزارة الجديدة عرض على حكمة سليمان الاشتراك بوزارته فطلب الاخير وزارة الداخلية لكن ياسين فضل اسناد وزارة الداخلية الى رشيد عالي فاغضب هذا حكمت سليمان وجعله ينحاز ، بتأثير كامل الجادرجي وجعفرابي الثمن الى جماعة الاهالي . وكما سبق ذكره اعلاه ، اشتدت المعارضة ضد وزارة ياسين الهاشمي وحدثت حركات عشائرية في انحاء مختلفة من العراق ، لكن المعارضة ومن ضمنها جماعة الاهالي عجزت عن اسقاط تلك الوزارة . في تلك الاثناء اخذوا ولاء ضباط الجيش للحكومة بالفتور فقد المهم ان يتصارع

السياسيون في بغداد ويتآمر بعضهم ضد البعض الآخر عن طريق اقحام العشائر في السياسة وتحريضها على التمرد ضد الحكومة ثم التجاء الاخيرة الى استخدام الجيش لقمع الحركات العشائرية .
لقد انعقد الرأى بين عدد من الضباط الوطنيين على انه لامناص من ان يتولى الجيش الحكم في البلاد ليكون بالمستطاع تأسيس حكومة قوية مستقرة تتولى تحقيق امانى العراق الوطنية اسوة بما سبق وان حدث في تركيا وايران . هذا وقد صار الفريق بكر صدقي ، قائد الفرقة الثانية زعيما لاولئك الضباط المطالبين بتولي الجيش السلطة في البلاد .

كان حکمت سليمان صديقا للفريق بكر صدقي وتمتد تلك الصداقة الى عام ١٩٣٣ عندما قض بكر على التمرد التيارى وقتما كان حکمت وزيرا للداخلية . ومنذ ذلك الحين لم تتوقف الاتصالات بين الرجلين .

وثناء صراع المعارضة مع وزارة ياسين الهاشمي بدأ حکمت سليمان بتكوين ارتباط بين جماعة الاهالي والجيش عن طريق الفريق بكر صدقي . ورغم انضمام بكر الى جماعة الاهالي الا انه لم يحضر اجتماعاتها السرية سوى مرة واحدة وذلك لتخوف حکمت سليمان من ان الاتصالات المستمرة بالجيش قد تثير شكوك الحكومة . وفي اعقاب ارتباط بكر صدقي بجماعة الاهالي تقرر تنظيم حركة انقلابية تستهدف اقالة وزارة ياسين الهاشمي المترعة على دست الحكم وحدث في تشرين الاول ١٩٣٦ . ان كان رئيس اركان الجيش طه الهاشمي متمتعا باجازة خارج العراق وكان بكر صدقي وكيلا عنه في رئاسة الاركان فاستغل بكر تلك الفرصة للقيام بالحركة الانقلابية ففي ليلة ٢٨ / ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ نفذ بكر صدقي الانقلاب بمساعدة الفريق عبد اللطيف نوري قائد الفرقة الاولى ومحمد علي جواد آمر القوة الجوية ، حيث زحفت قوات الفرقتين الثانية والاولى . والتي اطلق عليها اسم 'القوة الوطنية الاصلاحية' من مراكزها في محافظة ديالى ووصلت الى مقربة من بغداد في الصباح الباكر من يوم ٢٩ تشرين الاول . وفي نفس ذلك الصباح ظهرت بعض طائرات القوة الجوية العراقية والقت منشيرها على الاهلين تدعوهم الى السكينة وتخبرهم بواقع الحال . وقد جاء في تلك المنشير : ايها الشعب الكريم - لقد نفذ صبر الجيش المؤلف من ابناءكم من الحالة التي تعانونها من جراء اهتمام الحكومة الحاضرة بمصالحها ورغباتها الشخصية دون ان تكثر لمصالحكم ورفاهكم ، فطلب الى صاحب الجلالة الملك اقالة الوزارة القائمة وتأليف وزارة من ابناء الشعب المخلصين برئاسة السيد حکمت سليمان الذى طالما لهجت البلاد بذكره الحسن ومواقفه المشرفة . وبما انه ليس لنا قصد من هذا الطلب الا تحقيق رفاهكم فلا شك في انكم تعاضدون اخوانكم افراد الجيش ورؤسائه في ذلك ، وتؤيدونه بكل ما اوتيتهم من قوة ، وقوة الشعب هي القوة المعول عليها في الملمات . وكانت المنشير موقعة من قبل قائد القوة الوطنية الاصلاحية الفريق بكر صدقي .

ادرك ياسين الهاشمي ووزارته حرجة الموقف فقدم استقالته^١ للاجتناح تعريض البلاد الى خطر القلاقل الداخلية» وذلك في اعقاب غارة جوية على العاصمة قامت بها طائرات القوة الجوية العراقية وعلى أثر ذلك عهد الملك غازي بتأليف الوزارة الى حكمت سليمان الذي أنهى من تشكيلها في مساء يوم الانقلاب . هذا وقد كان جعفر العسكري وزير الدفاع في حكومة ياسين الخسارة الرئيسية في الانقلاب حيث قتل عندما كان يحاول القيام بمفاوضات شخصية مع بعض الضباط الانقلابيين . وقد اعتبر مقتل جعفر العسكري من الاخطاء الكبيرة التي ارتكبتها الانقلاب اذ ادى فيما بعد الى قيام بعض الضباط من انصار جعفر بنشاط انقلابي كان سببا في اغتيال بكر صدقي نفسه .

احتفظ حكمت سليمان لنفسه بمنصب وزير الداخلية الى جانب رئاسته للوزارة ، وضمت الوزارة ثلاث شخصيات من جماعة الاهالي وهم جعفر ابو التمن وزير المالية وكامل الجادرجي وزير الاقتصاد والمواصلات ويوسف ابراهيم وزير المعارف . واسند الى الفريق عبـد اللطيف نوري منصب وزير الدفاع بينما كلف كل من ناجي الاصيل وصالح جبر بمنصبي وزير الخارجية ووزير العدلية على التوالي . وكان اول عمل قامت به وزارة الدفاع احوالة رئيس الاركان (الفريق الاول) طه الهاشمي على التقاعد واسناد منصب رئاسة اركان الجيش الى قائد الانقلاب الفريق صدقي الذي فضل تسنم هذا المنصب كي يتمكن من السيطرة الفعالة على الجيش . جرت مظاهرات في بغداد وفي بعض المدن العراقية الاخرى تأييدا للانقلاب وللوزارة الجديدة . وقد وزع في العاصمة آنئذ منشور تضمن مطالب الشعب الآتية :

- (١) ازالة آثار الظلم الماضي (٢) تقوية الجيش تقوية عامة (٣) العفو العام عن المسجونين .
- السياسيين (٤) فتح النقابات والصحف التي اغلقتها الحكومات السابقة (٥) تخفيف ويلات الفقر وایجاد الاعمال للعاطلين وتشجيع الصناعات المحلية . (٦) توحيد الحركات الشعبية في الاقطار العربية لتأمين تقدم هذه البلاد . (٧) التساوى في الحقوق بين المراقبين والتمسك بوحدةهم ونشر الثقافة والوقاية الصحية في جميع العراق .

وقد اصدرت الحكومة بيانا في ٥ تشرين الثاني ١٩٣٦ شرحت فيه اسباب قيام الانقلاب

والسياسة التي ستبناها جاء فيه : -

- ١ - ان الظروف الاستثنائية التي اضطرت المخلصين من اخواننا الى ان يتكاتفوا ويتعاضدوا وضباط الجيش الاشائوس ، هي وليدة سياسة الحكومة الطاغية التي تجاوزت حدود الحكام المستبدين في تجاوزاتها غير القانونية وتحديدها دستور البلاد فاستهانت بالدماء التي اهرقت وتفتنت في اضطهادها الحريات ، فخنت الصحف الحرة قبل ان تنشر ولاحتت الاحرار من ابناء البلاد اينما ساروا وحيثما توجهوا ... وانهم لم تنتهج عـن كراسي الحكم الا بعد ان تركت الخزينة في عوز لا يستهان به

وعرضت بكثير من المشاريع الى الخطر .

٢ - فالحكومة المؤلفة وفق رغبات الشعب قائمة بما يكفل احلال الطمأنينة التامة لعامة ابناء الشعب وتطبيق العدل على الجميع .

٣ - تستهدف الحكومة تحسين الصلات الودية مع الدول بصورة عامة والدول المجاورة بصورة خاصة وتوثيقها الروابط مع الاقطار العربية .

٤ - من مبادئ الحكومة المقررة وضع خطة اصلاحية شاملة للمعارف وتقوية الثقافة التي تكفل الوحدة العراقية بحيث لا تتنافى مع ما غرمي اليه من تحقيق الوحدة العربية . وكذلك تعترم الحكومة اعمار الاراضي بصورة عامة وتوزيع الاراضي الاميرية غير المملوكة وغير المفوضة وغير المزروعة منها على ابناء البلاد وفتح الطرق وتعبيدها وتوسيع الري والزراعة وتسهيل امور التجارة وتعميم الصناعة وتحسين الصحة .

ونال هذا البيان تأييدا من اوساط واسعة من ابناء الشعب غير ان طائفة من العناصر المتحمسة للقضية العربية انتقدته لعدم تأكيده على تحقيق الاماني العربية ، كما ان بعض الاقطاعيين وشيوخ العشائر لم يخفوا مناهضتهم للبيان لتضمنه مبدأ توزيع الاراضي . اما المتهاج الوزاري الذي صدر في ٩ كانون الاول فيمثل الى حد كبير المتهاج التي كانت تقدمها الحكومات الاخرى وتضمن اعلان العفو العام وحرية الصحافة والانتخابات واسكان العشائر الرجل وتوزيع الاراضي على العوائل الفلاحية والقيام بالاصلاحات الادارية في جميع الدوائر من السجون الى جباية الواردات .

لقد فاجأ الانقلاب بريطانيا ، لذلك قام السفير البريطاني بزيارة رئيس الوزراء حكمت سليمان واستوضحه خطة حكومته فأجاب ان « الوزارة تؤكد على العلاقات الطيبة مع بريطانيا وتحترم العهود والمواثيق خاصة معاهدة سنة ١٩٣٠ » ومن جهة ثانية صارت بريطانيا تبدي قلقها من السياسة العسكرية التي اخذ الفريق بكر صدقي يحد في تحقيقها ، وكانت ترمي الى خلق قوة حقيقية في الجيش العراقي مع زيادة عدده وعدته . وقد نجح في عقد صفقات اسلحة مع ايطاليا والمانيسا وتشيكوسلوفاكيا بعد ان تملكأت بريطانيا في امداد الجيش العراقي بالاسلحة خاصة بعد توسعه في اعقاب تطبيق قانون التجنيد الالزامي .

استندت وزارة حكمت سليمان على قاعدة التعاون بين جماعة بكر صدقي العسكرية وبين جماعة الاهالي الاصلاحية ولكن سرعان ما اتضح ان ثمة خلافا شديدا يكمن بين هاتين الجماعتين . فجماعة الاهالي كانت تريد تحقيق اهدافها الاصلاحية التي آمنت بها من قبل ، لذلك قدمت طلبا لتأسيس جمعية سياسية باسم « جمعية الاصلاح الشعبي » فاجيزت ونشر متهاجها في ١٥ تشرين الثاني ١٩٣٦ . لكن الجمعية لم تباشر اي عمل واهمل امرها بعد نحو شهر من تأسيسها بسبب اتهامها بالتطرف ومعارضة بكر صدقي لها . اما بالنسبة لحكمت سليمان وبكر

صديقي فكاننا اميل الى اقتفاء آثار الجمهورية التركية في نهضتها الحديثة على قدر ما تساعد ظروف العراق واحواله .

الى جانب ذلك فان تدخل بكر صديقي وبعض انصاره من العسكريين في الامور الادارية والسياسية صار يثير استياء جعفري التمن وكامل الجادرجي . ولما وقعت اضطرابات عشائرية في الديوانية وقمعها الجيش بقسوة شديدة قدم جعفر ابو التمن وكامل الجادرجي ويوسف ابراهيم وصالح جبر استقالاتهم من الوزارة في ١٩ حزيران ١٩٣٦ . وبعد قبول تلك الاستقالات عين محمد علي محمود وزيرا للمالية عباس مهدي وزيرا للاقتصاد والمواصلات وعلی

محمود الشيخ علي وزيرا للعدل وجعفر حمدي وزيرا للمعارف ثم استقال حكمت سليمان من وزارة الداخلية وعين مصطفى العمري وزيرا لها . بعد هذا وقفت وزارة حكمت سليمان المعدلة موقفا شديدا ضد الاتجاهات الديمقراطية والاشتراكية والشيوعية وصارت تنكل ببعض الذين كانوا الى الامس القريب من أكثر مؤيديها حماسا . ولما اخذ بكر صديقي يتدخل في شؤون البلاد الصغيرة والكبيرة بدأت الاشاعات تتردد حول مظاهر الدكتاتورية العسكرية التي يحاول اقامتها في البلاد . وخوفا من معارضي الحكم ، بدأ بكر صديقي وانصاره يعدون قائمة باسماء المعارضين العسكريين والمدنيين للتخلص منهم عن طريق الاغتيالات . لكن تلك الخطة لم تبق سرا فصرعان ما تناقلتها الالاس ووجدت بذلك جوا من الاضطراب والقلق في البلاد مما ادى بالتالي الى اسراع خصوم بكر في الجيش بوضع الخطط للتخلص منه . وفي الحقيقة ان افتقار بكر للخبرة السياسية والاستهتار الذي كان يتصف به المقربون اليه افقد بكر شعبيته بسرعة . الى جانب ذلك فان اصل بكر صديقي غير العربي وتلك انصاره في العمل من اجل القضية العربية جعل العناصر القومية تتهمه بالاقليمية وبعدم التحمس لتحقيق الاماني العربية . كذلك فان نفي بعض السياسيين كياسين الهاشمي ورشيد عالي ونوري السعيد ، واغتيال جعفر العسكري كانا ايضا من العوامل التي خلقت البقعة ضد بكر زعيم الانقلاب . وعليه بدأ عدد من ضباط الجيش القوميين الى جانب الضباط المواليين لنوري السعيد وجعفر العسكري يرسمون الخطط للتخلص من بكر صديقي . وقد نجحت احدى تلك الخطط وذلك في ١١ آب ١٩٣٧ حيث قضى على الفريق بكر صديقي وأمر القوة الجوية في مطار الموصل عندما كانا يتهيآن للسفر الى تركيا لحضور المناورات العسكرية هناك .

كان اغتيال بكر صديقي بداية انقلاب عسكري جديد اذ تم الاتفاق بين الضباط المتهمين بعملية الاغتيال وبين آمر منطقة الموصل امير اللواء محمد امين العمري على الخروج على الحكومة القائمة واذار الوزارة بالاستقالة . وقد ايدت حامية الوشاش في بغداد وبعض الوحدات الاخرى في انحاء العراق موقف أمرية منطقة الموصل فما كان من حكمت سليمان الا تقديم استقالة

وزارته في ١٧ آب ١٩٣٧ . وفي اليوم نفسه عهد الملك بتأليف الوزارة الى جميل المدفعي الذي كان يحظى بتأييد عدد لا يستهان به من قادة الجيش .

طبق جميل المدفعي سياسة « اسدال الستار » اي ترك الماضي بحسناته وسيئاته ومحاولة فتح صفحة جديدة . غير ان هذه السياسة لم ترق لاعداد كبيرة من العسكريين والمدنيين من مناهضي انقلاب بكر صدقي اذ اصروا على وجوب الانتقام من الخصوم وتغيير وزارة المدفعي الحيادية . ثم اخذ ضباط الجيش الذين شاركوا في القضاء على حكم بكر صدقي يجمعون قواهم من جديد تحت زعامة العقلاء الاربعة صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد ومحمود سلمان وكامل شبيب . وعندما عرفت وزارة المدفعي بفعاليات هؤلاء الضباط المريبة قررت ان تعالج الامر بسرعة وتبعد المشتبه بهم من الضباط الكبار الى اماكن نائية . غير ان العقلاء الاربعة نجحوا في تهئية قواتهم العسكرية في معسكر الرشيد لمعاكسة اي عمل مناهض لهم ، كما وجهوا في نفس الوقت انذارا يطلبون فيه استقالة وزارة المدفعي وتشكيل وزارة جديدة برئاسة طه الهاشمي او نوري السعيد . اذعن جميل المدفعي لذلك الانذار واستقالت وزارته في اليوم التالي الموافق ٢٥ كانون الاول ١٩٣٨ فاسند الملك رئاسة الوزارة الجديدة الى نوري السعيد وبذلك تم الانقلاب العسكري الثالث .

احتفظ نوري السعيد بمنصب وزير الخارجية وكالة بالاضافة الى رئاسته للوزارة . وكان من ابرز اعضاء الوزارة طه الهاشمي رئيس اركان الجيش السابق وشقيق ياسين الهاشمي وقد اصبح وزيرا للدفاع ، ورستم حيدر الذي كان من المغضوب عليهم في عهد انقلاب بكر صدقي اصبح وزيرا للمالية ، كما انيط بناجي شوكت منصب وزير الداخلية . غير ان الاخير ما لبث ان ترك منصبه بسبب اختلافه مع نوري السعيد في الشؤون الداخلية . اما رشيد عالي فقد عين رئيساً للديوان الملكي .

شملت الاعمال الاولى لوزارة نوري السعيد الثالثة الافراج عن الصحف المعطلة كافة والغاء الرقابة على الاشخاص والرسائل واطلاق سراح الموقوفين السياسيين واعادة الذين فصلوا من الخدمة الى مناصبهم . كما قامت الوزارة باحالة لقيف من الضباط من انصار وزارة المدفعي السابقة على التقاعد . والقي رئيس الوزراء خطابا في ٤ كانون الثاني ١٩٣٩ اكد فيه تفضيله النظام الديمقراطي على النظام الدكتاتوري ودعا جميع افراد الشعب للتعاون معه في تدعيم الحكم الدستوري الديمقراطي القائم في البلاد .

وفي عهد هذه الوزارة فوجيء الرأي العام في يوم ٦ آذار ١٩٣٩ باعلان بيان رسمي يتضمن اكتشاف مؤامرة اتهم في تدبيرها حكمت سليمان وفريق من السياسيين والضباط . ثم ذكر فيما بعد ان المؤامرة كانت تستهدف قتل مالا يقل عن خمسين شخصية بارزة واغتيال الملك غازي وتنصيب الامير عبد اله او الامير زيد مكانه . والفث محكمة خاصة حكمت على المتهمين بعقوبات صارمة

منها الاعدام ولكن ظروفًا داخلية وخارجية حالت دون تنفيذ حكم الاعدام في اي شخص واكتفى بسجنهم . ومن المرجح ان المؤامرة المذكورة كانت زائفة اختلقها نوري السعيد وانصاره لتحقيق اغراض سياسية وشخصية .

وفاة الملك غازي :

بعد اقل من شهر وقع حادث وفاة الملك غازي من جراء اصطدام سيارته التي كان يقودها بنفسه في مساء الثالث من نيسان ١٩٣٩ . ولما كان هذا الملك قد حظى بمنزلة شعبية بسبب وطنيته وسياسته العربية التي كانت تقلق الجهات البريطانية لذلك رافق الاعلان عن وفاته وقوع اضطرابات عنيفة في بغداد وغيرها من مدن العراق . كما انتشرت شائعات تدين الانكليز ونوري السعيد وعبد الاله بقتل الملك غازي . وعلى كل التأم مجلس الوزراء في ٤ نيسان ١٩٣٩ وقررا اعلان الامير فيصل بن غازي ملكا على العراق باسم الملك فيصل الثاني . ونظرا لعدم بلوغ فيصل سن الرشد القانونية تقرر تسمية خاله الامير عبد الاله وصيا على عرش العراق .





الفصل الثاني

التيارات الفكرية والسياسية :

شهد العراق خلال فترة الثلاثينات تيارات فكرية وسياسية متنوعة . فقد كان هناك اتجاه قومي متميز وهو في الاساس امتداد للاتجاه القومي الذي ظهرت بوادره في اواخر ايام الدولة العثمانية . والذي نمى واتسع نتيجة لاحداث الحرب العالمية الاولى والاحداث التي تلتها . كما ان اتصال العراقيين بعد الحرب بالعالم الخارجي وازدياد تأثر البعض من مثقفهم بالتيارات الفكرية العالمية ادى الى ظهور نزعات سياسية واجتماعية جديدة لم يكن للعراقيين لهم بها عهد من قبل . لقد لعبت التيارات السياسية والفكرية وما كانت تحملها من فلسفات سياسية واجتماعية دورا مهما في توجيه الاحداث في العراق وفي رسم مستقبله السياسي .

المبحث الاول : التيار القومي :

كان الشعب العربي في العراق وسوريا في مقدمة من تبنى فكرة القومية العربية ومن دعا لها ، وتصدى للدفاع عنها . وكان الشعور القومي العربي ، الذي لم يزد في بداية الامر عن مشاعر تجيش في صدور الناس ورغبة في الاصلاح ودعوة الى احياء تراث الامة العربية والاعتزاز بلغتها وآدابها ، قد تحول الى حركة قومية لها اهدافها السياسية واتجاهاتها الفكرية المتميزة . خرج العرب من الحرب العالمية الاولى ومن مؤتمر الصلح بتجارب مريرة . فقد تبذرت اماني العرب في الوحدة والاستقلال ولعل السنوات القليلة التي تلت الحرب العالمية الاولى والتي مرقت فيها الاقطار العربية وفرضت عليها الهيمنة الاجنبية الاوربية تمثل احلك الايام في تاريخ الامة العربية . ولكن المحنة بحد ذاتها فتحت صفحة جديدة من صفحات نضال هذه الامة . فقد شهدت الفترة نمو الوعي القومي العربي وتزايد المقاومة العربية للسيطرة الاستعمارية .

العراق رائد القومية :

وارغمت ثورة العشرين في العراق الانكليز على التخلي عن سيطرتهم المباشرة وعلى اقامة حكم اهل فيه ، ونصب فيصل بن الحسين ملكا على العراق . وصارت الظروف في هذا الجزء من الوطن العربي اكثر ملائمة من سواه لنمو الحركة القومية العربية وبلورة افكارها واهدافها . فقد عاد الى العراق

الكثيرون من الضباط العراقيين خاصة اولئك الذين خدموا في جيش الشريف حسين وحاربوا مع الشريف فيصل ، واشتركوا في تحرير بلاد الشام ، وكان اغلبهم من دعاة القومية العربية ومن المؤمنين باهدافها ومثلها . كما جاء الى العراق عدوكبير من القوميين العرب من سوريين ولبنانيين وفلسطينيين فرارا من ظلم الانكليز والفرنسيين ومن تعسفهم .

وصار العراق خلال فترة الثلاثينات ميدانا فسيحا للقوميين العرب ومجالا ملائما لبلورة الافكار القومية ولتحديد اهدافها . لقد اكد القادة القوميون ان الحكم القائم في العراق ليس الا كيان « مصطنع » خلفته بريطانيا لخدمة مصالحها ، وهو غير جدير بالبقاء الا اذا اتبعت حكومته سياسة قومية ثابتة تهدف الى خدمة امانى الامة العربية وترمي الى تحقيق وحدتها . وتضافرت عدة عوامل في هذه الفترة بالذات في زيادة الوعي القومي في العراق وفي تعميقه منها : انتشار المدارس وازدياد عدد المتعلمين ، ومنها الدور المهم الذي لعبه المدرسون السوريون واللبنانيون والفلسطينيون في مدارس العراق الثانوية والعالية في بث الافكار القومية . ثم اللقاءات والزيارات التي قام بها للعراق نفر من دعاة القومية وقادتها من الاقطار العربية الاخرى والقائهم الخطب والمحاضرات ، ان دور العراق القومي الطليعي اثار اهتمام الوطن العربي برمته ، وقد اشادت الصحف العربية في ارجاء الوطن العربي بذلك الدور ، وكثيرا ما وصف العراق بـ « بروسيا العرب » ووصف رجاله ببسمارك وكافور وغاريالدي العرب .

مظاهر النشاط القومي :

لقد كان للتيار القومي في هذه الفترة نشاطات متنوعة منها بالدرجة الاولى ذلك السيل من الكتابات والخطب التي جاءت لتوضح معنى القومية ولتحدد اهدافها ولتدفع عنها ما اراد البعض ان يلصقه بها من صفات كالعنصرية والاستعلاء والرجعية . لقد حاول القادة القوميون جاهدين تنفيذ مثل تلك التهم فأكدوا الابعاد الانسانية للقومية واعطوا لها المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية التي تتماشى مع المثل العربية العليا وتنسجم مع روح العصر . من ذلك ما كتبه محمد مهدي كبة وهو احد الشباب القومي البارزين في جريدة البلاد بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني عام ١٩٣٥ .

« وحركتنا القومية حركة بعث وتجديد ترمي ار خلق الامة العربية خلقا جديدا بافراغها في مصهر العروبة المحصنة وتنقيتها مما علق بها من اوضاع وادرات لتتجلى مواهبها وخصائصها الخلقية الكامنة ولتساهم في استكمال بناء المدينة المدنية والحضارة كما يتطلبه العصر الحاضر فتؤدي رسالتها القومية في القرن العشرين ————— كما ادتها في القرون الماضية ، غير اننا يجب ان نثبت امام تيار المدينة الغربية الجارف ونحافظ على كياننا وشخصيتنا القومية من الانحلال والتفكك ، فلا نستسلم لمماراتها ومحاكاتها بدون تردد ولا تورع بل نقتصر على اقتباس النواحي الفنية والعلمية التي هي كل ما للمدينة الغربية من حسنات

الى جانب الكثير من سيئاتها والتي لا يعوزنا غيرها . نهضتنا القومية ولنحرص بعد ذلك كل الحرص على الاحتفاظ بترائسنا الروحي والخلقي الذي هو منشأ عزنا وسر عظمتنا وعنوان فخرنا اذا اردنا ان نعيش كأمة لها طابعها الخاص وشخصيتها المتأيزة بين امم الارض .

ورد محمد مهدي كبه في نفس المقال على الزعم القائل بان الحركة القومية نزعة ارستقراطية او هي تؤول على الاقل الى خدمة مصالح الطبقة المستغلة وذلك بتوجيه الجماهير الى النواحي المعنوية لتصرفها عن قضاياها المصرية واحتياجات حياتها الاساسية ، فكتب : (حركتنا القومية تهدف قبل كل شيء الى خدمة الطبقات العاملة المنتجة وتعتبرها العناصر الحية الفعالة في جسم الامة وتسعى بكل ما لديها من وسائل لتزيل عنها اسباب اليأس والشقاء وتوفر لها وسائل الرفاه والسعادة ، لان القومية تعتبر الامة شخصية اجتماعية واحدة كشخصية الجسم الحي) .

وقد نشر ساطع الحصري عددا كبيرا من المقالات في الصحف العراقية والسورية والمصرية دافع فيها عن القومية العربية ووضح اهدافها ورسم معالمها .

وقد كتب في مذكراته وكان يتكلم عن فترة الثلاثينات في العراق انه على الرغم من انتشار فكرة القومية العربية وفكرة الوحدة العربية انتشارا يدعوا الى الارتياح ، فان الفكرة كانت لاتزال بحاجة الى مزيد من التوضيح والاعلام ، فقد كان عليها ان تقاوم ثلاثة تيارات تعارضها من ثلاث نواحي مختلفة ، وهذه التيارات هي : -

التيار الذي كان يدعو اليه رجال الدين ، وكان هؤلاء يؤكدون الوحدة الاسلامية ويرون فيها بديلا ملائما للوحدة العربية . والتيار الثاني وكان ينادى به بعض اليساريين ، ووجهة نظرهم عالمية اممية لاترى في القومية والوحدة ما يتلأم ومعتقداتها . والتيار الثالث يتمثل في الدعوة الاقليمية الضيقة فلا تتعدى نظرة اصحاب هذا التيار حدود الاقليم الذي يعيشون فيه ويرون انه من الافضل ان يحتفظ العراقي بعراقته والسوري بسوريته والمصري بمصريته ، دون وحدة اسلامية او عربية .

والواقع ان التيار القومي العربي اثبت جدارته واستطاع ان يثبت في وجه جميع التيارات الانفة الذكر وكانت حيويته ونشاطه تقوفاً حيوية ونشاط التيارات الاخرى .

ولعل من ابرز المظاهر الاخرى لنشاط الحركة القومية في هذا الوقت ، ظهور جمعية الجوال العربي وتأسيس نادى المثني بن حارثة الشيباني والفعاليات التي قام بها ، وكذلك تشكيل جمعية الدفاع عن فلسطين وظهور نظام الفتوة .

كفضية فلسطين وسوريا . والواقع ان نادى المثنى بن حارثة الشيباني قام بدور هام في تعميق الوعي القومي العربي في العراق خلال فترة الثلاثينات .
جمعية الدفاع عن فلسطين :

وقد اسست هذه الجمعية عام ١٩٣٦ وكانت برئاسة طه الهاشمي ، وانضم اليها الكثيرون من القادة القوميين ، واتخذت الجمعية من نادى المثنى مقرا لها ، وكان من اعضائها البارزين سليمان فيضي ، ومحمد مهدي كبه وصديق شنشل وسعيد الحاج ثابت . وعقدت جمعية الدفاع عن فلسطين كثيرا من الاجتماعات حيث القيت فيها الخطب والمحاضرات حول المشكلة الفلسطينية بشكل خاص والمشاكل العربية بشكل عام . وبالإضافة الى نشاط الجمعية الثقافي والاعلامي ، قامت الجمعية بجمع التبرعات المالية لنصرة القضية الفلسطينية .

نظام الفتوة :

وتشريع نظام الفتوة وتطبيقه هو مظهر آخر من مظاهر قوة التيار القومي وحيويته لقد صدر قانون الدفاع الوطني عام ١٩٣٥ حيث فرض بموجبه التجنيد الالزامي لجميع ابناء العراق ، وقد اعتقد البعض انه لابد من تزويد طلاب المدارس الثانوية ودور المعلمين ببعض المبادئ العسكرية والتدريبات . فاقترح نظام الفتوة ، وخلصته قيام الشبان بطائفة من التدريبات العسكرية وذلك عندما يبلغون سن خدمة العلم الذي ينص عليه قانون الدفاع الوطني وهم لا يزالون في مدارسهم .

وصدر اول قانون للفتوة في ٧ تشرين الثاني سنة ١٩٣٥ ، وقد جاء في المادة الثانية من نظام الفتوة بان الغاية منه « تعويد الفتيان على خشونة العيش وتحمل مشاق وخصال الرجولة والمفاودة ، وتدريبهم على التمارين العسكرية والرماية وما يتبعها من خصال حب النظام » . وينص النظام كذلك على قيام الطلبة بدورات يقضونها في مخيمات خاصة لاتقل دورة المخيم عن شهر واحد ، كما نص على قيام وزارة المعارف على ادخال المعلومات والمصطلحات العسكرية وتاريخ الحرب في مناهجها .

وقد رأى البعض ان هناك نقضا خطيرا في النظام لانه ترك امر الانخراط في الفتوة اختياري ولانه اقتصر على طلاب المدارس الثانوية ودور المعلمين من دون ان يشمل طلاب المدارس العالية . ولذا صدر نظام آخر في عام ١٩٣٩ جعل الفتوة الزامية وتشمل جميع طلاب المدارس المتوسطة والثانوية ودور المعلمين والعالية . وكان سامي شوكت مديرا عاما للمعارف عند صدور القانون . ويبارك ساطع

الشعبية :

كان الاتجاه الاشتراكي واضحا عند عبد الفتاح ابراهيم ومحمد حديد ، وجماعة الاهالي بشكل عام ، ولكنهم فضلوا عدم استعمال لفظة الاشتراكية فيما يدعون اليه ، وذلك لان هذه اللفظة كانت لا تزال تستفز قطاعات كبيرة من الرأي العام العراقي في اوائل الثلاثينات . لقد فضلت جماعة الاهالي استعمال كلمة « الشعبية » ، واصدرت جماعة الاهالي عددا من الكراسات والكتب منها كتاب بجريتين باسم الشعبية ، حاول فيه المؤلف عبد الفتاح ابراهيم توضيح معنى الشعبية . وقد استعرض في الجزء الاول تطور الفكر السياسي منذ عهد الاغريق والى قيام الثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٧ . وفي الجزء الثاني اعطى المعنى الدقيق للشعبية كما تدعو اليها جماعة الاهالي . والواقع ان الجزء الثاني من الكتاب يمثل المنهج العام لجماعة الاهالي .

والشعبية بموجب هذا المنهج تدعو الى سعادة جميع الناس . من دون تمييز بين الافراد والطبقات ، بسبب الثراء والنسب والدين . وتدعو الشعبية كذلك الى اصلاح شامل في العراق . انها تؤكد على الجماهير دون الافراد . وفي الوقت نفسه تؤكد الشعبية على حقوق الانسان الاساسية ، كالحرية والاخاء والمساواة والتحرر من الخوف والتعسف والظلم . ووجود الحكومة امر ضروري بالنسبة للشعبية . وعلى الحكومة الاهتمام بالصحة والتعليم وعليها كذلك توفير فرص العمل للجميع . ومن هذا يتضح ان الشعبية تمثل حلا وسطا بين الاشتراكية والبرالية ، فهي من ناحية تؤكد دور الدولة الاساسي في رسم معالم الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ، وهي من ناحية ثانية تتشبث بحقوق الفرد الاساسية . وهي تعترف بالنظام البرلماني المبني على التمثيل الصحيح للشعب . والشعبية في الوقت نفسه تختلف عن الاشتراكية والبرالية لانها لا تعترف بالفردية المطلقة ، كما تراها البرالية ، بل تدعو الى الجماعة ، وتختلف عن الماركسية فهي لا تؤكد الصراع الطبقي ولا تدعو الى الثورة ، بل تفضل التطور السلمي ، وتعترف بوجود الاسرة والدين وتريد الابقاء على المؤسسات الدينية ، وهي لا تولي القومية اهمية كبيرة ، بل انها لا تريد استخدام هذه اللفظة وتفضل استعمال كلمة الوطنية بدلا منها .

وبالاضافة الى كتاب الشعبية قامت جماعة الاهالي بنشاطات ثقافية اخرى ، فقد قام محمد حديد بترجمة مجموعة من المقالات لهارولد لاسكي حول الاشتراكية وحول الحركة التعاونية . وكتب عبد القادر اسماعيل كتابا حول مشاهداته في احوار العمارة . وكتب عبد الفتاح ابراهيم كتابا آخر عنوانه « على طريق الهند » .

ودعت جريدة الاهالي في مقالاتها الى تأميم شركة كهرباء بغداد وطالبت بتأسيس مصرف اهلي وطني وانتقدت « قانون حقوق وواجبات الزراع » لما فيه من تعسف بالنسبة للفلاحين . كما

طالبت بسن قانون لضريبة الميراث وبإلغاء قانون دعاوي العشائر ، ودعت كذلك الى اناطة امر تعطيل الصحف بالسلطة القضائية بدلا من اناطتها بالاجهزة الادارية .

جماعة الاهالي في المجال السياسي :

بقي نشاط جماعة الاهالي محصورا لسنوات عديدة في النطاق الاعلامي والفكري بعيدا عن المجال السياسي الفعلي ، ولكن الصراع بين فئات الطبقة الحاكمة على السلطة بعد وفاة الملك فيصل الاول ومحاولة بعضها التنكيل بالبعض دفع بعض الساسة التقليديين الى التقرب من جماعة الاهالي للاستعانة بها ضد خصومهم . ومن ثم فقد صار لجماعة الاهالي وزن سياسي ، وفسحت لها الاحداث المتعاقبة مجالا لدخول المعترك السياسي .

واكتسبت جماعة الاهالي قوة معنوية وسياسية كبيرة باستمالتها شخصيتين وطنيتين مهمتين هما : كامل الجادرجي ومحمد جعفر ابو التمن . والاول كان احد الشخصيات البارزة في حزب الاخاء الوطني الذي كان يرأسه ياسين الهاشمي ولكنه اختلف مع الحزب المذكور لمواقف هذا الحزب الانتهازية من المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٣٠ . وقد اعتزل كامل الجادرجي السياسة نتيجة لذلك . وفي هذا الوقت اعتزل محمد جعفر ابو التمن رئيس الحزب الوطني العمل الحزبي لاختلافه مع بقية اعضاء الحزب . وحدث ان كلا الرجلين استهوتهما جماعة الاهالي واعجبا بأفكار هذه الجماعة التي كانت تعبر عنها جريدة الاهالي . فكان هناك تقارب وتفاهم استفادت منه جماعة الاهالي . وعندما عطلت الجريدة الاهالي عام ١٩٣٤ ، حصل كامل الجادرجي على امتياز لجريدة جديدة باسم « صوت الاهالي » صارت هي الناطقة باسم جماعة الاهالي . وقد صدر العدد الاول منها في ٤ آذار عام ١٩٣٤ .

. وجاءت الخطوة المهمة الاخرى بالنسبة الى جماعة الاهالي عندما حدث تقارب وتفاهم بينها وبين حكمت سليمان . وكان هذا من كبار الساسة العراقيين في تلك الفترة . وهو من صميم الفئة الحاكمة . وكان حكمت سليمان قد اختلف مع ياسين الهاشمي عندما أُلِف هذا وزارته الثانية في آذار ١٩٣٥ ، وذلك على اثر استقالة وزارة المدفعي . فقد طلب ياسين الهاشمي من حكمت سليمان المساهمة في الوزارة الجديدة ، فغير حكمت عن رغبته في تولي وزارة الداخلية . ولم يستطع ياسين الهاشمي تلبية تلك الرغبة وذلك لان رشيد عالي الكيلاني كان هو الآخر يريد تلك الوزارة ، وكان ياسين الهاشمي يفضل ان يخصه بها دون حكمت سليمان . لقد سخط حكمت سليمان غاية السخط وعبر عن سخطه بعدم اشتراكه بالوزارة ، ثم صار من اشد خصوم ياسين الهاشمي ومن الد معارضيه . وقد دفعه هذا الى التقارب والتعاون مع خصوم الهاشمي الآخرين . فتقرب الى كامل الجادرجي ومحمد جعفر ابو التمن وهذان بدورهما قرباه الى جماعة الاهالي وهكذا صارت

جماعة الاهالي كتلة سياسية قوية معارضة لياسين الهاشمي .

وجاءت الخطوة الحاسمة والاخيرة في احكام الطوق على وزارة الهاشمي عندما حدث التقارب بين حكمت سليمان والفريق بكر صدقي قائد الفرقة الثانية . وهكذا قام بكر صدقي بالانقلاب العسكري الاول في ٢٩ تشرين الاول عام ١٩٣٦ . واطيح بياسين الهاشمي وقتل وزير الدفاع جعفر العسكري وشرذ بقية اعضاء الوزارة الهاشمية الثانية .

جماعة الاهالي تشارك في الحكم :

والف حكمت سليمان وزارة جديدة ، واسهم فيها شخصيات بارزة من جماعة الاهالي وقد اسندت وزارة المالية فيها الى محمد جعفر ابو التمن واسندت وزارة الاقتصاد والمواصلات الى كامل الجادري كما دخل عدد كبير من هذه الجماعة الى البرلمان العراقي . وبعد مدة قليلة من كامل الجادري كما دخل عدد كبير من هذه الجماعة الى البرلمان العراقي . وبعد مدة قليلة من مباشرة وزارة حكمت سليمان اعمالها قام لفيف من جماعة الاهالي بتأسيس جمعية سياسية اطلق عليها اسم « جمعية الاصلاح الشعبي » كان من بين مؤسسيها ثلاثة من الوزراء وعد من اعضاء البرلمان . وقد نشرت في ١٥ تشرين الثاني ١٩٣٦ منهاجا مفصلا لها وجاء في الغاية من تأسيسها السعي للقيام باصلاح سياسي ، اجتماعي ، اقتصادي يعود نفعه على عامة افراد الشعب ، ويحقق تقدم الشعب ويقيضي على الاستغلال ، وتضمن منهاجها مشاريع طموحة للاصلاح في مختلف المجالات . ولكن الجمعية حلت بعد نحو شهر من تأسيسها وذلك على اثر تزايد الشكوك حول موقف الوزارة من القضايا القومية وازدياد الشبهات حول اندفاعاتها اليسارية . وقد ادى الضغط المتزايد على حكمت سليمان الى الابتعاد عن زميليه السابقين كامل الجادري ومحمد جعفر ابو التمن . وانتهى الامر بهذين الوزيرين الى الاستقالة مع وزيرين آخرين وخروجهم جميعا من وزارة حكمت سليمان في حزيران ١٩٣٧ . وانفصمت عرى التعاون بين حكمت سليمان وجماعة الاهالي باستقالة كامل الجادري ومحمد جعفر ابو التمن من الوزارة .

التيار الاشتراكي في اواخر الثلاثينات :

و على النقيض من التيار القومي الذي اظهر نشاطا متزايدا في اواخر الثلاثينات ، فان التيار الاشتراكي شهد تقهقرا وتفتورا ملحوظين في تلك الفترة . ويقال في تفسير ذلك ان الافكار الاشتراكية والمفاهيم التي نادت بها جماعة الاهالي سابقة لاوانها بالنسبة الى الذهنية العامة لتلك الحقبة من الزمن . فقد وصفت بالتطرف بل الصق بها خصوصها تهمة الشيوعية ، ولعل التفسير المهم الآخر هو ما قيل عن قلة اكتراث جماعة الاهالي بالقومية العربية ومجافاتها لها وما اظهرته من قلة تحمس للوحدة العربية ، وان ولاء اقطابها لم يكن للوحدة العربية بل كان مشتتا بين الاممية الشاملة

والاقليلية الضيقة . هذا وقد اسهم تعاون جماعة الاهالي مع حكمت سليمان وبكر صدقي
وتأييدها الانقلاب العسكري واشتراكها في حكومة هذا الانقلاب في تعزيز التهم الآتفة الذكر .
وقد اثرت شكوك كثيرة حول المواقف الشخصية لكل من حكمت سليمان وبكر صدقي من القضايا
العربية والقومية .



الفصل الرابع

امتياز النفط :

تعديل اتفاقية عام ١٩٢٥ : -

نصت اتفاقية النفط لعام ١٩٢٥ على ان على شركة النفط التركية ان تختار خلال ٣٢ شهرا من تاريخ الامتياز ، اي (ان يتم الاختبار قبل ١٤ تشرين الثاني عام ١٩٢٧) ٢٤ قطعة مساحة كل منها ثمانية اميال مربعة لاستثمارها الخاص . ومضى الموعد المحدد دون ان تخبر الشركة اختيارها وطلبت مزيدا من الوقت . فوافقت الحكومة العراقية على تمديد المدة التي يجب ان يتم فيها اختيار القطع من قبل الشركة لسنة واحدة . ومع هذا لم يتم الاختيار ، بل ان الشركة طالبت الآن بتعديل اتفاقية عام ١٩٢٥ برمتها . وقد استجابت الحكومة العراقية لطلب الشركة وبدأت المفاوضات بين الحكومة العراقية والشركة . واستغرقت المفاوضات مدة طويلة وانتهت بتوقيع اتفاقية جديدة في ٢٤ آذار عام ١٩٣١ . تخلصت الشركة بموجب هذه الاتفاقية الجديدة من ذلك الشرط الخاص باختيار ٢٤ قطعة بمساحة قدرها ١٩٢ ميلا مربعا ، وصار امتيازها يشمل الاراضي الواقعة الى شرقي نهر دجلة في ولايتي بغداد والموصل والتي تبلغ مساحتها ٣٢٠٠٠ ميلا مربعا ، وحذف ذلك البند الذي يخول العراق الحق في اختيار قطع معينة يستطيع عرضها للاستثمار بالمزايدة . ثم اعفيت الشركة من اي تحديد لمدة معينة لقيامها بالحفر والتنقيب واعطيت حرية كاملة في كيفية تنفيذ الامتياز الممنوح لها .

وتعهدت الشركة لقاء ما حصلت عليه من فوائد بما يلي :

- ١ - بدفع فوائد سنوية لا تقل عن ٤٠٠,٠٠٠ ر.ب.اون ذهب الى الحكومة العراقية للفترة التي تسبق انتاج النفط على ان تسترجع الشركة نصفها من العوائد المعينة في الاتفاقية في السنوات المقبلة (اي بعد ما يتم الانتاج والاستثمار) .
- ٢ - تدفع الشركة الى الحكومة العراقية عندما يتم الانتاج اربعة شلنات ذهب عن كل طن ولادة عشرين عاما . ويزداد هذا المبلغ او ينقص تبعا لارتفاع او هبوط مقدار ارباح الشركة او خسائرها على ان لا يقل الحد الادنى لما تدفعه الشركة للحكومة عن شلنين ذهب ولا يزيد عن ستة شلنات ذهب .
- ٣ - تتعهد الشركة بانشاء خط للنايبب ذي قدرة على حمل ما لا يقل زنته عن ثلاثة ملايين

طن من النفط سنويا ، وان يتم انشاء هذا الخط في امد لا يتأخر عن ٣١ كانون الاول عام ١٩٣٥ .

٤ - تعهدت الشركة بتجهيز العراق بمنتجات النفط للاستهلاك المحلي بأسعار تثبت بالاتفاقية ، على ان تكون هذه قابلة للتغيير بتغير اسعار النفط في الاسواق العالمية . هذا وحولت الشركة الحق بانشاء سكة حديدية قد تكون ضرورية لمد الانابيب . ولكن الشركة لم تلتزم بانشاء مثل هذه السكة .

الشركات المنتمية :

تمثل شركة نفط العراق المحدودة الشركة الام بالنسبة لجميع شركات النفط العاملة في العراق وشركة نفط العراق تقوم باستثمار النفط مباشرة في كل المنطقة الواقعة شرقي نهر دجلة باستثناء منطقة صغيرة على الحدود العراقية الايرانية تمتلك الامتياز فيها شركة النفط الفارسية . وبالإضافة الى هذا فان شركة نفط العراق المحدودة لها امتيازات اخرى باسم شركات تحمل اسماء مختلفة ولكنها في الحقيقة منتمية اليها وتابعة لها . من هذه :

١ - شركة نفط الموصل المحدودة :

حصلت مجموعة من المستثمرين البريطانيين والايطاليين والامان والسويسريين عام ١٩٣٢ على امتياز من الحكومة العراقية يتعلق باستخراج النفط من المنطقة الشمالية الغربية من العراق (غرب نهر دجلة) ، ولتحقيق هذا الغرض اسست مجموعة المستثمرين شركة باسم (شركة حقول نفط الموصل المحدودة) . غير ان هذه الشركة واجهت فيما بعد مصاعب في العمل ومشاكل مالية ، واضطرت الى بيع اسهمها الى شركة نفط العراق عام ١٩٣٦ . وقد قامت الاخيرة في سنة ١٩٤١ بتغيير اسم (شركة حقول نفط الموصل المحدودة) الى اسم (شركة نفط الموصل المحدودة) . وحفرت الشركة خلال فترة الثلاثينات والاربعينات ما يزيد على ١٤٠ بئرا وتم اكتشاف كميات كبيرة من النفط ، ولكن نوعية النفط لم تكن من النوع الجيد وذلك لكثرة نسبة الكبريت فيه .

٢ - شركة نفط البصرة المحدودة :

وهذه شركة اخرى منتمية الى شركة نفط العراق المحدودة . وقد حصلت شركة نفط البصرة على امتيازها في ٢٩ تموز عام ١٩٣٩ ، ومدة الامتياز ٧٥ يوما ، ومنطقة الامتياز القسم المتبقسي من العراق . وتشمل جميع الاراضي العراقية التي هي خارجة عن مناطق امتياز الشركات الآتفة الذكر .

وتتمتع منطقة امتياز شركة نفط البصرة المحدودة بأهمية خاصة وذلك لقربها من حقول النفط في الكويت والمملكة العربية السعودية وبقية مناطق الخليج العربي .

مشاكل العوائد بين الحكومة العراقية والشركة :

على الرغم من الازباج الهائلة التي جنتها شركة نفط العراق المحدودة من احتكارها لنفط العراق فان العوائد التي جناها العراق كانت ضئيلة لا تتناسب ابدا مع ارباح الشركات الاحتكارية . لقد نصت اتفاقية عام ١٩٣١ على ان شركة نفط العراق المحدودة ملزمة بدفع عوائد الى الحكومة العراقية قدرها ٤٠٠ ر ٤٠٠ باون ذهب كل عام ابتداء من توقيع الاتفاقية وحتى بداية تصدير النفط الخام بانتظام . على ان تدفع بعد ذلك (٤) شلنات ذهب عن كل طن . وتزداد او تنقص هذه العوائد تبعا لارتفاع او هبوط ارباح او خسائر الشركة ، على ان لا يقل الحد الادنى للعوائد عن شلنين من ذهب ولا يزيد الحد الاعلى عن ستة شلنات من الذهب .

والمشكلة الرئيسية التي واجهت الحكومة العراقية هي جهلها بمقدار الارباح وكمية الانتاج وطريقة الاعمال . فقد كانت وسائل الشركة في البيع معقدة غاية التعقيد . والمعلومات التي كانت تقدمها الشركة الى الحكومة عن عمليات الانتاج والتصفية والبيع ناقصة وبعيدة كسل البعد عن الواقع . فالنفط الخام الذي تنتجه شركة نفط العراق يباع الى الجماعات المكونة لشركة نفط العراق بسعر كفي . ثم ان النفط الخام المنتج من حقول العراق يصفى وينقل ويبيع من قبل شركات هي تابعة او متمتية الى شركة نفط العراق . والربح الحقيقي يذهب الى هذه او تلك من الشركات من دون ان يكون باستطاعة الحكومة العراقية الحصول على معلومات وافية عن الانتاج والارباح . لقد ادركت السلطات العراقية هذه الحقيقة منذ بداية قيام شركة نفط العراق المحدودة بالاستثمار . وفي شباط عام ١٩٣٥ فاتحت الحكومة العراقية الشركة بموضوع تحديد الارباح فكتبت الى الشركة تقول : « نرجو ان تقدموا لنا معلومات مفصلة عن معدل السعر الحقيقي لكل طن من النفط حيثما كان محل البيع وعن معدل الكلفة لكل طن تنتجه الشركة » .

ولجأت شركة نفط العراق الى الماطلة في الاجابة ، واستمرت الحكومات العراقية المتعاقبة في محاولاتها لمعرفة المزيد من المعلومات عن الانتاج والارباح . وفي عام ١٩٣٧ طالبت الحكومة العراقية بتنظيم الحسابات على اساس اسعار السوق الحقيقية لمنتجات النفط والارباح الحقيقية التي حصلت عليها الشركة من بيع منتجات النفط الخام العراقي ومقادير تلك المنتجات لكي تتمكن الحكومة العراقية من مقارنة كل ذلك مع اسعار السوق العالمية السائدة . واجابت الشركة على استفسارات الحكومة العراقية بانها ليس في وسع الشركة ابدا تجهيز مثل هذه المعلومات الى الحكومة العراقية ، طالما ان النفط العراقي الخام لا يباع بشكل منفرد . فهو يمزج بالنفط الخام لاقطار اخرى . وتجري

على المزيج عمليات التصفية والنقل . ولهذا لا يمكن معرفة السعر الحقيقي للنفط العراقي المصفى والمعرض للبيع في الاسواق العالمية . ولم تحقق الحكومة العراقية شيئا من مطالبيها السابقة وبقيت قضية العوائد غير مرضية للجانب العراقي . وفي عام ١٩٤٧ عادت الحكومة العراقية الى مطالبتها الشركة بتقديم حساب عن كلفة النفط العراقي الخام على الحدود العراقية والمعلومات الاخرى التي تساعد على تحديد الارباح . وعادت الشركة الى ادعاء انها باستحالة تقديم مثل تلك المعلومات .

مشكلة المنتجات النفطية المبعة داخل العراق :

ولم تكن مشكلة العوائد هي المشكلة الوحيدة بين العراق وشركة النفط ولم تكن هي الامر الوحيد الذي تجاهلت فيه الشركة مصالح العراق ، بل كانت هناك امور اخرى كثيرة منها المنتجات النفطية المبعة داخل العراق والتي تحتاجها البلاد للاستهلاك المحلي . فقد نص امتياز عام ١٩٣١ بضرورة تجهيز العراق بالمنتجات النفطية لسد حاجته المحلية من النفط (الكروسين) والبترين و نفط الوقود . وحددت الاسعار بـ ٦٨ ر ١٠ من البنسات لكل غالون من البترين و ٧ بنسات لكل غالون من النفط و ٢٥ ر ٢ من البنسات لكل غالون من نفط الوقود . ولكن الشركة عمدت الى زيادة الاسعار بحجة تغير اسعار النفط في الاسواق العالمية وطالبت الحكومة العراقية شركة النفط بوضع قاعدة ثابتة تحتسب بموجبها اسعار المنتجات النفطية المبعة في العراق ، ووضعت تلك القاعدة التي تم بموجبها ربط اسعار المنتجات النفطية المبعة داخل العراق بسعر النفط في موانئ الولايات المتحدة الامريكية . وتتمثل العراقيون من هذه التسوية ، فقد كان فيها اجحاف كبير للمستهلك العراقي . فهو يدفع اسعارا عالية للنفط الذي يستهلكه وهي مساوية للسعر الذي يدفعه المستهلك في الولايات المتحدة مع الفارق الكبير بين الحاليتين . فالنفط الخام ينتج في العراق وتكاليف انتاجه اقل بكثير من تكاليف انتاج النفط الامريكي .

كما ان النفط العراقي يصفى في اغلب الحالات في مصافي قريبة من مناطق انتاجه ، الامر الذي يقلل كثيرا من تكاليف الانتاج عكس الحال في الولايات المتحدة حيث يقطع النفط آلاف الاميال في بعض الاحيان قبل وصوله الى المصافي ، يضاف الى ماسبق ان دخل الفسرد العراقي ومستوى معيشته منخفضة جدا اذا ما قورنت بدخل ومستوى الفرد الامريكي ، ومن الاجحاف ان يدفع الاثنان سعرا واحدا للنفط الذي يستهلكانه .

الارباح الضخمة لشركات النفط الاحتكارية :-

ويتضح مما سبق الغبن الذي اصاب العراق من جراء السياسات النفطية للشركات الاحتكارية العالمية . فقد كانت ارباح العراق من ثرواته النفطية ضئيلة اذا قورنت بما جنته تلك الشركات من ارباح هائلة . وللأسف الشديد لا تتوفر لدينا معلومات دقيقة عن ارباح واعمال الشركات الاحتكارية ،

اذ ان اكثر المعلومات والوثائق المتعلقة بهذه الاعمال والادوار التي قامت بها شركات النفط موجودة في سجلات هذه الشركات التي تحرص كل الحرص على اخفائها . وكان مقدرا أن يظل امرها طي الكتمان لولا ان كشف عنها تقرير مسهب وضعته عام ١٩٥٢ لجنة التجارة الاتحادية الامريكية بعد التحقيق الذي اجرته في قضايا احتكار النفط بناء على طلب خاص من مجلس الشيوخ الامريكي . وكانت لجنة التجارة الاتحادية تتمتع بصلاحيات قانونية تخولها طلب اي من المعلومات التي تراها ضرورية للتحقيق الذي تقوم به . فاستطاعت بذلك ان تكشف عن جانب مهم من المعلومات والوثائق السرية المتعلقة بصناعة النفط وبامتيازاته وباحتكارات النفطية .

ومع ان التقرير لا يخص الا شركة واحدة هي شركة نفط (ستاندرد نيوجرسي) وهذه لا تمثل الا جماعة واحدة فقط من الجماعات الرئيسية المكونة لشركة نفط العراق المحدودة ، الا ان المعلومات القيمة التي وردت فيه تلقي ضوء على ارباح بقية الشركات وتعطي فكرة واضحة عن مدى ارباح الشركات الاحتكارية على حساب الاقطار المنتجة .

لقد جاء في التقرير المذكور ان ممتلكات شركة ستاندرد نيوجرسي في العراق في عام ١٩٣٧ تقدر بمبلغ يتراوح بين ٥٠٠ ر ١١٩ ر دولار و ٥٠٠ ر ١٤٣ ر دولار ، هذا في حين ان مجموع رؤوس الاموال التي استثمرتها شركة ستاندرد نيوجرسي حتى نهاية عام ١٩٣٩ كانت تبلغ قرابة ٥٠٠ ر ١٣ ر دولار . وهكذا نرى ان شركة ستاندرد نيوجرسي ربحت لقاء كل دولار استثمرته ما يعادل عشرة دولارات من الموجودات الناشئة عن ذلك الاستثمار . وهناك مثل آخر على ضخامة ارباح الشركات الاحتكارية ، فقد ورد في التقرير الذي يدور حوله الحديث ان شركة ستاندرد نيوجرسي استلمت ٥٢ سندا عن كل برميل من النفط العراقي الخام المتسلم من قبلها خلال المدة الواقعة بين عام ١٩٣٤ وعام ١٩٣٩ . في حين تسلمت الحكومة العراقية خلال الفترة نفسها من العوائد والضرائب بمعدل يقرب من ٢٥ سندا فقط ، لكل برميل . ويورد التقرير مثالا آخر لتلك الارباح وهو ان مجموع الارباح التي جنتها الشركة نفط ستاندرد نيوجرسي من بيع النفط العراقي الخام بلغت ٤٠٠ ر ١٠ ر دولار حتى نهاية عام ١٩٣٧ ، في حين ان مجموعة رؤوس الاموال التي استثمرتها تلك الشركة في مشاريعها في العراق لم تتجاوز ٥٠٠ ر ٩٤٠ ر ١٣ دولار حتى نهاية سنة ١٩٣٩

وهكذا لم تكن الشركة المذكورة تحتاج الا لسنة واحدة فقط لتجني من الارباح ما تستعيد به جميع رؤوس الاموال التي استثمرتها في العراق .

وكل المعلومات السابقة تخص شركة واحدة فقط وهي شركة ستاندرد نيوجرسي ، وهي المعلومات الوحيدة المتوفرة لدينا . وبكل تأكيد يصح القياس على بقية الشركات والجماعات المكونة لشركة نفط العراق المحدودة .



الفصل الثاني

علاقات العراق الخارجية

بعد دخول العراق عصبة الامم تحددت العلاقات العراقية - البريطانية بموجب معاهدة التحالف لسنة ١٩٣٠ . ساند العراق حركات التحرر في سوريا وفلسطين ومصر وغيرها من الاقطار العربية . وتوثقت علاقاته مع المملكة العربية السعودية واليمن ، فانه بناء على الوابط الاسلامي والوحدة القومية التي تجمع العراق والمملكة العربية السعودية وبغية المحافظة على سلامة بلادهما وبناء على ما تقتضيه الحاجة الماسة للتعاون فيما بينهما والتفاهم في الشؤون التي تهم مصلحة مملكتيهما اتفقا في ٢ نيسان ١٩٣٦ على عقد معاهدة اخوية عربية وتحالف . وفي ٢٩ نيسان ١٩٣٧ انضمت اليمن الى هذه المعاهدة .

اما علاقات العراق مع تركيا فقد تحددت بموجب المعاهدة العراقية - التركية - البريطانية لسنة ١٩٢٦ التي ابرمت لحل مشكلة الموصل ، واما علاقات العراق مع ايران فقد ترددت ايران بالاعتراف بالدولة العراقية الجديدة ، ثم اثارت مشكلة الحدود القديمة بينها وبين الدولة العثمانية وقد حلت هذه المشكلة بمعاهدة الحدود العراقية - الايرانية لسنة ١٩٣٧ ، وفي الوقت نفسه عقد ميثاق سعد اباد كمنظمة اقليمية تنظم العراق وتركيا وايران وافغانستان .

العلاقات العراقية - الايرانية :

تعود مشكلة الحدود العراقية - الايرانية الى اوائل القرن التاسع عشر حين كان العراق جزءا من الامبراطورية العثمانية . ففي سنة ١٨٢٣ عقدت معاهدة ارضروم الاولى بين الدولتين جاء فيها عدم جواز تدخل اية دولة من الدولتين في شؤون الدولة الاخرى ، ولكن المعاهدة لم تفلح في انتهاء الخلافات المستمرة حول مصالح الدولتين في العراق .

كان لروسيا وبريطانيا مصالح سياسية واقتصادية جعلتهما تتدخلان كوسيطتين بين الدولتين الايرانية والعثمانية . ولما عقد مؤتمر في ارضروم (١٨٤٣ - ١٨٤٤) قدمت الدولتان العثمانيّة والايرانية خلاله مطالبتهما وحزت مراسلات بين روسيا وبريطانيا من جهة والدولتين العثمانيّة والايرانية من جهة اخرى حول تلك المطالبات . وبعد مفاوضات مضنية خلال اربع سنوات تم توقيع معاهدة ارضروم الثانية في ١٨٤٧ وتم ابرامها في ١٨٤٨ .

جاء في المادة الثانية من المعاهدة : « تتعهد الحكومة الايرانية بأن تترك للحكومة العثمانية

جميع الاراضي المنخفضة اي الاراضي الكائنة في القسم الغربي من منطقة زهاب (زهاو) ، وتتعهد الحكومة العثمانية بان تترك للحكومة الايرانية القسم الشرقي اي جميع الاراضي الجبلية من المنطقة المذكورة بما في ذلك وادي كرند .

وتتنازل الحكومة الايرانية عن كل مالها من ادعاءات في مدينة السليمانية ومنطقتها وتتعهد تعهدا رسميا بان لا تتدخل بسيادة الحكومة العثمانية على تلك المنطقة او تتجاوز عليها .

وتعترف الحكومة العثمانية بصورة رسمية بسيادة الحكومة الايرانية التامة على مدينة المحمرة ومينائها وجزيرة خضر والمرسى والاراضي الواقعة على الضفة الشرقية اي الضفة اليسرى من شط العرب التي تحت تصرف عشائر معترف بانها تابعة لايران . وفضلا عن ذلك فللسفن الايرانية حق الملاحة في شط العرب بملء الحرية وذلك من محل مصب شط العرب في البحر الى نقطة التقاء حدود الفريقين .

وجاء في المادة الثالثة تعهد الدولتين بان تعينا حالا مندوبين ومهندسين بمنزلة ممثلين عنهما من اجل تقرير الحدود بين الدولتين .

ولعاهدة ارضروم اربعة ملاحق :

١ - الملحق الاول :

مذكرة ايضاحية حول بعض الشروط الواردة في معاهدة ارضروم الثانية قدمها السفيران البريطاني والروسي في الاستانة الى الحكومة العثمانية في ٢٦ نيسان ١٨٤٧ :

طلب الباب العالي (اي تركيا) ايضاحات حول نصوص المعاهدة المقترحة قبل التوقيع عليها ، اهمها :

« بظن الباب العالي بان الفقرة الواردة في المادة الثانية من مشروع المعاهدة تنص على ترك مدينة المحمرة ومينائها ومرساها وجزيرة خضر لايران لا يمكن ان تشمل في اراضي الباب العالي اي ميناء آخر او اراض اخرى في تلك المنطقة ، ا ويهم الباب العالي كذلك حول موضوع امكانية تقسيم العشائر التابعة فعلا لايران اي اسكان نصفها في اراض عثمانية ونصفها الآخر في اراضي ايرانية ان يعلم هل ان ذلك معناه ان تصبح ايضا اقسام العشائر الموجودة في تركيا خاصعة لايران وبالتالي ان تترك كذلك لايران الاراضي التي تحت تصرف تلك الاقسام وهل سيكون لايران الحق يوما من الايام في المستقبل في ان تنازع الباب العالي حق التصرف في الاراضي المذكورة . »

وقد صرح المندوبان البريطاني والروسي بان مرسى المحمرة هو القسم الواقع مقابل مدينة المحمرة في قناة الحفار ، وهذا التعريف لا يحتمل ان يؤثر اي تفسير آخر في معناه . والمندوبان يتفقان مع رأي الحكومة العثمانية بان قيام الحكومة العثمانية بتركها لايران مدينة المحمرة ومينائها ومرساها

وجزيرة خضر في المنطقة المذكورة لا يعني تركها اية اراض او موانئ اخرى موجودة في تلساك المنطقة ، ولن يكون لايران الحق بأية حجة كانت في ان تقدم ادعاءات حول المناطق الكائنة على الضفة اليمنى من شط العرب ولا حول الاراضي العائدة لتركيا على الضفة اليسرى حتى حيث تظفن في تلك المنطقة او في تلك الاراضي عشائر ايرانية أو اقسام منها .

٢ - الملحق الثاني :

جواب الحكومة العثمانية على مذكرة السفيرين البريطاني والروسي في مدينة الاستانة :
ان الباب العالي يوافق على ما جاء في المادة الثانية بشأن احتفاظ ايران بمدينة المحمرة ... الخ ..

٣ - الملحق الثالث :

مذكرة مؤرخة في ٣١ كانون الثاني ١٨٤٨ من الميرزا محمد علي خان المندوب الايراني في مفاوضات ارضروم الذي حضر الى الاستانة وقدمها الى السفيرين الروسي والبريطاني جاء فيها :
« انني بناء على المهمة التي عهدت بها اليّ حكومتي لتبادل وثائق ابرام معاهدة ارضروم موافق كل الموافقة على الايضاحات التي قدمها ممثلا الدولتين الوسيطتين الى الباب العالي . »
غير ان الحكومة الايرانية بعد ذلك رفضت الاعتراف بهذه المعاهدة بحجة ان مندوبها قد تجاوز صلاحياته في التوقيع على الملحق الثالث ، وادعت ان تعليماتها اليه هي ان يوقع على المعاهدة ذات المواد التسع اي معاهدة ارضروم الثانية وليس على اي ملاحق لها .

٤ - الملحق الرابع :

تأييد الحكومة الايرانية مجددا الاعتراف بمعاهدة ارضروم الثانية وذلك في ١٥ آب ١٩١٢ حين قرأ المندوب الايراني مذكرة ايضاحية في الجلسة الختامية للجنة المشتركة المؤلفة من مندوبي تركيا وايران وبريطانيا وروسيا جاء فيها ان الوفد الايراني ، مندفعاً برغبة مخلص للوصول الى تسوية قضية الحدود وآخذاً بنظر الاعتبار وساطة بريطانيا وروسيا يعترف بالايضاحات التي تحتويها مذكرة الدولتين في ٢٦ نيسان ١٨٤٧ كجزء لا يتجزأ من معاهدة ارضروم .
هذا وقد اتفقت الدولتان العثمانية والايرانية على ان التحديد النهائي للحدود بين الدولتين سيتم بواسطة لجنة مشتركة من ممثلي تركيا وايران وبريطانيا وروسيا .
بروتوكول طهران (١٩١١) :

بالرغم من المعاهدات والاتفاقيات التي عقدت حتى ١٨٤٨ استمر الخلاف بين الدولتين

العثمانية والارمنية . وقد تدخلت الدولتان الوسيطتان الروسية والبريطانية مرارا وبذلنا جهودا مضنية لتسوية النزاعات . وحاول الخبراء الروس والبريطانيون تسوية مشكلة الحدود العثمانية - الارمنية خلال سنوات عديدة ولكن عبثا .

ثم جرت مفاوضات بين الدولتين العثمانية والارمنية للاتفاق على قواعد اصول الاشراف على كيفية تحديد الحدود بينهما ، وادى ذلك الى توقيع بروتوكول طهران في ٢١ كانون الاول ١٩١١ . وفقا للبروتوكول تقرر ان تجتمع لجنة مؤلفة من عدد متساو من مندوبي الفريقين في الاستانة باسرع ما يمكن ، وعلى المندوبين ان يقررا خط الحدود الذي يفصل بين الدولتين على ان تكون اعمال اللجنة المشتركة التي ستجتمع في الاستانة مبنية على مواد معاهدة ارضروم الثانية . واذا لم يتفق مندوبو الفريقين على تفسير وتطبيق بعض مواد المعاهدة فانه عند ختام مدة ستة اشهر اذا لم تؤد المفاوضات الى حسم مسألة تحديد الحدود تحال جميع النقاط المختلف عليها الى محكمة التحكيم في لاهاي بغية حسم المسألة برمتها بصورة نهائية .

بروتوكول الاستانة (١٩١٣) :

حاول مندوبا الدولتين الوسيطتين وضع رسم للحدود الذي على اساسه توضع التسوية النهائية ، اخذت روسيا على عاتقها القسم الشمالي من الحدود بينما اخذت بريطانيا على عاتقها القسم الجنوبي .

على اساس المراسلات والاتفاقيات السابقة ، وعلى اساس مباحثات الدول الاربع وقمع المندوبون الاربعة بروتوكول الاستانة في ٤ تشرين الثاني ١٩١٣ :

- ١ - ثبت البروتوكول الحدود بين الدولتين العثمانية والارمنية .
 - ٢ - يتم تحديد خط الحدود على الارض من قبل لجنة تحديد مؤلفة من مندوبي الحكومات الاربع .
 - ٣ - على لجنة التحديد عند قيامها بالمهمة الملقاة على عاتقها ان تنقيد باحكام هذا البروتوكول .
 - ٤ - حالما يتم تحديد قسم من الحدود يعتبر ذلك القسم كأنه مثبت نهائيا .
- جلسات لجنة تحديد الحدود (١٩١٣ - ١٩١٤) :
- اجتمعت لجنة تحديد الحدود الرابعة في كانون الاول ١٩١٣ وبقيت تعمل لمدة تسعة اشهر . عقدت اللجنة سبعة وثمانين اجتماعا حددت الحدود بالتفصيل ، واقامت (٢٢٧) علامة حدود ، وقد اقيمت آخر واحدة منها قبل ٢٤ ساعة من اعلان الحرب بين روسيا وتركيا (٢٧ تشرين الاول ١٩١٤) .

العلاقات العراقية الايرانية (١٩٢١ - ١٩٣٢) :

بعد الحرب العالمية الاولى انفصل العراق عن الدولة العثمانية وورث عنها الالتزامات الدولية ومنها الحدود العراقية - الايرانية .

لم تعترف ايران بدولة العراق ، ووقعت بعض الحوادث على حدود الدولتين . ولما الغيست الاتفاقية العدلية بين العراق وبريطانيا (١٩٢٩) التي كانت السبب في امتناع ايران عن الاعتراف بالعراق ارسل شاه ايران برقية تهنته الى الملك فيصل . واوفدت الحكومة العراقية وفدا الى ايران ر وهناك تلقى اعتراف ايران بالعراق . وفي ١٩٣٢ زار الملك فيصل طهران فأبدت الحكومة الايرانية رغبتها في ان يكون خط التالفك (اي الخط الذي يمثل اعمق جزء من مجرى النهر) في شط العرب خط الحدود المائتة الفاصل بين العراق وايران ، ولكن الملك فيصل رفض ذلك .

معاهدة الحدود العراقية - الايرانية لسنة ١٩٣٧ :

ثم تكررت تجاوزات ايران على الحدود العراقية ، فطلب العراق احالة النزاع الى عصبه الامم (١٩٣٤) . وبعد مناقشات امام مجلس العصبة اتفق على اجراء مفاوضات مباشرة بين العراق وايران . ثم حدث انقلاب بكر صدقي في العراق (١٩٣٦) . اقترح العراق منح ايران مرسى في عبادان مقابل اعتراف ايران بالحدود . وبذلت وزارة الخارجية التركية جهدها كبيرة لانجاح المفاوضات بين العراق وايران . وفي حزيران ١٩٣٧ وقع في بغداد بالحروف الاولى على معاهدة الحدود بين العراق وايران :

كانت الظروف العالمية سنة ١٩٣٧ تنذر بوقوع الحرب العالمية الثانية ، فاتخذت الدول الغربية بعض الاحتياطات ضد المانيا واطاليا واليابان والاتحاد السوفيتي ، كان من جملة التدابير كسب ود تركيا وايران وافغانستان وتكتيلها في منظمة اقليمية . وكان من رأي تركيا ضرورة التوفيق بين ايران والعراق تمهيدا لضم العراق الى المنظمة الاقليمية المقترحة . وقد نجحت تركيا في ضم العراق الى ميثاق المنظمة الذي عرف باسم « ميثاق سعد آباد » .

في ٤ تمسوز ١٩٣٧ وقع العراق وايران على معاهدة الحدود العراقية - الايرانية :

تتكون معاهدة الحدود من ست مواد والحق بها بروتوكول من خمس مواد . جاء في مقدمة المعاهدة ان الغرض من عقد المعاهدة هو رغبة الطرفين في توثيق عرى الصداقة والاخوة وحسن التفاهم بين الدولتين وبغية وضع حد بصورة نهائية لقضية الحدود بين الدولتين :

١ - المادة الاولى : يوافق الفريقان على اعتبار الوثائق التالية ، باستثناء التعديل الوارد في المادة الثانية من هذه المعاهدة ، ووثائق مشروعة وعلى انهما ملزمان بمراعاتها :
(أ) البروتوكول المتعلق بتحديد الحدود التركية - الايرانية والموقع عليه في الاستانة بتاريخ ٤ تشرين الثاني ١٩١٣ .

(ب) محاضر جلسات لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ .
ونظرا الى احكام هذه المادة ، ما عدا ما هو وارد في المادة الثانية ، يكون خط الحدود بين الدولتين الخط عينه الذي تم تعيينه وتخطيطه من قبل اللجنة المذكورة .
٢ - المادة الثانية : جعلت هذه المادة خط الحدود المائية بين العراق وايران في منطقة عبادان خط التالفيك لمسافة نحو ٧ كيلومترات طولا .

٤ - المادة الرابعة :

(أ) يبقى شط العرب مفتوحا للسفن التجارية العائدة لجميع البلدان .
(ب) يكون شط العرب مفتوحا لمرور السفن الحربية والسفن الاخرى المستخدمة في مصالح حكومية غير تجارية والعائدة للفريقين المتعاقدين .
ثم وقعت ايران والعراق وتركيا وافغانستان ميثاق سعد آباد في ٨ تموز ١٩٣٧ ، وفي ١٨ تموز عقدت ايران والعراق معاهدة صداقة . وفي ٢٤ تموز عقد الطرفان معاهدة لحل الاختلافات بالطرق السلمية .
في ٦ آذار ١٩٣٨ ناقش مجلس النواب العراقي الاتفاقيات العراقية - الايرانية فوافق على ثلاث منها بالاجماع بدون مناقسة تذكر . اما معاهدة الحدود فقد قبلت بأكثرية (٨٢) صوتا ضد عشرة اصوات .

الباب الرابع

المحاولات الاستعمارية لربط العراق بالمشاريع الغربية

١٩٣٩-١٩٥٥ والنضال الوطني ضدها



العراق خلال الحرب العالمية الثانية

نشبت الحرب العالمية الثانية في ايلول عام ١٩٣٩ ، وذلك على اثر مهاجمة المانيا النازية لبولندة ، ووقوف نكلترا وفرنسا الى جانب بولندة واعلانهما الحرب على المانيا . ولم تنحصر تلك الحرب باوروبا ، اذ امتد لهيبتها الى قارات اخرى ، وقد تورطت فيها جميع الدول الكبرى ، وصارت اجزاء من وطننا العربي ميدانا لها ، بل ان العراق شهد خلالها صراعا مسلحا نشب بين الجيش العراقي والجيش البريطاني ، والعوامل التي ادت الى ذلك الصراع والتناح الذي ترتبت عليه ، كلها امور لها اهميتها الكبيرة بالنسبة للوطن العربي عامة وبالنسبة للعراق بشكل خاص .

لقد تميزت السنوات القليلة التي سبقت الحرب بتدري الاوضاع في العراق ، وبتزايد القلق السياسي فيه ، وبضعف الحكومات وتبدلها المستمر . دفعت احوال العراق هذه ضباط الجيش العراقي الى التورط بالسياسة وقادته الى القيام بانقلابات عسكرية متتالية .

لقد كان نوري السعيد على رأس الوزارة العراقية عند نشوب الحرب العالمية الثانية ، بادرت الحكومة العراقية الى الاعلان عن تضامنها مع بريطانيا والتزامها بتعهداتها تجاهها ، كما قام عبد الاله الوصي على عرش العراق بارسال برقية الى ملك بريطانيا عبر فيها عن صداقة العراق لحليفته بريطانيا العظمى ، وتمنياته الشخصية لبريطانيا وحليفاتها بالنصر .

ولم يكن القسم الاكبر من الشعب العراقي يتفق مع الوصي ومع نوري السعيد في مشاعر الصداقة والود هذه تجاه بريطانيا . والواقع كان لنوري السعيد كثير من الخصوم الذين يختلفون معه حول سياسته الداخلية والخارجية . وقد اغتيل في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٠ وزير مالىته رستم حيدر ، واتهم نوري السعيد خصومه السياسيين بتدبير
حادث اغتيال رستم حيدر ، خاصة وانــــــــــــــــــــــه كان ممن اكفـــــــــــــــــــــا
اعضاء وزارة السعيد ومن اكثرهم اخلاصا والتصاقا به . والقي القبض على الجاني ، ووسه نوري السعيد نطاق التحقيق في حادث الاغتيال ، فزج بوزيرين سابقين في التوقيف كما زج بعدد آخر من الشخصيات السياسية ، وقد ادى هذا الى نزاع في صفوف الوزارة حيث رأى بعض اعضائها

ضرورة حصر التحقيق في حادث اغتيال رستم حيدر بالجاني الفعلي دون سواه ، وقد اتهموا نوري السعيد بأنه اتخذ من حادث الاغتيال ذريعة للتكيد بخصوصه الشياشييين وللتخلص منهم . لقد اضعف الخلاف حول الطريقة التي عالج فيها نوري السعيد قضية اغتيال رستم حيدر الوزارة ، وزاد في اضعافها الخلاف حول السياسة الخارجية والموقف من الاطراف المتحاربة . لقد ذكرنا ان كلا من الوصي ونوري السعيد قد عبر عن مشاعر المودة تجاه بريطانيا عند اعلان الحرب . ولم يكتف نوري السعيد بمشاعر المودة هذه ، بل بادر الى قطع علاقات العراق مع المانيا بعدد يومين فقط من اعلان انكلترا الحرب عليها ، ثم عمدت حكومته الى القاء القبض على جميع الرعايا الالمان الموجودين في العراق وسلمتهم الى الانكليز حيث قام هؤلاء بتسفيرهم الى الهند . ولم يستحسن الرأي العام العراقي هذه الاجراءات ، وانتقدت الحكومة بشكل خاص لاقدامها على القاء القبض على الرعايا الالمان وتسليمهم الى الانكليز اذ وصف هذا الاجراء من قبل المعارضة بأنه عمل عدواني موجه الى الشعب الالمانى وانه ليس له من مبرر . وقد رأى بعض الساسة العراقيين ان مصلحة العرب هي في انتصار المانيا وليس في هزيمتها في هذه الحرب . اذ ان انتصارها وهزيمة انكلترا وفرنسا قد تؤدي الى تحرير سوريا وفلسطين من النير الفرنسي والبريطاني .

ولم تحمل تلك المعارضة المتزايدة نوري السعيد على تغيير سياسته ، بل على العكس من ذلك ، ففي خطاب العرش الذي القى في البرلمان في تشرين الثاني ١٩٣٩ هوجمت لمانيا بشدة ووصفت اعمالها بالعدوان وانتهاك المواثيق الدولية والمعاهدات كما ان حكومة نوري السعيد قامت باصدار سلسلة من القوانين اريد بها زيادة الهيمنة على الحياة العامة متخذة من الحرب مبررا لذلك ، فقد صدر قانون يقيد تحركات الاجانب في العراق ، كما صدرت قوانين عديدة اصبح للحكومة الحق بموجبها في السيطرة على جميع المواد الاستهلاكية . وصدر قانون آخر حول بموجبه وزير الدفاع حق اعلان التعبئة العامة ، وحق السيطرة على جميع وسائل المواصلات ومخازن البترول والتجهيزات الطبية ، وكذلك اعطي الحق في الاشراف على جميع وسائل الاعلام والمطبوعات .

ولم يكتف نوري السعيد بكل ما سبق ، وبقطع العلاقات مع المانيا ، بل اراد اعلان الحرب عليها والقيام بدور فعال في هذه الحرب الى جانب انكلترا . وذلك بارسال نصف الجيش العراقي الى ساحات القتال ليحارب الالمان . وانتقدت بشدة هذه المحاولات على اساس انها لا تخدم مصلحة العراق والعرب ، خاصة وان انكلترا وفرنسا اللتين يريد نوري السعيد نصرتهما هما الدولتان اللتان تجاهلتا حقوق العرب ومصالحهم ، وهما اللتان تحتلان الآن سوريا وفلسطين ، وتضطهدان الشعب العربي وتمالئان الصهيونية .

وسلم نوري السعيد مشروعه الخاص بخوض الحرب وارسال الجيش العراقي الى ميادين القتال الى مجلس الدفاع الاعلى الذي كان يرأسه طه الهاشمي وزير الدفاع . وقد انبرى حسين فوزي

رئيس اركان الجيش العراقي الى مهاجمة المشروع بشدة وقال انه يفضل ان يستغل الجيش العراقي فرصة الحرب لتحرير بقية اجزاء الوطن العربي وليس الى نصرة انكلترا وفرنسا . لقد كانت المعارضة شديدة الى درجة اضطر معها نوري السعيد الى سحب مشروعه والتخلي عنه .

لقد نال هذا التراجع من هيئته ، وازعج مركزه ، كما ان اغتيال وزير ماليته رستم حيدر وعجزه عن اجراء التحقيق في حادث الجريمة بالشكل الذي اراد وفشله في الاقتصاص من خصومه السياسيين الذين كان يعتقد بان لهم ضلعا في الاغتيال ، كان هو الآخر قد نال من تلك الهيئة وازعج ذلك المركز . وقد اضطرته هذه الظروف الى تقديم استقالته في ١٨ شباط عام ١٩٤٠ . وكان الاتجاه السائد ان يؤلف السيد رشيد عالي الكيلاني الوزارة الجديدة ، وان يتولى نوري السعيد وزارة الخارجية فيها ويتولى طه الهاشمي وزارة الدفاع .

تدخل الجيش وعودة نوري السعيد الى الحكم :

في اليوم الذي قدم فيه نوري السعيد استقالة وزارته ، دعى حسين فوزي رئيس اركان الجيش بعض كبار ضباط الجيش الى منزله للتشاور معهم في الوضع السياسي الذي تمر به البلاد ، وقد اخبرهم باستقالة نوري السعيد وبالاتجاه الى تكليف رشيد عالي الكيلاني بتأليف الوزارة الجديدة واسناد وزارتي الخارجية والدفاع الى نوري السعيد وطه الهاشمي ، وعبر عن ثقته برشيد عالي الكيلاني وبأبيده الشخصي له ، ولكنه اظهر اعتراضه في الوقت نفسه على اسهام نوري السعيد وطه الهاشمي في الوزارة المقترحة . وأبد كل من محمد أمين العمري وعزيز ياملكي موقف حسين فوزي في حين عارضه بقية الضباط . وبعد نقاش طويل توصل المجتمعون الى اتفاق فيما بينهم يقضي بمنح رشيد عالي الكيلاني الحرية المطلقة في اختيار اعضاء وزارته من دون تدخل من الجيش .

وعلم حسين فوزي ان النية قد اتجهت بشكل نهائي لاشراك نوري السعيد وطه الهاشمي في الوزارة الجديدة فبادر الى الطلب من الوصي ابعاد هاتين الشخصيتين من تولي المنصبين المقترحين ، ووضع قطعاته المتمركزة في معسكر الوشاش تحت الانذار . وعندما علم بقية الضباط بما حدث في معسكر الوشاش بادروا الى وضع قطعاتهم المتمركزة في معسكر الرشيد تحت الانذار ايضا . وهكذا كان يبدو ، وكأن حربا اهلية توشك ان تقع في العراق .

وفي هذا الجو المتوتر والمحفوف بالمخاطر ، رفض رشيد عالي الكيلاني تأليف الوزارة الجديدة وعندما تأكد الوصي ان الجيش العراقي خارج العاصمة ، في الموصل وكركوك والديوانية غير مكثرت بحسين فوزي وجماعته ، تجرأ وكلف نوري السعيد باعادة تأليف الوزارة . وقبل نوري السعيد هذا التكليف وشكلت الوزارة الجديدة في ٢١ شباط عام ١٩٤٠ ، وفي نفس اليوم احيل حسين فوزي ومحمد أمين العمري وعزيز ياملكي على التقاعد .

وهكذا عاد نوري السعيد الى الحكم وعاد الى اتباع سياسته الموالية للانكليز ، وقد القى بعد ايام قليلة من تأليف الوزارة خطابا كشف فيه النقاب عن الملبسات التي ادت الى استقالة وزارته السابقة والاسباب التي دفعتها الى تأليف الوزارة الجديدة . وتطرق الى سياسة حكومته الخارجية فأكد عزمه على توطيد اواصر الصداقة والاخوة مع الاقطار العربية ومع الاقطار المجاورة ، كما أكد عزم العراق على الايفاء بتعهداته تجاه حليفته بريطانيا .

ولم يستطع نوري السعيد الاستمرار طويلا في الحكم ، اذ ان سياسته الموالية للانكليز لم تلق تأييدا وتجاوبا من الشعب العراقي ، وكانت المعارضة لمثل هذه السياسة في ازدياد مطرد ، كما ان الخلافات بين اعضاء الوزارة اخذت في التفاقم بعد مدة قصيرة من تأليفها . فان احالة حسين فوزي ورفيقه على التقاعد اغضب اصدقاءهما من الوزراء ، كما ان انزال عقوبة الاعداء بقتل رستم حيدر وحده والافراج عن بقية المتهمين اغضب صالح جبر وزير الشؤون الاجتماعية الذي كان يرى ان نوري السعيد قد تهاون اخيرا في متابعة المجرمين والمحرضين الحقيقيين . وفي مثل هذه الاحوال قدم نوري السعيد استقالته في ٣١ آذار عام ١٩٤٠ .

تكليف رشيد عالي الكيلاني بتأليف الوزارة

اتجهت الانظار الى رشيد عالي الكيلاني لتأليف وزارة جديدة ، بعد استقالة وزارة نوري السعيد . ولكن رشيد عالي كان مترددا في قبوله تأليف الوزارة . وذلك لانه كان يفترض ان يشترك نوري السعيد معه كوزير للخارجية . وكان رشيد عالي على علم بمدى السخط الذي يكنه الجيش والرأي العام العراقي لسياسة نوري السعيد الخارجية ، خاصة تلك المتعلقة بعلاقات العراق ببريطانيا . كما ان رشيد عالي كان يخشى من مؤامرات خصومه السياسيين ، ويخشى بشكل خاص من استغلال اولئك الخصوم للجيش ودفعهم الضباط الى التدخل في الشؤون السياسية . وبعد الحاح كثير قبل رشيد عالي تأليف الوزارة بعد ان تعهد له الزعماء السياسيون وكبار الضباط وطه الهاشمي ، السذي يتمتع بمكانة خاصة في الجيش ، بعدم زج الجيش في الخلافات السياسية .

وهكذا شكل رشيد عالي الكيلاني الوزارة وتولى نوري السعيد وطه الهاشمي وزارتي الخارجية والدفاع واحتفظ رشيد عالي بوزارة الداخلية اضافة الى رئاسة الوزارة .

وكان يبدو خلال ايام الوزارة الاولى ان الانسجام يسودها ، وكانت العلاقات الشخصية بين رئيسها رشيد عالي الكيلاني وبين وزير الخارجية نوري السعيد طيبة ، بل ان رشيد عالي صرح في البرلمان في ٦ نيسان ١٩٤٠ بان منهاج وزارته لن يختلف عن منهاج وزارة نوري السعيد السابقة ، طالما ان اغلب الوزراء الحاليين كانوا في تلك الوزارة .

بدايات الخلاف :

ولم يستمر الصفاء طويلا بين رئيس الوزراء ووزير خارجيته ، اذ سرعان ما حدث الانشقاق . وكانت السياسة الخارجية وموقف كل من الرجلين من الحرب ومن الفرقاء المتحاربين ، المحور الذي دار حوله الخلاف . فقد التزم كل منهما موقفا يختلف اختلافا جوهريا عن الموقف الآخر .

لقد شهدت هذه الفترة بالذات ازدياد قوة التيار القومي واشتداد ساعد المتحمسين للقومية العربية . وكان رشيد عالي نفسه واحدا من هؤلاء المتحمسين وكان لقدم المفتي الحاج امين الحسيني ، مفتي القدس الى بغداد في تشرين الاول عام ١٩٣٩ اهمية خاصة افي بعث الحيوية والنشاط في الجو السياسي عامة وبين القادة القوميين بشكل خاص . لقد اعجب به والتف حوله نفر من القادة القوميين من العراقيين ومن غير العراقيين ، في مقدمتهم رشيد عالي وناجي السويدي وناجي شوكت وسعيد الحاج ثابت ومحمد يونس السباعي ، ومجموعة من الضباط من ضمنهم العقلاء الاربعة : صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد ومحمود سلمان وكامل شبيب ، وكان هؤلاء الضباط الاربعة يمثلون تجمعا متنفذا في الجيش ومؤثرا في السياسة .

لقد مثل الحاج امين الحسيني ورشيد عالي الكيلاني والمثقفين حولهما التيار القومي ، وميزوا انفسهم بحماستهم الكبيرة للقومية العربية ، وبعدايمهم الشديد للبريطانيين والفرنسيين ، وايمانهم بعدم جدوى اي تحالف وتعاون معهم . ووقف معارضا لهذا التيار القومي ولانصاره تيار محافظ آخر يرى ضرورة التحالف مع بريطانيا وضرورة الحفاظ على صداقتها . ومثل هذا التيار نوري السعيد وعلي جودت الايوبي وجميل المدفعي وصالح جبر .

وتبلور الخلاف بين هاتين المجموعتين حول مسألة معينة هي الموقف من الحرب . فقد رأت المجموعة الاولى ضرورة انتهاز الفرصة واستغلال ظروف الحرب لتحقيق ما عجز العرب عن تحقيقه في وقت السلم ، وذلك للتخلص من الهيمنة الاجنبية وتحقيق الاستقلال والوحدة . اما المجموعة الثانية فقد ارتأت الوقوف الى جانب بريطانيا في وقت محتتها وعدم التورط في الاقتراب من اعدائها بأي شكل من الاشكال .

وحاول البريطانيون تحسين علاقاتهم مع القادة العرب وجاءت الى بغداد لهذا الغرض بعثة بريطانية شبه رسمية برئاسة أس . أف . نيوكومب وعقد هذا عدة اجتماعات مع المسؤولين العراقيين حضر جانبها منها كل من السيد جمال الحسيني وموسى العلمي ممثلين للمفتي . وصيغت خلال الاجتماعات بعض المشاريع لانهاء المشكلة الفلسطينية في صالح العرب . ووعد الكولونيل نيوكومب ابلاغ تلك المشاريع الى حكومته . ولم توافق الحكومة البريطانية على اي منها . ثم اعلنت في آب ١٩٤٠ بان سياستها تجاه فلسطين باقية كما كانت من قبل وان ظروف الحرب لن تدفعها الى تغيير

تلك السياسة بأي شكل من الاشكال . لقد اصيب القادة العرب بخيبة امل جديدة ، وقد عزز هذا من ايمانهم بسوء نوايا بريطانيا وفي عدم جدوى التعاون معها . وانتهزت وسائل الاعلام الالمانية هذه الفرصة وقامت اذاعة برلين بحملة مكثفة هدفها اقناع العرب بعدم الفائدة من اي تقارب مع الانكليز وموضحة لهم في الوقت نفسه المنافع التي سيجنونها من صداقتهم وتعاونهم مع المانيا وحلفائها .

وكان وزير المانيا المفوض في بغداد « الدكتور فرتز كروبا » من انشط الدبلوماسيين الاجانب في العاصمة العراقية ، وقد عمل منذ تعيينه في بغداد عام ١٩٣٢ وحتى خروجه منها في عام ١٩٣٩ ، بكل فطنة ونباهة على التقرب الى العراقيين والتودد الى قادتهم ، وتوطيد اواصر الصداقة مع العديد منهم .

توتر العلاقات العراقية البريطانية :

كان رفض البريطانيين الاستجابة الى الحد الادنى من المطالب العربية قد اقنع اكثر القادة القوميين اعتدالا بعدم جدوى الحوار مع البريطانيين ، وان ليس للعرب خيار سوى التقرب الى اعداء بريطانيا والتفاهم معهم حول المستقبل . وكان الوضع الدولي يشجع هذا الاتجاه . فقد سقطت فرنسا في حزيران عام ١٩٤٠ واعقب هذا شعور عام ساد الاوساط السياسية والعسكرية العالمية مفاده ان المانيا ستكسب الحرب ، وان استسلام بريطانيا أمراً لا مفر منه ، وفي مثل هذه الظروف المتميزة بالشعور المعادي للانكليز في العراق وبالاعتقاد بحتمية هزيمتهم قام الانكليز بعمل استفزازي تجاه الحكومة العراقية . ففي ٢١ حزيران ١٩٤٠ تقدموا بمذكرة الى الحكومة العراقية يطلبون فيها السماح لهم بانزال قوتهم في البصرة لتأخذ طريقها الى حيفا في فلسطين وذلك استنادا الى المعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٣٠ التي ادعوا انها تخولهم ذلك . ووافقت الحكومة العراقية على الطلب ، على ان تكون حركة القوات البريطانية غرب الفرات ، وان تستخدم الاراضي العراقية للعبور فقط من دون المكوث ، ومن دون اقامة معسكرات دائمة . وكان موقف الحكومة العراقية هذا ، يتلائم مع رغبة العراقيين عامة في عدم التورط في عداء سافر تجاه الالمان في حرب ليس للعراق ولا للعرب مصلحة فيها ، ولم يقتنع البريطانيون بجواب الحكومة العراقية وساد العلاقات العراقية البريطانية جو من التوتر والبرود .

دخول ايطاليا الحرب الى جانب المانيا وزيادة التوتر في العلاقات العراقية البريطانية :

دخلت ايطاليا الحرب الى جانب المانيا في حزيران ١٩٤٠ وحاولت الحكامة البريطانية الضغط على الحكومة العراقية لحملها على قطع علاقاتها معها . وتحمس نوري السعيد لذلك ،

وحاول اقناع رئيس الوزراء وبقية الوزراء لاتخاذ مثل هذا القرار . ولم يوفق نوري السعيد في مسعاه ، فقد اصر رشيد عالي الكيلاني على التمسك بالحياد ورفع في البلاد شعار (الحياد المطلق) ، ورددت الصحف العراقية هذا الشعار بتأييد الجماهير . وقد وقف الجيش وعلى رأسه العقداة الاربعة الى جانب رئيس الوزراء . وادى رفض الحكومة العراقية قطع علاقاتها مع ايطاليا الى زيادة التوتر في العلاقات العراقية البريطانية ، واعتقد رشيد عالي الكيلاني ومؤيدوه ان استمرار التوتر قد يؤدي الى المجابهة المسلحة مع البريطانيين ، الامر الذي يتطلب الحيلة والاستعداد ، ويقضي الحصول على موارد للسلاح ، ولم يكن امام العراقيين خيار ، الا مفاتحة الالماني .

بدء المفاوضات مع دول المحور :

قررت الحكومة العراقية ارسال وفد الى تركيا لاستشارة الحكومة التركية بصفتها دولة صديقة ومجاورة للعراق ولكونها عضوا في ميثاق سعد آباد ، في الموقف الافضل الذي يمكن ان يتخذه العراق بالنسبة للحرب وبالنسبة لاطراف الصراع . وكان الوفد مؤلفا من نوري السعيد وزير الخارجية وناجي شوكت وزير العدلية . والى جانب مهمة الوفد الأنفة الذكر اعطيت تعليمات سرية الى ناجي شوكت من دون علم نوري السعيد للاتصال بفون بابين سفير المانيا في انقرة للتعرف على موقف الالماني الحقيقي من القضايا المصرية للامة العربية ، وللبحث معه في امكانية التعاون العربي الالماني . اما بالنسبة للمهمة الاولى للوفد فقد استحسنّت الحكومة التركية موقف العراق المحايد ، وبالنسبة للمهمة الثانية فقد مكث ناجي شوكت في انقرة بضعة ايام بحجة الراحة والاستجمام بعد ان رجع نوري السعيد الى بغداد . وتم الاتصال فعلا (وقد احيط بسرية تامة) بين ناجي شوكت وفون بابين . قام السفير الهنغاري في انقرة بترتيب اللقاء في ٥ تموز عام ١٩٤٠ .

اخبر ناجي شوكت فون بابين بانه جاء ليمثل مجلس الوزراء العراقي وهذا بدوره يمثل الرأي العام العراقي ، الذي يطمح في الحرية وفي التخلص من الهيمنة الانكليزية . وعبر ناجي شوكت عن اسفه لعدم استطاعة الحكومة العراقية في الظروف الحاضرة التخلص من نوري السعيد ، حليف الانكليز . وأوضح للسفير الالماني الاسباب التي دفعت بالعراق الى قطع علاقاتها مع المانيا عند بدء الحرب ، وتعرض الى الضغوط التي تمارسها بريطانيا لحمل العراق على قطع علاقاتها مع ايطاليا . واصرار العراق على مقاومة تلك الضغوط . وهذا بحد ذاته يمثل تطورا ايجابيا في الموقف العراقي تجاه المانيا وحليفها ايطاليا . واجاب فون بابين على توضيحات ناجي شوكت قائلا : ان شؤون الشرق الاوسط ومن ضمنها اقطار الوطن العربي تهتم ايطاليا اكثر مما تهتم المانيا . وان كل ما يستطيع عمله هو نقل ما يدور بينهما من محادثات الى الحكومة الايطالية . ورد ناجي شوكت بقوله : انه ليكن معلوما وواضحا تماما ان العرب عندما يحاربون الاستعمار البريطاني والفرنسي ، فانهم في

الوقت نفسه يرفضون بشكل قاطع كل نوع من انواع الاستعمار والسيطرة الإيطالية او غيرها . واضاف ان كل ما يريده العرب في هذه المرحلة هو اعلان صريح من الحكومة الألمانية فيه اعتراف بحق العرب في الحرية والاستقلال ، وضمان الماني ضداية مطامع استعمارية ايطالية في وطنهم في المستقبل .

وشهدت عشرة اشهر التي تلت اجتماع شوكت بابن ترديا في العلاقات العراقية البريطانية من جهة ، كما شهدت مفاوضات مكثفة بين القادة العرب والمانيا وايطاليا والاتحاد السوفياتي من جهة ثانية . وكان هدف تلك المفاوضات حصول القادة العرب على ضمانات من تلك الدول باحترام استقلال اقطار الوطن العربي والتعهد بتوفير السلاح والمساعدة في حالة نشوب صراع مسلح بين العراق والقوات البريطانية . فقد اتصل رشيد عالي الكيلاني بالوزير المفوض الايطالي في بغداد وطلب اليه اصدار بيان تعبر فيه ايطاليا عن احترامها لاستقلال العرت وسيادة اراضيهم ، واستحصل الوزير المفوض الايطالي موافقة وزير خارجية ايطاليا حول اصدار مثل هذا البيان ، وحصلت الموافقة وصدر البيان في ٧ نيسان عام ١٩٤١ . وجاء فيه ان ايطاليا تنوي ضمان الاستقلال التام لكل من سوريا ولبنان والعراق والبلاد الواقعة تحت الانتداب البريطاني وهي مصممة على مقاومة اي ادعاء بريطاني او تركي لاحتلال اي جزء من الارض العربية في الاقطار الآتفة الذكر .

واجرى عثمان كمال حداد السكرتير الشخصي للمفتي الذي ارسل الى اوربا من قبل مجموعة القادة القوميين الملتفين حول الحاج امين الحسيني ، مفاوضات مطولة مع فرتز كروبا كممثل عن الحكومة الألمانية حول تعاون اوثق بين العرب ودول المحور . وقد أدت تلك المفاوضات الى صدور اعلان مؤرخ في ١٨ تشرين الاول عام ١٩٤٠ . وكان هذا الاعلان قد ارسل من الحكومة الألمانية الى سفيرها في انقره ليرسل من هناك الى الحكومة العراقية . وقد اذيع الاعلان من اذاعتي برلين وباري في ايطاليا في ٢٣ تشرين الاول ، جاء فيه :

« ان الحكومة الألمانية التي كانت تشعر دوما بصداقتها المتينة مع البلدان العربية ، والتي تمنى لشعوب تلك البلدان السعادة والرفاه ، فهي الآن وكما كانت في السابق تتابع باهتمام كفاح الشعوب العربية من اجل استقلالها ، وتستطيع هذه الشعوب الاعتماد على عطف المانيا في المستقبل . وان المانيا اذ تعطي هذا التصريح فهي على اتفاق تام مع حليفها ايطاليا .

ومما يؤسف له انه بينما كانت المفاوضات جارية بين القادة العرب والامان والابطاليين ، لضمان مصالح العرب في الوحدة والاستقلال ، كانت هاتان الدولتان تتفاوضان فيما بينهما لاقتسام الوطن العربي الى مناطق نفوذ لهما . فقد كانت ايطاليا تطمع اي احتلال مكانة فرنسا في شمال افريقيا ، وكانت تريد كذلك اقتطاع جزء مهم من السودان والسيطرة على الصومال

البريطاني . على ان تعقد معاهدات مع مصر وسوريا وفلسطين والعراق تستطيع ايطاليا بموجبها
الهيمنة على الموارد الاقتصادية ، خاصة النفط والقطن في تلك الاقطار . لقد اعترفت المانيا بالمرتلة
المفضلة لاطاليا في هذه الاجزاء من الوطن العربي ، على ان تصان المصالح الاساسية
لالمانيا فيها .

الضغط على حكومة رشيد عالي لحملها على الاستقالة :

واجهت حكومة رشيد عالي الكيلاني صعوبات متزايدة في الاشهر الاخيرة من عام ١٩٤٠ ،
وتعرضت لضغوط امريكية وتركية وسعودية ومصرية الغرض منها حمل رئيس الوزراء على اظهار
المرونة تجاه المطالب البريطانية سواء تلك الخاصة بانزال القوات البريطانية في البصرة او تلك
المتعلقة بقطع العلاقات مع ايطاليا .

كما تفاقم الخلافات بين اعضاء الوزارة خاصة بين ناجي شوكت ونوري السعيد . ثم ان
الحكومة البريطانية مارست كل انواع الضغوط ، من ذلك انها قطعت امدادات الاسلحة عن
الجيش العراقي ، وهذا بحد ذاته ينافي نصوص المعاهدة العراقية البريطانية نصا وروحا . كما
امتنعت الحكومة البريطانية عن توفير الدولارات الامريكية التي كان العراق يأمل الحاجة لها
لشراء المواد الامريكية للسوق العراقي .

وروجت اشاعات في هذا الوقت مفادها ان العراق في طريقه الى اعادة العلاقات مع المانيا .
وابدت بريطانيا معارضتها الشديدة لهذه الخطوة ، بل انها هددت بانها سوف تعيد النظر بعلاقاتها
مع العراق اذا اقدم هذا على اعادة علاقاته مع المانيا . ولم يكتف السفير البريطاني بهذا التهديد ،
بل اعلن بان حكومته قد فقدت الثقة برشيد عالي الكيلاني ، وهي بهذا تطالب باستقالته من
رئاسة الوزارة .

لقد استفز هذا التدخل السافر بشؤون العراق الداخلية الحكومة العراقية ، واعلن رشيد عالي
الكيلاني : « انه لا يهتم ابدا بثقة اية حكومة اجنبية ، ما دام هو يتمتع
بثقة الشعب العراقي وتأييده وبقته الممثلة في برلمانه ، وطلبت الحكومة العراقية ايضا من وزارة
الخارجية البريطانية حول تصرفات السفير البريطاني . في بغداد . فجاء الجواب في كانون الاول
١٩٤٠ ، بان تردد رئيس الوزراء العراقي السيد رشيد عالي الكيلاني في تنفيذ بنود معاهدة ١٩٣٠
يدفع الحكومة البريطانية الى تأييد موقف السفير البريطاني في بغداد ، وهي لذلك ترى ان استقالة
رشيد عالي الكيلاني من رئاسة الوزارة هو الحل الوحيد لاعادة العلاقات العراقية البريطانية الى
وضعها الطبيعي .

تدخل الوصي :

دفعت مطالبة الحكومة البريطانية باستقالة رشيد عالي الكيلاني الوصي الى التدخل . وجاء

هذا التدخل في بداية الامر كمرغبة باستقالة الوزارة ابداهها الوصي الى رئيس الديوان الملكي . وحمل موقف الوصي هذا رشيد عالي الكيلاني وناجي شوكت وناجي السويدي وطه الهاشمي على مقابلة الوصي لاختباره ان الدستور العراقي لا يجيز للملك مطالبة الوزارة بالاستقالة . وهنا بدأت العلاقات بين الوصي ورشيد عالي بالتوتر ، وعهد الوصي الى عدم حضور البلاط ، وبهذا تأخر توقيع الكثير من القوانين والمراسيم ، فشلت اعمال الحكومة . ولكن رشيد عالي الكيلاني اصر على عدم تقديم استقالته . وعندما اقدم اغلب اعضاء وزارته على الاستقالة ، تشبث هو في البقاء على رأس الوزارة معتقدا ان استقالة رئيس الوزراء لا تصبح ضرورية الا عند سحب البرلمان الثقة بالوزارة كلها . وفي اجتماع البرلمان في ٣٠ كانون الثاني ١٩٤١ اسمع بعض النواب رئيس الوزراء انتقادا مرا وكلاما مبينا . فما كان منه الا ان غادر البرلمان متوجها الى البلاط . وهناك طلب من الوصي حل البرلمان واجراء انتخابات جديدة فطلب منه الوصي امهاله حتى المساء للنظر في الامر . وعند مغادرة رشيد عالي الكيلاني البلاط دبر الوصي امر فراره الى الديوانية .

استقالة رشيد عالي الكيلاني :

وصل خبر فرار الوصي الى رشيد عالي في المساء حيث كان مجتمعاً مع العقلاء الاربعة في داره . وسرعان ما زاره في داره ايضا كل من السيد محمد الصدر رئيس مجلس الاعيان وطه الهاشمي وزير الدفاع ، وقد نصحاه بالاستقالة خاصة وان الوصي كان مصمماً على الاستعانة بالفرقة الرابعة المراقبة في الديوانية حتى ولو ادى الامر الى اشعال تيران حرب اهلية . وقبل رشيد عالي النصيحة واعلن بانه يعتقد ان الوصي لن ينجح في تأجيج نيران حرب اهلية في العراق ، واذا نجح في تأجيجها ، فهو (اي الوصي) لن يربحها ، ومع هذا فهو يريد ان يجنب الشعب مخاطر مثل هذه الحرب ، وعليه قرر الاستقالة .

وزارة طه الهاشمي :

طلب الوصي من السيد محمد الصدر القدوم الى الديوانية للمداولة معه في امر تأليف الوزارة الجديدة . وقبل ان يغادر السيد الصدر بغداد اخبره العقلاء الاربعة بانهم يعارضون اية وزارة لا يؤلفها طه الهاشمي . وعندما تأكد الوصي ان ابراهيم الراوي قائد الفرقة الرابعة في الديوانية لم يقف الى جانبه في اية مجابهة مع قوات بغداد ، اضطر الى الخضوع وقبل تكليف طه الهاشمي بتأليف الوزارة . وتم تشكيلها في الاول من شباط ١٩٤١ . ولكن الوصي طلب الى رئيس الوزراء الجديد العمل على احوالة العقلاء الاربعة على التقاعد ، ولم يكن طه الهاشمي راغباً في اتخاذ مثل هذا الاجراء ، وذلك لتأكده من وطنية هؤلاء الضباط ولاعتقاده بان حب هؤلاء الضباط له شخصياً

واحترامهم له وثقتهم به ستدفعهم الى الاخلاص الى السكينة وسيبتعدون عن المسرح السياسي .
واظهر طه الهاشمي ميلا متزايدا للبريطانيين ، حتى اشيع ان حكومته في طريقها الى قطع العلاقات مع ايطاليا . وعقد القادة القوميون اجتماعا في ٢٨ شباط ١٩٤١ حضره الحاج امين الحسيني ورشيد عالي الكيلاني وناجي شوكت وناجي السويدي ويونس السبعوي وثلاثة من العقلاء الاربعة ، وتداولوا في الاوضاع السياسية .

اجتمع رأيهم على ان قطع العلاقات مع ايطاليا لا يخدم مصلحة العرب في شيء ، واذا اقدم طه الهاشمي على اتخاذ مثل هذه الخطوة ، فستحتم استقالته واسناد الوزارة الى رشيد عالي الكيلاني . وبعد ايام من هذا اصدار طه الهاشمي اوامره بصفته وزيرا للدفاع بنقل كامل شبيب قائد الفرقة الاولى التي مقرها بغداد الى قيادة الفرقة الرابعة في الديوانية . واستنكر العقلاء الاربعة هذا النقل ، ورفضوا الانصياع له . واضطر طه الهاشمي الى التراجع وتجاهل الامر . وقبل تعهدا من الضباط بعدم التدخل بالسياسة . ولكن العلاقات بين طه الهاشمي وقادة الجيش استمرت بالتدري . وقد اعتقد العقلاء الاربعة ان الوصي وطه الهاشمي يكيانان لهم ويسعيان الى تشتيتهم .

استقالة طه الهاشمي :

وفي الاول من نيسان ١٩٤١ وضعت قطعات الجيش العراقي تحت الانذار ، وزحفت بعض القطعات لتحتل المواقع المهمة في العاصمة ، وطلب الجيش الى طه الهاشمي استقالته في الحال . وحاول طه الهاشمي اقناع الضباط بالعدول عن ذلك فلم يفلح ، فاضطر الى كتابة استقالته . واخير الوصي بعد ذلك بانه اضطر الى ذلك تحت وطأة التهديد .

واستطاع الوصي الهرب مرة اخرى ، فعندما علم الوصي في مساء الاول من نيسان ان قصره مطوق ، فر من القصر والتجأ الى بيت عمته في الرصافة ، ثم هرب من هناك الى الحجابية ومنها طار الى البصرة حيث مكث بضعة ايام على ظهر سفينة حربية بريطانية كانت راسية في شط العرب . ثم غادر العراق الى عمان في الاردن ، وهناك التحق به نوري السعيد وجميل المدفعي وعلي جودت الايوسي .

حكومة الدفاع الوطني :

اعتقد رشيد عالي الكيلاني والعقلاء الاربعة وبقية كبار ضباط الجيش والقادة القوميون بانه لم يعد في الامكان التعاون مع عبد الاله الوصي على عرش العراق فقد كان لابد من عزله والتخلص منه ، ولا مناص من سيطرة الجيش سيطرة مطلقة على شؤون البلاد الى ان يتم تشكيل حكومة مستقرة ، ويقرر مصير الوصاية على العرش . ولهذا شكلت في ٣ نيسان ١٩٤١ حكومة عسكرية

مؤقتة اطلق عليها « حكومة الدفاع الوطني » عهد برؤاستها الى رشيد عالي الكيلاني . واعدت حكومة الدفاع الوطني بيانا اذيع باسم امين زكي سليمان رئيس اركان الجيش بالوكالة ، بين فيه اهداف حكومة الدفاع الوطني ودوافع تكوينها ، وقد كتبه محمد صديق شنشل ومحمد يونس السباعوي . كما اعد رشيد عالي الكيلاني بيانا آخر اوضح فيه اسباب توليه المسؤولية . واذيع البيان مساء الخميس ٣ نيسان ١٩٤١ . واكد البيان ان الازمة الحالية التي يتعرض لها العراق كانت نتيجة لتصرفات الوصي غير الدستورية ، ولاقحامه نفسه في امور لا تخدم مصلحة الوطن في شيء . وخلص البيان الاول الى هذه العبارات مخاطبا الشعب العراقي :

ان على الشعب العراقي ان يقدر واجباته الوطنية حق قدرها ، وان يعمل على الاحتفاظ باستقلاله ويصون سيادة امته وكرامتها وحذر الشعب من التصديق بما تبثه الدعايات الاجنبية . وذكر مواطنيه بانهم مسؤولون امام الله والوطن للدفاع عن دولتهم وكرامتهم . اما رشيد عالي الكيلاني فقد انهى بيانه ، بان ناشد الشعب العراقي بالمواظبة على اعماله وان يحذر مكائد الكائدين وان يساعده في اداء واجباته الجسيمة وان يوحد كلمته لايصال البلاد الى السلامة الى تحقيق امانها المقدسة .

وقابل الرأي العام العراقي والعربي قيام حكومة الدفاع الوطني بفرح وحماسة كبيرين . وكتبت المقالات والتعليقات في الصحف مؤيدة لتلك الحكومة . وارسلت الالوف من الرسائل والبرقيات عبر فيها اصحابها عن تكانفهم مع حكومة الدفاع الوطني . وتطوع الشباب العربي للدفاع عنها . ورأى رشيد عالي الكيلاني ضرورة دعوة البرلمان العراقي للانعقاد لتكسب حكومة الدفاع الشرعية التامة . فعقد البرلمان اجتماعا في ١٠ نيسان ١٩٤١ حضره اربعة وتسعون نائبا من مجموع مائة وثمانية . وعبر رشيد عالي الكيلاني عن رغبته في اعادة الاحوال الطبيعية الى البلاد . وأوضح ان هذا لا يتم الا بعد اختيار وصي جديد على العرش . وتم اختيار الشريف شرف ، من الاسرة الهاشمية وصيا على عرش العراق . وقبل الوصي الجديد استقالة طه الهاشمي وكلف رشيد عالي الكيلاني بتأليف وزارة جديدة . وهكذا انتهت مهمة حكومة الدفاع الوطني المؤقتة .

الحرب العراقية - البريطانية ٢ - ٣١ مايس ١٩٤١ :

لم تدع الحكومة العراقية الجديدة مناسبة الا واعلنت فيها عن تمسك العراق بالتزاماته وحرصه الشديد على تنفيذ كل ما ورد في المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٣٠ . ولكن الانكليز ناصبوا حكومة رشيد عالي الكيلاني العداء ، ورفضوا الاعتراف بها . كما امتنع السفير البريطاني الجديد السير كنهاان كورنواليس الذي وصل بغداد في اليوم الاول من نيسان ١٩٤١ من تقديم اوراق اعتماده مخالفا بذلك العرف الدبلوماسي . واكثر من هذا ، اصدرت الحكومة البريطانية

واومرها الى جزء من قواتها في الهند ، والتي كانت متوجهة اصلا الى الشرق الاقصى بالتوجه الى البصرة . وقد وصلت فعلا المياه العراقية ونزلت في البصرة يومي ١٧ و ١٨ نيسان . وكان يفترض ان تأخذ طريقها الى الاردن عبر الاراضي العراقية ، ولكنها لم تبد اي تحرك يدل على عزمها فسي مغادرة الاراضي العراقية ، بل على العكس من ذلك شرعت في حفر الخنادق واعلنت عن مناقصات لتجهيز الارزاق لها لمدة سنة كاملة . الامر الذي استنفر الحكومة العراقية واثار سخطها .

وبعد ايام قليلة من انزال القوات البريطانية الآتية الذكر ، تقدمت السفارة البريطانية فسي بغداد بطلب الى الحكومة العراقية للسماح لها بانزال قوات بريطانية جديدة في البصرة . وكانت هذه في طريقها فعلا الى المياه العراقية . وفي ٢٩ نيسان ١٩٤٠ انزلت هذه القوات في البصرة . ولم تستطع الحكومة العراقية الوقوف مكتوفة الايدي امام هذه الاستفزازات ، لذا اتخذت عدة قرارات مهمة منها : عدم السماح بمجيء قوات بريطانية جديدة الى العراق قبل مغادرة القوات السابقة الموجودة فيه ، واخبار الحكومة البريطانية بان بقاء قواتها في البصرة يخالف نصوص المعاهدة العراقية البريطانية ، وبمسح حقوق العراق المشروعة . كما قسرت الحكومة تكليف وزارة الدفاع العراقية باتخاذ كل الاجراءات والاحتياطات العسكرية اللازمة لمواجهة الموقف الذي قد يترتب على تطور الخلاف بين الحكومتين العراقية والبريطانية . وفي الوقت نفسه اصدر مجلس الوزراء بيانا موجها الى الشعب العراقي اوضح فيه رغبة العراق المستمرة في تطبيق بنود المعاهدة العراقية البريطانية واصرار الانكليز على مخالفة تلك المعاهدة وتجاهلها . الامر الذي دفع الحكومة العراقية الى التمسك بحقوق البلاد والعمل على صيانتها . واتخاذ التدابير الكفيلة لتحقيق ذلك .

وتجاهلت الحكومة البريطانية معارضة العراق واحتجاجاته . ونزلت القوات البريطانية الجديدة في البصرة في ٣٠ نيسان ١٩٤١ ، وابلغت السفارة البريطانية في بغداد جمتمع البريطانيين الموجودين بالعراق بضرورة الاستعداد للرحيل . ثم اصدر السفير البريطاني في بغداد رسالة موجهة الى سكان بغداد ضمنها كثيرا من التهم والافتراءات ، وقد تهجم فيها على قادة الجيش وجرح رشيد عالي الكيلاني ، ولم يعد بعد كل هذا مجال للشك في ان البريطانيين كانوا عازمين على جر العراق الى صراع مسلح .

اندلاع الحرب :

كانت وزارة الدفاع العراقية قد امثلت للقرار الصادر من مجلس الوزراء في ٢٨ نيسان ١٩٤١ والخاص باتخاذ الترتيبات والاحتياطات العسكرية اللازمة تحسبا من وقوع صراع مسلح مع البريطانيين فارسلت بعض قطعات الجيش العراقي الى الحبانية ، حيث كانت هناك قاعدة جوية بريطانية قوية ، وعسكرت القوات العراقية على التلال المحيطة ببحيرة الحبانية ، واخذت الطائرات البريطانية

تقوم بالطيران والاستكشاف بطريقة استفزازية ، فطلب قائد القوات العراقية من آمر المعسكر البريطاني الكف عن ذلك .

ورد القائد البريطاني بان حركات طائراته ما هي الا تدريبات اعتيادية ، وطلب في الوقت نفسه من القوات العراقية الانسحاب من ومواقعها والابتعاد عن المعسكر البريطاني .

وبينما كانت المراسلات لا تزال جارية بين قائدي المعسكرين العراقي والبريطاني ، فوجيء الجيش العراقي في الساعة الخامسة من صباح يوم الخميس ٢ مايس ١٩٤١ بهجوم جوي مباغت ، وهكذا بدأ الصراع المسلح . وفي اليوم التالي وسع البريطانيون نطاق هجماتهم ، فهاجمت الطائرات البريطانية معسكر الرشيد ، كما هاجمت الطرق المؤدية الى بغداد ، والمواقع المدنية حول الحبانية . وفي مساء اليوم الذي وقع فيه الهجوم البريطاني على القوات العراقية ، اصدر رئيس الوزراء بياناً الى الشعب اعلن فيه خبر الهجوم البريطاني ، واضطرار القوات العراقية للقيام بواجب الدفاع عن النفس ، وطمأن البيان جماهير الشعب بان الحركات العسكرية تسير في صالح الجانب العراقي ، وطلب اليها الاخلاص الى الهدوء والسكينة .

وهب الشعب العربي في العراق وخارجه في التعبير عن تأييده للحكومة العراقية ، فقد وقف الشعب العراقي صفاً واحداً وراء الحكومة والجيش . وقامت المظاهرات في كل مكان وارسلت برقيات التأييد ، وتطوع الشباب ، واصدر رجال الدين الفتاوي في الجهاد ضد المعتدين ، ووجهت النداءات الى العالمين العربي والاسلامي لاستصراخهما لنصرة الشعب العربي في العراق .

كانت الحكومة البريطانية قد اعدت للامر عدته ، وكانت قد اتخذت التدابير اللازمة فاعدت قوة خاصة في فلسطين لغزو العراق ، وتوجهت هذه القوة عبر شرق الاردن ووصلت الحبانية في ١٨ مايس ١٩٤١ . وبعد وصولها بيوم واحد شنت هجوماً شديداً على الجيش العراقي ، ولم يستطع الجيش مقاومة الهجوم نظراً لتفوق البريطانيين بالسلاح والرجال ، فاضطر الى الانسحاب واحتل البريطانيون الفلوجة ، وقام الجيش العراقي في ٢١ مايس ١٩٤١ بهجوم قوي على القوات البريطانية ، وذلك محاولة منه لاسترجاع الفلوجة ، ولكن تفوق القوات البريطانية حال دون نجاح العراقيين .

ثم ركز البريطانيون جهودهم العسكرية لاحتلال بغداد نفسها ، وتقدموا صوب بغداد بثلاثة اربال تقدم احدها من الفلوجة - جسر الخر - بغداد . واتخذ الآخر طريق ابي غريب الى قرب جسر الخر وتقدم الثالث عن طريق الحبانية سامراء - بلسد - سميكة - التاجي لمهاجمة بغداد من الشمال .

وقام الجيش العراقي ببسالة متناهية ، ووقف الشعب يسنده ويشد ازره ، وساعدت مياه الفيضان في كبح جماح التقدم البريطاني تجاه العاصمة . ولكن تفوق السلاح البريطاني وعدم توفر الغطاء

الجوي للقوات العراقية ساعد البريطانيون في زحفهم على بغداد . وكان العراقيون يتوقعون وصول مساعدات عسكرية لهم من المانيا ، ولكن المساعدات الالمانية كانت ضئيلة جدا لم يقدر لها ان تغير الموقف في صالح العراقيين . وقد يقال في تفسير عجز الالمان عن ارسال المساعدات المتوقعة ، هوانهم فوجئوا بالهجوم البريطاني الذي لم يترك لهم فرصة ملائمة للعمل . هذا ومما لا شك فيه ان انشغالهم في ذلك الوقت في مهاجمة كريت وتثبيت اقدمهم في اليونان قد حال دون ارسال المساعدة اللازمة ، يضاف الى هذا ان الالمان كانوا في هذا الوقت بالذات يعدون العدة للقيام بهجومهم الكبير على الاتحاد السوفيتي

اقتربت القوات البريطانية من بغداد في ٢٩ ايارس ١٩٤١ ، وفي ٣٠ ايارس علم ان رشيد عالي الكيلاني والمفتي الحاج امين الحسيني والعقلاء الاربعة ، وكثيرا من اعضاء الحكومة ، قد عبروا الحدود الى ايران . وبقي يونس السبعوي وزير الاقتصاد ثابتا في العاصمة وقد اعلن نفسه حاكما عسكريا ، ثم اضطر هدا ايضا الى مغادرة بغداد وللحاق بجماعته . حدث كل هذو وكان الجيش العراقي لا يزال متمتعا بمعنوياته العالية محتفظا بأسلحته وتنظيمه وبروحه العسكرية دون ان يستطيع الانكليز ان ينالوا منه شيئا . ولم يرتكب الجند ما يخل بشرفهم العسكري .

لجنة الامن الداخلي تعقد الهدنة مع الانكليز :

كانت « لجنة الامن الداخلي » قد شكلت في ٢٨ ايارس ١٩٤١ برئاسة ارشد العمري امين العاصمة للاشراف على شؤون العاصمة في تلك الساعات الحرجة . وتولت هذه اللجنة المسؤولية في بغداد بعد انسحاب الحكومة ، كما اخذت على عاتقها مفاوضة السفير البريطاني من اجل عقد هدنة بين الطرفين المتحاربين . وانتهت المفاوضات بعقد هدنة في ٣١ ايارس ١٩٤١ . وتصمنت شروط الهدنة ايقاف الاعمال العسكرية في الحال ، وحق الجيش العراقي في الاحتفاظ بأسلحته ، واعتقال الالمان والايطاليين الموجودين في بغداد واخلاء الجيش العراقي لمدينة الرمادي وجوارها خلال يوم واحد ، واعطاء جميع التسهيلات الى القوات البريطانية في العراق . وتسليم جميع الاسرى العراقيين الى السلطات العراقية حالما يتم تنفيذ الشروط السابقة .

مسير قادة ثورة ايارس :

كان اغلب قادة الثورة قد فروا الى ايران قبيل دخول الجيوش البريطانية بغداد ، وبعد اشهر قليلة من استقرارهم هناك تعرضت ايران الى غزو بريطاني سوفياتي ، واستطاع رشيد عالي الكيلاني والمفتي الفرار من ايران والوصول الى اوربا والاقامة في المانيا ، كما استطاع صلاح الدين الصباغ الفرار الى تركيا . والقت القوات البريطانية القبض على البقية وارسلتهم الى رودسيا ليحتجزوا هناك

واصدرت محكمة عسكرية شكلت في بغداد حكما غيابيا بالاعدام على رشيد عالي الكيلاني وعلي محمود ويونس السعادي وامين زكي والعقلاء الاربعة . كما اصدرت على البغية احكاما بالسجن لمدد مختلفة . وعندما اتت السلطات البريطانية باولئك المحتجزين من روديسيا الى العراق اعيدت محاكمتهم ، وصدر حكم الاعدام في ٤ مايس ١٩٤٢ على فهمي سعيد ومحمود سليمان ويونس السعادي ، ونفذ فيهم الحكم شنقا بعد يوم واحد فقط من صدوره . كما نفذ حكم الاعدام شنقا في ١٦ آب ١٩٤٤ بكامل شبيب . اما صلاح الدين الصباغ فقد قضى ثلاث سنوات فسي تركيا ثم سلم الى السلطات العراقية فنفذت فيه حكم الاعدام شنقا عند باب وزارة الدفاع في ١٦ تشرين الاول ١٩٤٥ .

وبعد هزيمة المانيا واحتلال اراضيها من قبل الحلفاء استطاع المفتي بعد صعوبة كبيرة ، الفرار من المانيا الى فرنسا ثم تمكن من الوصول الى القاهرة حيث استقر هناك . اما رشيد عالي الكيلاني فقد استطاع بعد مصاعب جمة الفرار من المانيا والتنقل من محل الى آخر الى ان وصل الرياض ، وطلب هناك جيرة الملك عبد العزيز آل سعود فاجاره .

تلك كانت النهاية المفضجة لقادة ثورة مايس وقد اظهرت الحكومة العراقية وعلى رأسها الوصي من القسوة ومن الرغبة في الانتقام والتشفي ما سبب السخط والاستهجان وأثارت احكام الاعدام والطريقة المتوحشة التي نفذت بها تلك الاحكام حفيظة واستياء الشعب العراقي ، بشكل عام ، ورجال الجيش بشكل خاص .

الفصل الثاني - الاحزاب السياسية

عانى الشعب العراقي الكثير من التعسف والمشاق خلال الحرب العالمية الثانية . فقد اتخذت الحرب ذريعة لتشريع العديد من القوانين التي قيدت الحريات وضيقّت الخناق على المواطنين . والقت السلطة بالعشرات من الناس بالسجون والمعتقلات . يضاف الى كل هذا ذاقتم جماهير الشعب الامرين من قلة المواد الاستهلاكية وندرتها وارتفاع الثمن . وانتهت الحرب ولم يعد امام السلطة الحاكمة ما يبرر استمرارها في فرض الاوضاع الشاذة ، وقد خشيت ان تتحول الثقة العامة الى ثورة عارمة فقررت التظاهر بتعديل سياستها واعلن الوصي عن رغبته في الاستجابة لمطالب الشعب . كان حمدي الباججي على رأس الحكومة عندما وضعت الحرب اوزارها وفي ٢٧ كانون الاول ١٩٤٥ دعا الوصي الاعيان والنواب الى الاجتماع في بهو امانة العاصمة والقي هناك خطابا اكد فيه ان الحكومة العراقية « ملكية ديمقراطية حرة مستقلة » وان استمرارها بهذا الشكل لا يضمن الا بقاء حكم صالح ، وان وجود الاحزاب والهيئات السياسية الوطنية لا يستغنى عنها لتوفر مثل هذا الحكم .

وقدم حمدي الباججي على اثر خطاب الوصي استقالته من رئاسة الوزارة وكلف توفيق السويدي بتشكيل وزارة جديدة . وجاء في منهاج الوزارة عزمها على نقل البلاد من الوضع الشاذ الذي فرضته الحرب الى الوضع الطبيعي الذي تتطلبه ظروف السلم . كما عبر المنهاج عن عزم الحكومة على الغاء الادارة العرفية والمراسيم الاستثنائية واخراج المعتقلين السياسيين ورفع الرقابة عن الصحف وفتح المجال لقيام الاحزاب السياسية . واجراء تعديل في قانو الانتخابات .

وتقدم عدد من القادة والسياسيين بطلبات لتأسيس احزاب سياسية ، فاجازت وزارة الداخلية في ٢ نيسان ١٩٤٦ خمسة احزاب هي : -

١ : حزب الاستقلال : وهو حزب قومي يؤكد على القومية العربية ويدعوبقوة الى الوحدة ، كما يدعو الى نوع من الاصلاح الاجتماعي المعتدل واغلب منتهمه اعضاء سابقون في نادي المثني بن حارثة الشيباني وهم يتعاطفون مع رشيد عالي الكيلاني وقد قضى معظمهم سني الحرب في المعتقلات . وتولى محمد مهدي كبة رئاسة الحزب وضم في عضويته كلا من صديق شنشل وفائق السامرائي . الصحيفة الناطقة بلسان الحزب هي « الاستقلال » .

٢ : حزب الاحرار : واغلب اعضائه من السياسيين القدامى المعتدلين ومن بعض الاقطاعيين دعا الى شيء من الاصلاح الاجتماعي تولى رئاسته توفيق السويدي ثم سعد صالح . الجريدة الناطقة باسم الحزب « صوت الاحرار » .

٣ : الحزب الوطني الديمقراطي : يميل الحزب الى اليسار ولكن تأكيده على الديمقراطية والحريات السياسية اكثر من تأكيده على الاشتراكية واغلب اعضائه من جماعة الاهالي التي سبق الكلام عنها . رئيسه كامل الجادرجي ومن اعضائه البارزين حسين جميل ومحمد حديد . الجريدة الناطقة بلسان الحزب « صوت الاهالي » .

٤ : الاتحاد الوطني : رئيسه عبد الفتاح ابراهيم شخصية متميزة سابقة في جماعة الاهالي . يؤكد الحزب على الاشتراكية اكثر من تأكيده على الحريات الفردية . الجريدة الناطقة بلسان الحزب « السياسة » .

٥ : حزب الشعب : رئيسه عزيز شريف وهو ايضا من جماعة الاهالي سابقا . يؤكد على الاشتراكية ويؤيد بحماسة سياسة الاتحاد السوفياتي . الصحيفة الناطقة بلسان الحزب « الوطن » .

وحاول الشيوعيون تكوين حزب خاص بهم وارادوا تأليف حزب علني باسم « حزب التحرر الوطني » ولكن وزارة الداخلية اصررت على رفض طلبهم . والحقيقة ان حزب التحرر الوطني غير المجاز وعصبة مكافحة الصهيونية كانا يمثلان واجهة للحزب الشياعي العراقي السري الذي اعيد تنظيمه خلال الحرب العالمية الثانية . وفي الوقت نفسه اسس الحزب الديمقراطي الكردستاني ولم

يجز وهو حزب ديمقراطي يعمل على تحقيق الحكم الذاتي في المناطق الكردية ضمن العراق .
ولم تكن الفئة الحاكمة مخلصه في دعوتها الى الحريات السياسية والى تأسيس الاحزاب
فما كادت تجاز تلك الاحزاب الا واخذت السلطة في القيام بسلسلة من المضايقات ضدها . وفي
عام ١٩٤٧ ، اقدمت الحكومة على الغاء اجازتي حزب الشعب وحزب الاتحاد الوطني لاتجاهاتهما
الاشتراكية . واضطر كل من حزب الاحرار والحزب الديمقراطي الى تجميد اعمالهما ونشاطهما .
ولم يبق الا حزب الاستقلال .

وفي اواخر الاربعينات واولل الخمسينات حاولت الفئة الحاكمة تأسيس بعض الاحزاب
المصطنعة فقام نوري السعيد بتأسيس حزب « الاتحاد الدستوري » وقامت جماعة من الساسة
القدامى بتأسيس « حزب الجبهة الشعبية » برئاسة طه الهاشمي . واسس صالح جبر حزب « الامة
الاشتراكي » وهو على الرغم من هذه التسمية لم يكن يختلف عن حزب الاتحاد الدستوري .
واقدم نوري السعيد في عام ١٩٥٤ على الغاء جميع الاحزاب السياسية . وكانت هذه نهاية
للحزاب السياسية العلنية في العراق قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

حزب البعث

ظهر الحزب في البداية في سوريا في اوائل الاربعينات كحركة سياسية باسم حركة « البعث
العربي » وكان شعارها « امة عربية واحدة » ذات رسالة خالدة » . أما اهدافها فقد حددها
بيانها الاول حيث جاء فيه ان الحركة تمثل الروح العربية ضد الشيوعية المادية وضد الرجعية الميتة
والتقدم المصطنع وانها « تمثل رسالة العروبة ضد حرفة السياسة » كما انها « تمثل الجيل العربي
الجديد » . وفي نيسان ١٩٤٧ دُعي اعضاء الحركة ، وكان جلهم من الطلاب والمثقفين السوريين
ولم يكن عددهم يتجاوز البضع مئات ، الى عقد مؤتمر تأسيسي في دمشق ، واصدر المؤتمر في ٧
نيسان البيان الذي اعلن فيه اقرار دستور حركة البعث ، فأصبحت الحركة بصورة رسمية حزبا
سياسيا وانتخب ميشيل عفلق عميدا له .

وبدأ نشاط الحزب في العراق في عام ١٩٤٧ . وكان الفضل الاول في ذلك يعود الى عدد من
الطلبة السوريين من الاسكندرونه ، الذين كانوا يدرسون في الكليات العراقية خاصة دار المعلمين
العالية ، اذ نجحوا في تشكيل اول خلية بعثية في العراق في عام ١٩٤٧ .

الفصل الثاني

مقدمات ربط العراق بالاحلاف الاستعمارية

امل العرب ان يكون عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية مختلفا عن الماضي ، ورغبوا في تحقيق آمالهم في الاستقلال والوحدة والاصلاح الاجتماعي والديمقراطية . وفي الوقت نفسه برز الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة كدولتين عظميين . حاولت الولايات المتحدة ان تحل محل بريطانيا وفرنسا في النفوذ السياسي والاقتصادي في الوطن العربي . اما فرنسا فقد ضعف نفوذها كثيراً ، واما بريطانيا فقد تشبثت باساليب مختلفة للبقاء على نفوذها الذي تدهور كثيراً ، وذلك تارة بمحاولة عقد معاهدات ثنائية مع العراق ومصر وطورا عن طريق عقد معاهدة عراقية - تركية وعراقية - اردنية لتكون مقدمة لتكوين منظمة اقليمية دفاعية في الشرق الاوسط للحفاظ على مصالحها من جهة وللوقوف في وجه الاتحاد السوفييتي ، متعاونة مع الولايات المتحدة والدول الاخرى ، من جهة اخرى وقد سارعت الولايات المتحدة فعلا لمساعدة بريطانيا في اغراضها .

بعد فترة قصيرة من انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت الحرب الباردة بين الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين بريطانيا وفرنسا وغيرهما من جهة وبين الاتحاد السوفييتي وحلفائه دول الكتلة الشرقية من جهة اخرى . فانقسم العالم الى كتلتين غربية وشرقية ، وعجلت الولايات المتحدة باعلان مبدأ ترومان في ١٩٤٧ لمساندة اليونان وتركيا ومحاولة تطويق الاتحاد السوفييتي ، وفي عام ١٩٥٧ اعلنت الولايات المتحدة مبدأ ايزنهاور لمساندة دول الشرق الاوسط ضد انتشار المبادئ الشيوعية . وقفت الطبقات الحاكمة في البلاد العربية مؤيدة الكتلة الغربية التي يعتبرها الشعب العربي عدوة لمصالحه ولا سيما في قضية فلسطين . ولذلك وقف الشعب العربي عامة والشعب العراقي خاصة ضد محاولات نوري السعيد والامير عبد الله وجماعتهما لربط العراق بعجلة الاستعمار الغربي على حساب مصالح العراق والشعب العربي .

المبحث الاول : -

المعاهدة العراقية - التركية

في ربيع ١٩٢٥ زار الوصي عبد الله الولايات المتحدة بصحبة نوري السعيد ثم عادا الى انكلترا ومنها الى تركيا في ايلول ١٩٢٥ . وبعد عودة الوصي الى العراق تخلف نوري السعيد في تركيا

وباحث حكومتها في اقتراحها تكوين كتلة الشرق الاوسط بالتعاون والتنسيق مع بريطانيا والولايات المتحدة للوقوف بوجه الاتحاد السوفيتي . واذا تم التفاهم بين تركيا والعرب تتم السلسلة التي يريدها الغربيون لتطويق الاتحاد السوفيتي . كان نوري السعيد قد اظهر ميله للتعاون مع الغرب ضد السوفييت فاجرى مباحثات تهديدية مع الحكومة التركية دون تخويل من الوزارة العراقية القائمة على الحكم حينذاك . ولما عاد الى العراق اخبر الوصي بما تم فطلب الديوان الملكي من الوزارة الموافقة على تعيين نوري السعيد رئيسا للجنة المفاوضات مع تركيا . ثم منح نوري السعيد صلاحيات مطلقة ومنها التفاوض حول التعاون في السياسة الخارجية . ويذكر نوري السعيد انه استشار وزارة الخارجية البريطانية ، عن طريق السفارة البريطانية في انقره ونال تأييدها .

في ٢٩ آذار ١٩٤٦ وقع نوري السعيد مع تركيا معاهدة صداقة وحسن جوار وبها ستسنة ملحقات وعلى اتفاقيتين اخريين . ادعى نوري السعيد ان هذه المعاهدة لا تناقض تعهدات العراق في ميثاق سعد آباد وميثاق الامم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية بل تضمن تأييد الحكومة التركية في قضية فلسطين التي هي الوتر الحساس في القضية العربية . ولكن المادة الاولى من المعاهدة قالت باحترام العراق واعترافه بضم لواء الاسكندرون الى تركيا . قالت الاحزاب المعارضة ان من نتائج عقد المعاهدة العراقية - التركية اضعاف وتفكك جامعة الدول العربية واعتراف بضم لواء الاسكندرون السوري الى تركيا وتوريط العراق في تكتلات دولية لا مصلحة له فيها .

المعاهدة العراقية - الاردنية

في نيسان ١٩٤٧ سافر الوصي عبد الاله ونوري السعيد رئيس مجلس الاعيان الى الاردن بعد ان اصبح مملكة لعقد معاهدة عراقية - اردنية . وبعد ان تم ذلك عرض مشروع المعاهدة على وزارة صالح جبر فاقرتها . وخول فاضل الجمالي وزير الخارجية التوقيع عليها .

عارضت الاحزاب العراقية المعارضة هذه المعاهدة باعتبارها تقيم تكتلا من العراق والاردن يبعد بينها وبين دول الجامعة العربية الاخرى ، وانها توسع منطقة عمل الجيوش البريطانية عن طريق الجيش الاردني الى العراق وتفتح مجالات جديدة للتدخل البريطاني في اكثر شؤون حياة العراق الخاصة عن طريق اللجان الدائمة التنفيذية . ومن شأن ذلك كله قيام العراق بالتزامات مالية واقتصادية لا حدود لها ينوء باعبائها .

الفصل الرابع

مشروع معاهدة بورتسموث وولبة كانون الثاني ١٩٤٨

مشروع المعاهدة :

رأى الشعب العراقي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتأسيس هيئة الامم المتحدة ان المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٣٠ قد استنفدت اغراضها واصبحت غير ذات موضوع ، وان العلاقات بين العراق وبريطانيا يجب ان تكون وفقا لاحكام ميثاق الامم المتحدة باعتبار الدولتين عضوين متساويين في الحقوق والواجبات ، وان ذلك الميثاق النقي المعاهدة العراقية - البريطانية التي تتناقض مع المادة (١٠٣) من الميثاق اذ نصت على انه : « اذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها اعضاء الامم المتحدة وفقا لاحكام هذا الميثاق مع اي التزام دولي آخر يرتبطون به فالعبرة بالالتزامات المترتبة على هذا الميثاق . »

ولكن الطبقة الحاكمة في العراق الخاضعة للاستعمار البريطاني وافقت على الخطة الانكليزية - الاميركية في موضوع الدفاع المشترك في منطقة الشرق الاوسط والمساهمة في الحرب الباردة بين الكتلتين السوفيتية والغربية . وقد رغبت بريطانيا في اعادة صفة الشرعية للمعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٣٠ ، وفي توسيع الامتيازات العسكرية .

دارت مفاوضات بين الجانبين العراقي والبريطاني في بغداد ولندن خلال الفترة ٨ آذار ١٩٤٧ - ٤ كانون الثاني ١٩٤٨ وانتهت بتوقيع معاهدة جديدة في ميناء بورتسموث البريطاني في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨ وسميت شعبيا بمعاهدة بورتسموث . وقد اثار المواد الاتية معارضة شديدة في العراق بصفة خاصة :

- ١ - اكدت المادتان الثانية والثالثة من المعاهدة الجديدة ما جاء في المواد الثالثة والرابعة والخامسة من المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٣٠ .
- ٢ - نصت الفقرة الاخيرة من المادة الخامسة من المعاهدة الجديدة على ابقاء التعهدات المالية التي سبق ان ترتبت على العراق بمقتضى معاهدة ١٩٣٠ واي من تلك الكتب او المذكرات واتفاقية السكك الحديد لسنة ١٩٣٦ ، وهذا يعني اتخاذ بقاء هذه التعهدات المالية ، دون ان يبت فيها ، ذريعة لاستمرار الوضع الراهن .
- ٣ - جاء في الفقرة (د) من المادة الاولى من ملحق معاهدة بورتسموث ان اشغال بريطانيا

لقاعدتي الحباينة والشعبية سيبقى مستمرا الى ان يتم انسحاب قوات الحلفاء من بلاد الاعداء ، مما يجعل هذا الاشغال دائما حتى ولو تم عقد معاهدات الصلح .

٤ - واجازت الفقرة (ز) من المادة الاولى من الملحق لبريطانيا حق استعمال كافة ساحات التزول الاخرى للطائرات الاخرى في العراق ، وهذا معناه جعل العراق باجمعه مطارا للقوات البريطانية بدلا من مطاري الحباينة والشعبية وحدهما .

الوثبة :

عارضت الاحزاب العراقية المعارضة اية معاهدة واصدرت بياناتها ضد المعاهدة في الايام التالية . اعلن طلاب المعاهد العالية الاضراب عن الدراسة والقيام بمظاهرات . كان رئيس الوزراء في لندن ولذلك اذاع نائب رئيس الوزراء في بغداد بيانا يمنع المظاهرات والاضرابات وعزم الحكومة على قمعها بشدة . وقد اعتبرت الاحزاب والطلاب ذلك البيان استفزازيا ، فتجددت الاضرابات والمظاهرات شارك فيها العمال وجموع كثيرة من الشعب الى جانب الطلاب . استعملت الشرطة القوة واطلقت الرصاص على المتظاهرين وقتل اربعة اشخاص اثنان من الاهلين واثنان من الطلاب ، ثم انتشرت المظاهرات في جميع انحاء بغداد وفي اكثر مدن العراق واستمرت اياما عديدة .

في ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٨ دعا الامير عبد الاله الوصي وولي العهد رؤساء الوزارات السابقين ونائب رئيس مجلس الاعيان ونائب رئيس مجلس النواب وقسا من الاعيان والنواب من الوزراء السابقين وممثلي الاحزاب السياسية فاجتمعوا في البلاط الملكي بحضور هيئة الوزارة ، وقد اجمعت آراؤهم على ان المعاهدة الجديدة لا تحقق امانا للبلاد وليست اداة صالحة لتوطيد دعائم الصداقة بين العراق وبريطانيا سيما وان مجلس الوزراء لم يقرر بعد تصديق المعاهدة المذكورة ولاجل تهدئة الاوضاع وكسب الوقت وعد الامير عبد الاله الشعب العراقي بانه لن تبرم اية معاهدة لا تضمن حقوق البلاد وامانها الوطنية .

اما صالح جبر رئيس الوزراء فقد صرح في لندن بانه موثق بان البرلمان والشعب العراقي سيوجدان في المعاهدة ما يحقق الاماني القومية تحقيقا كاملا وقال انه سيعود الى العراق فورا مهددا بسحق رؤوس العناصر الفوضوية .

عاد الوفد العراقي للمفاوض الى بغداد في ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٨ ، وقدم نائب رئيس الوزراء وزير العدلية جمال بابان استقالته . واذا صالح جبر رئيس الوزراء بيانا قال فيه انه سيكون للامة الحكم الفاصل والكلمة الاخيرة في البت بامر المعاهدة سلبا او ايجابا ، ودعا أبناء الشعب ان يخلدوا الى الهدوء والسكينة ويتركوا كل ما من شأنه الاخلال بالامن والنظام ومخالفة القوانين . وقد اعتبر

الشعب هذا البيان تحديا له وتهديدا باستعمال القوة ولذلك زاد الهياج في ليلة ٢٦ كانون الثاني واليوم التالي . وتجددت المظاهرات واصبحت العاصمة وكأنها ساحة حرب فقد احتلت الشرطة مدخل الطرق وانطلقت سياراتها تجوب الشوارع ونصبت الرشاشات فوق البنايات العالية ومآذن المساجد . وفي الساعة التاسعة من صباح ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨ تجمعت جماهير الطلاب والشعب في الاعظمية والرصافة والكرخ وسارت للالتقاء ببعضها . فتحت الشرطة النار وقتلت اربعة من المتظاهرين . وجاءت مظاهرة من الكرخ حاولت عبور الجسر القديم (جسر الشهداء) الى جانب الرصافة ففتحت الشرطة النار على المتظاهرين العابرين من المنارتين القائميتين في المسجدين المطليين على مدخل الجسر في الجانبين ووقعت فيهم خسائر كثيرة . وبعد ان استمرت المعركة نصف ساعة سر المتظاهرون الى الرصافة .

عاد رئيس الوزراء واذاع بيانا شديدا صب الزيت على النار فزادها اشتعالا . وحاولت الحكومة الاستعانة بالجيش ثم صرفت النظر عن ذلك . ثم قدم عدد من النواب استقالاتهم كما استقال رئيس مجلس النواب ، واستقال وزير المالية ووزير الشؤون الاجتماعية وبذلك اصبح عديد الوزراء دون النصاب الدستوري ، فطلب عبد الاله من صالح جبر تقديم استقالته فاستقال . اعتبر يوم ٢٧ كانون الثاني يوم الوثبة الوطنية . وقررت الوزارة الجديدة عدم الموافقة على مشروع معاهدة بورتسموث . وفي عهد هذه الوزارة دخل العراق في حرب فلسطين . وفي ١٩ آذار ١٩٥١ وقع بعض رجال السياسة على بيان الحيداد بين الكتلتين الشرقية والغربية .



الفصل الثاني

انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢

كانت ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ المصرية نقطة انطلاق للشعب العراقي واحزابه وقد اراد الجميع تغيير الاوضاع السياسية في العراق تغييرا جذريا ومحاسبة المسؤولين عن نكبة فلسطين . تشجعت الاحزاب العراقية المعارضة بما حدث في مصر وقدمت مذكرات الى الامير عبد الاله الوصي على عرش العراق شاجبة الاوضاع القائمة ومطالبة بالتغيير الجوهري واعتبر بعضها الوصي مسؤولا عن الوضع الشاذ في البلاد .

وعلى اثر ذلك عقد مؤتمر في البلاط يوم ٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ حضره رؤساء السوزارات السابقون ورؤساء الاحزاب . قال احد رؤساء الاحزاب ان الوضع في العراق يتطلب ضرورة النظر اليه نظرة جدية ولا سيما بعد الحوادث التي جرت في الشرق الاوسط كإيران وسوريا ومصر ولبنان وشدد بصورة خاصة على حوادث مصر وقال ان الاسباب التي ادت الى الانقلاب في مصر موجودة في العراق واذا كانت العوامل متشابهة فلا بد ان تكون النتائج واحدة والقضية قضية زمن اذا لم تتدارك الامر ونقوم بالاصلاحيات بصورة جدية في العراق . ثم وقعت حادثة كلية الصيدلة والكيمياء فتدهور الوضع .

حاولت كلية الصيدلة والكيمياء في بغداد تعديل نظامها بجعل الطالب المعيد في بعض الدروس معيدا في كافة مواضيع صفه ، فاحتج الطلاب واضربوا يوم ٢٦ تشرين الاول ١٩٥٢ وايدهم في اضرابهم طلاب الكليات الاخرى مثل الطب والحقوق والتجارة ولذلك فني التعديل وعاد الطلاب الى الدوام يوم ١٩ تشرين الثاني ١٩٥٢ . حدث ان احدى الطالبات لم تشارك في الاضراب فانبها بعض الطلاب مما جعل اخاها ورفيقين له يحضرون الى الكلية ويتشاجرون مع اولئك الطلاب فاصيب البعض بجروح مختلفة ، وقيل ان عميد الكلية واحد المعيدين فيها حرضا هؤلاء الاشخاص الثلاثة على الاعتداء على طلاب الكلية .

استغلت الاحزاب السياسية ومنظمات الطلاب تلك الحادثة وانتشر الاضراب بين طلاب الكليات والمدارس الاخرى . وقام الطلاب بمظاهرات يوم ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٢ واليومين التاليين وحدثت اشتباكات بين المتظاهرين والشرطة وجرح بسببها بعض المتظاهرين وبعض الشرطة وسقط قتيل واحد .

قدم رئيس الوزراء مصطفى المعري استقالة وزارته يوم ٢١ تشرين الثاني ولكنها لم تقبل حتى يوم ٢٣ تشرين الثاني . وقرر مجلس التعليم العالي ايقاف الدراسة في المعاهد العالية من صباح ٢٣ تشرين الثاني كما قرر مجلس المعارف ايقاف الدراسة في جميع مدارس بغداد وذلك تجنباً لما قد يحدث . اما على صعيد الطلاب فحدث ما يلي :

اذاع الطلاب بياناً هاجموا فيه الفئة الحاكمة واعلنوا فيه الاضراب حتى تستجاب مطالبهم وهي :

- ١ - وجوب الاخذ بالانتخاب المباشر كأساس للانتخابات النيابية القادمة .
 - ٢ - القيام بالاصلاحات الداخلية الانية اللازمة لصيانة الحريات ومواكبة التطور العالمي .
- وقد حدثت مظاهرات في خارج بغداد . وفي صباح ٢٣ تشرين الثاني استؤنفت المظاهرات وخرج طلاب المعاهد العالية والمدارس الاخرى والعمال والكسبة متظاهرين وحاملين لافتات تهاجم الحكومة والانكليز . وقعت بعض الحوادث العنيفة ثم احرق مكتب الاستعلامات الاميركسي واحرق مخفر شرطة باب الشيخ وقتل شرطي واحرق .
- وفي اليوم نفسه الف الوزارة الجديدة الفريق الاول الركن نور الدين محمود رئيس اركان الجيش واعلنت الوزارة الجديدة الاحكام العرفية وحلت الاحزاب وعطلت الصحف ووقفت بعض السياسيين . امر رئيس الوزراء بانزال الجيش الى بغداد واحتلالها واستعمال الشدة مع المتظاهرين واطلاق النار عليهم فقتل في باب الشيخ ثمانية عشر شخصاً وجرح كثيرون ، ولذلك قرر قائد القوات العسكرية منع التجول في بغداد من الساعة السادسة مساء حتى السادسة صباحاً .

الفصل السادس

حلف بغداد

اعترضت الاحزاب السياسية على حلها وطالبت بالغاء الاحكام العرفية وعودة الحياة الحزبية . وبعد نحو عشرة اشهر الغت الحكومة الاحكام العرفية وعادت الاحزاب الى ممارسة نشاطها . وفي صيف ١٩٥٤ قررت الحكومة حل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة ، فتشكلت جبهة وطنية يفرض خوض الانتخابات من حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي والعمال والشباب والمحامين والفلاحين والاطباء والطلاب . فاز من مرشحي الجبهة الوطنية في الانتخابات احد عشر نائبا .

عقد المجلس الجديد جلسة واحدة فقط ، ثم الف نوري السعيد وزارته الثانية عشرة في ٣ آب ١٩٥٤ فحل المجلس واجرى انتخابات جديدة جاءت بمجلس موال تمهيدا لتنفيذ مشاريعه الرجعية والاستعمارية فاصدر المراسيم الآتية :

- ١ - مرسوم تعديل ذيل قانون العقوبات البغدادي ، وفيه : كل من حبذ اوررج ايا من المذاهب البلشفية - الشيوعية - والفوضوية والاباحية وما يماثلها التي ترمي الى تغيير نظام الحكم والاوزاع السياسية للهيئة الاجتماعية المضمونة بالقانون الاساسي - يستحق عقوبة الحبس لمدة سبع سنوات ، والحبس المؤبد او الاعدام اذا كان التحبيذ قد جرى بين القوات المسلحة سواء كان ذلك مباشرا او بواسطة هيئات او منظمات تهدف الى خدمة اغراض المذهب المذكور تحت ستار اي اسم كان كأنصار السلام والشيبة الديمقراطية وما شاكل ذلك .
- ٢ - مرسوم ذيل قانون الجنسية ، وفيه : لمجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية اسقاط الجنسية العراقية عن العراقي المحكوم وفق ذيل قانون العقوبات البغدادي .
- ٣ - مرسوم النقابات ، وفيه : لمجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية ان يقرر غلق ايسة نقابة مؤسسة وفق قانونها الخاص بصورة دائمة او مؤقتة عندما تسلك النقابة مسلكا يمس الامن العام او النظام العام او يسبب اغلاق الراحة مما يدل على خروجها عن الاسس والمبادئ التي اسست من اجلها .
- ٤ - مرسوم الجمعيات : خول وزير الداخلية الغاء الجمعيات والنوادي ودور التمثيل .
- ٥ - مرسوم المطبوعات : خول وزير الداخلية الغاء اجازات الصحف والمجلات .
- ٦ - مرسوم الاجتماعات العامة والمظاهرات : خول وزير الداخلية اعطاء اجازة التظاهر والتجمع

واعطى الموظف الاداري حق تفريق المظاهرات اذا عرضت الامن والنظام الى الاخلال
واذا كان المتظاهرون او قسم منهم يهتفون هتافات معادية ضد نظام الحكم او لغرض اثاره
الجمهور ضد الامن والنظام او يحملون لافتات من هذا النوع .

وقد اسقطت الحكومة العراقية فعلاً الجنسية العراقية عن ستة اشخاص كان اربعة منهم
خارج العراق واعتقلت اثنين ، وفتحتهما الى تركيا حيث اودعا السجن فيها .

كان قمع المعارضة بالمراسيم المذكورة بعض ما فكر به نوري السعيد لوقف نشاط المعارضة
وتهيئة الجو المناسب لتعديل معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ العراقية - البريطانية او استبدالها عن
طريق حلف يشمل بعض دول الشرق الاوسط :

في تشرين الأول ١٩٥٤ زار نوري السعيد تركيا ، وبعد شهرين زار عدنان مندرس رئيس الوزارة
التركية بغداد ودارت بين الجانبين مباحثات حول وجوب ايجاد تعاون لتأمين استقرار منطقة الشرق
الاوسط وسلامتها . قررت الحكومتان عقد اتفاق يرمي الى تحقيق وتوسيع التعاون المذكور لصد
اي اعتداء يقع عليهما من داخل منطقة الشرق
الاوسط او من خارجها اي من الاتحاد السوفيتي وكتلتها
متذرعتين بحق الدفاع الشرعي الذي قرره المادة (٥١) من ميثاق الامم المتحدة . وتعتبر الحكومتان
العراقية والتركية ان من الضروري والمفيد ان ينضم الى هذا الاتفاق غيرهما من الدول التي ثبتت
عزمها على العمل لتحقيق اهدافه .

عارضت سوريا ومصر والمملكة العربية السعودية هذا الاتفاق . اما الاردن فقد حاول الانضمام
اليه ولكن المعارضة احبطت مساعي الحكومة في الانضمام اليه .

في ٢٤ شباط ١٩٥٥ وقع عدنان مندرس في بغداد على الميثاق العراقي - التركي . وفي
آذار جاء الى بغداد السرانطوني ايدن وزير خارجية بريطانيا من اجل تصفية معاهدة ٣٠ حزيران
١٩٣٠ العراقية - البريطانية وبحث قضية الدفاع بعد انتهاء المعاهدة ، وانضمام بريطانيا الى
الاتفاقية التركية - العراقية ، ودراسة الوضع في الشرق الاوسط بصورة عامة .

وفي ٤ نيسان وقع الاتفاق الخاص بين العراق وبريطانيا لتجديد المعاهدة العراقية البريطانية
لسنة ١٩٣٠ ، ويبقى نافذا ما دام العراق وبريطانيا عضوين في ميثاق بغداد . وفي الخامس من
نيسان انضمت بريطانيا الى الميثاق العراقي - التركي ، وصار يسمى بميثاق بغداد . وانضمت الى
ذلك الميثاق باكستان في ٢٢ ايلول ١٩٥٥ ، وانضمت ايران في ٣ تشرين الثاني . وفي ٢١ تشرين
الثاني انضمت الولايات المتحدة بصفة مراقب ، ولكنها انضمت الى بعض اللجان المنبثقة عن
الميثاق .

وكان من نتائج حلف بغداد المحافظة على علاقات بريطانيا بالعراق وهو الدولة التي كانت بريطانيا منتدبة عليها . وهذا الحلف شبيه بحلف الاطلسي قائم على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي وبه حافظت بريطانيا ايضا على مصالحها الاقتصادية ، مثل استثمار النفط وعلى علاقاتها التقليدية بالباكستان وايران والعراق ، وفرضت هذه العلاقات على تركيا لكي تكون حلقة الوصل بين حلف الاطلسي وحلف بغداد ، وفي تركيا تلتقي المصالح البريطانية والاميركية .

لقي حلف بغداد في العراق كراهية ومعارضة عنيفة ، وبصورة خاصة عندما تبادل العراق وتركيا كتابين عن عقد الميثاق بينهما ، جاء فيهما انهما اتفقا على العمل متعاونين تعاونا وثيقا من اجل وضع مقررات الامم المتحدة بشأن فلسطين موضع التنفيذ وهذا يعني الموافقة على تقسيم فلسطين واقامة الكيان الصهيوني ، وذلك ما عارضه الشعب العربي في كل مكان معارضة شديده ووصم الموافقين عليه بالمروق والخيانة .

مؤتمر باندونغ :

وفى الوقت نفسه رغبت بعض الدول الآسيوية والافريقية في المحافظة على السلام وفي التزام جانب الحياد الايجابي بين المعسكرين الشرقي والغربي فتناذرت لعقد مؤتمر في مدينة باندونغ في اندونيسيا . تولت الهند وبورما وسيلان (سري لانكا) واندونيسيا وألبا كستان دعوه اربع وعشرين دولة آسيوية وافريقية من بينها مصر والعراق وسوريا واليمن وليبيا والسودان ولبنان والاردن والمملكة العربية السعودية من الدول العربية ، والصين واليابان من الدول الكبرى .

عقد المؤتمر في ١٨ نيسان ١٩٥٥ واستمر حتى ٢٤ نيسان ، وتناول التعاون الاقتصادي ،

والتعاون الثقافي ، وحقوق الانسان وتقرير المصير ، ومشاكل الشعوب التابعة (مثل قضية فلسطين وعدن) ، ودعم السلام والتعاون الدولي على الاسس التالية :

- ١ - احترام حقوق الانسان الاساسية واغراض ومبادئ ميثاق الامم المتحدة .
- ٢ - احترام سيادة جميع الامم وسلامة اراضيها .
- ٣ - الاعتراف بالمساواة بين جميع الاجناس وبين جميع الامم كبيرها وصغيرها .
- ٤ - الامتناع عن استخدام التنظيمات الدفاعية الجماعية لخدمة المصالح الذاتية لاية دولة من الدول الكبرى .
- ٥ - تسوية جميع المنازعات الدولية بالوسائل السلمية مثل التفاوض او التوفيق او التحكيم او التسوية القضائية او اي وسيلة سلمية اخرى تختارها الاطراف المعنية وفقا لميثاق الامم المتحدة .
- ٦ - احترام العدالة والالتزامات الدولية .







الفصل الأول

اسباب ومقدمات انهيار الملكية

بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى لم يحصل العرب على الاستقلال التام كما وعدهم الحلفاء وعندما اقيمت الدولة العراقية الحديثة لم تكن مستقلة كما رغب العراقيون بل اقام البريطانيون المحتلون كيانا ضعيفا ناقص الاستقلال تحت اشرافهم وفرضوا عليه الانتداب . وبعد الثورة العراقية استجاب البريطانيون لرغبة العراقيين بتتويج الملك فيصل ملكا على ان يوقع اتفاقا يكون انتدابا بصيغة معاهدة . اعتبر العراقيون بريطانيا دولة مستعمرة في ثوب منتدب ، وحاولوا التخلص من الانتداب فاضطروا الى توقيع معاهدة ١٩٣٠ العراقية - البريطانية وكانت انتقاصا من استقلال العراق . شعر العراقيون بالكراهية لبريطانيا ، ولا سيما لانها فرضت على الحكم العراقي اشخاصا من انصارها مثل نوري السعيد الذي اصبح رجل بريطانيا القوي في العراق والشرق الاوسط .

وفي فترة ثلاثينات القرن العشرين وقعت حوادث زادت من كراهية العراقيين لبريطانيا وانصارها ، وعلى رأسهم نوري السعيد ، مثل مصرع الملك غازي في ظروف غامضة توجي بان لنوري السعيد يدا في تصفيته ، وكان غازي محبوبا من الشعب العراقي . ثم نصب الامير عبد الاله وصيا على العرش العراقي وهو من اشد انصار السياسة البريطانية في العراق ، وبذلك شملته كراهية العراقيين ولا سيما لادواره في الحوادث التالية مثل الحرب العراقية - البريطانية سنة ١٩٤١ ، وتعديل القانون الاساسي العراقي الذي وسع من امتيازات الملك فخوله حق اقالة الوزارة وجعل التعديل عبد الاله . ولما للعهد . اسهم عبد الاله في مكافحة الحركات الوطنية والاحزاب المعارضة التي كونت بعد ذلك جبهة الاتحاد الوطني السرية من اجل القضاء على النفوذ البريطاني في العراق والتخلص من عبد الاله ونوري السعيد . ساند نوري السعيد والامير عبد الاله المشاريع الاستعمارية الغربية في العراق والشرق الاوسط ، ومنها محاولة ضم سوريا الى العراق او تنصيب عبد الاله ملكا عليها .

كانت قضية فلسطين قضية العرب الاساسية . وقد اعتبر العرب موقف البريطانيين ونوري السعيد وعبد الاله من اسباب نكبة العرب في فلسطين .

ثم ان قيام الثورة المصرية في ٢٣ تموز ١٩٥٢ كان من العوامل المشجعة على اشتداد المعارضة في العراق ضد البريطانيين ونوري السعيد وعبد الاله والطبقة الحاكمة في العراق . ويتضح ذلك بصورة خاصة في موقف الحكومة العراقية من الاتحاد الثلاثي الاسرائيلي - البريطاني - الفرنسي

على مصر سنة ١٩٥٦ ، واشتداد نفمة العراقيين على بريطانيا وانصارها في العراق والشرق الاوسط كنوري السعيد وعبد الاله .

توجت المعارضة في العراق بتكوين تنظيم الضباط الاحرار الذي افلح بالتعاون مع الشعب العراقي ، في اسقاط الملكية وعلان الجمهورية وتصفية عبد الاله ونوري السعيد .

يمكن تلخيص اسباب انهيار الملكية في العراق كما يلي :

- ١ - نقض العهود البريطانية للعرب بعد الحرب العالمية الاولى وفرض الانتداب واقامة ملكية موالية ، واستمرار النفوذ البريطاني بعد دخول العراق في عصبة الامم عن طريق معاهدة ١٩٣٠ والساسة العراقيين الموالين لبريطانيا ، وادى ذلك الى تصادم العراق مع بريطانيا سنة ١٩٤١
- ٢ - مصرع الملك غازي وتنصيب الامير عبد الاله وصيا على العرش العراقي ثم وليا لعهد العراق ، وهو موال لبريطانيا . وحاول ان يكون ملكا على سوريا .
- ٣ - سياسة نوري السعيد ، رجل بريطانيا القوي في العراق ، الاستبدادية المناهضة للحركات والاحزاب الوطنية .

٤ - قضية فلسطين .

٥ - الثورة المصرية والاعتداء الثلاثي على مصر .

٦ - تنظيم الضباط الاحرار .

٧ - دور التنظيمات الطلابية والسياسية .

المبحث الاول

القضية الفلسطينية

تمثل قضية فلسطين احدى مآسي التاريخ الكبرى وقع ظلمها على الامة العربية عامة وعلى شعب فلسطين خاصة . وتمثل الصهيونية حركة فاشية استعمارية .

وبعد الحرب العالمية الاولى وضعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني ، وادخل وعد بلفور في صك الانتداب الذي كان وثيقة متناقضة لأنه من جهة نص على استقلال البلاد بموجب المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الامم ومن جهة اخرى عمل على تحقيق الوطن اليهودي واحلال اليهود محل العرب في وطنهم .

في فترة الانتداب استمرت معارضة العرب لوعد بلفور والهجرة اليهودية وبيع الاراضي لليهود واستيطان اليهود في فلسطين . وحدثت اضطرابات متكررة خلال ١٩٢٠ - ١٩٣٩ ، ومنها ثورة فلسطين الكبيرة سنة ١٩٣٦ . وفي ١٩٣٦ عينت لجنة ملكية بريطانية برئاسة اللورد

بيل للتحقيق في اسباب الاضطرابات السياسية وفي سير الانتداب ، وتقديم توصيات لازالة الظالمات الحقيقية التي يعرضها اليهود او العرب عن اسلوب تنفيذ الانتداب . اوصت هذه اللجنة بان تتخذ الحكومة البريطانية الخطوات اللازمة لانهاء الانتداب وتقسيم البلاد بشكل يقيم دولة يهودية في الشمال والغرب ويدمج اكثر الاراضي الباقية بشرق الاردن . غير ان لجنة ثانية ارتأت صعوبة تقسيم فلسطين . ولذلك عزمت الحكومة البريطانية على عقد مؤتمر في لندن تحاول فيه التوصل الى اتفاق بين ممثلي العرب واليهود بوسائل اخرى بدل التقسيم .

حضر مؤتمر لندن ممثلو عرب فلسطين وممثلو الحكومات المصرية والعراقية والعربية السعودية واليمن والوكالة اليهودية في فلسطين ، وجاء مع ممثلي اليهود ممثلون عن الرأي اليهودي خارج الوكالات استمرت المحادثات من ٧ شباط حتى ١٥ آذار ١٩٣٩ . قدم الوفد البريطاني مقترحات مشابهة لتلك التي نشرت بعدئذ في الكتاب الابيض في أيار ١٩٣٩ . وقد رفضها اليهود من حيث المبدأ . واما العرب فقد قبلوا اعتبارها قاعدة للمباحثات ولكن لم يتوصل الى اتفاق .

في الكتاب الابيض اعلنت الحكومة البريطانية انه ليس من سياستها ان تصبح فلسطين دولة يهودية ، وفي الوقت نفسه رفضت اعتبار مراسلات مكماهون اساسا عادلا للمطالبة بجعل فلسطين دولة عربية ، بل ان هدفها اقامة دولة فلسطين المستقلة خلال عشر سنوات يشترك في حكومتها العرب واليهود بطريقة تضمن مصالح الطائفتين الاساسية . وجاء في الكتاب الابيض وجوب اقامة العلاقات بين الدولة الفلسطينية المستقلة وبريطانيا على اساس معاهدة . هاجم الصهيونيون جميعهم هجوما شديدا السياسة المشروحة في الكتاب الابيض واعلن المؤتمر الصهيوني المنعقد في ١٩٣٩ بان الشعب اليهودي لن يرضى بتخفيض منزلته في فلسطين بجعله اقلية . وكانت هناك دلائل تشير الى ان العرب مستعدون عمليا للموافقة على تطبيق السياسة الجديدة . كان في نية الحكومة البريطانية محاولة الحصول على موافقة مجلس عصبة الامم على سياستها الجديدة ، لكن نشوب الحرب العالمية الثانية في ايلول ١٩٣٩ منعها من ذلك .

وحين انتهت الحرب العالمية الثانية لم تستطع بريطانيا الدولة المنتدبة بتنفيذ السياسة التي رسمت في الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٩ . تدخلت الولايات المتحدة . وتقرر تعيين لجنة انكليزية - للتحقيق . وهذه اوصت بان يبنى مستقبل فلسطين على ثلاثة مبادئ :
١ - ان لا يسود اليهود على العرب ولا العرب على اليهود في فلسطين .
٢ - ان لا تكون فلسطين دولة يهودية ولا عربية .

٣ - على نظام الحكم الذي سيؤسس في النهاية تحت ضمانات دولية ان يحمي ويحافظ على المصالح المسيحية والاسلامية واليهودية في الاراضي المقدسة . وقد رفضت اللجنة الانكليزية الاميركية تقسيم فلسطين بصراحة .

رفض العرب واليهود هذه المقترحات ومقترحات اخرى ، ولذلك قررت بريطانيا احوالة المشكلة الى الامم المتحدة ، اعلن هذا القرار وزير الخارجية البريطانية الى مجلس العموم في ١٨ شباط ١٩٤٧ وقال انه يوجد في فلسطين نحو ٦٠٠,٠٠٠ عربي و ٦٠٠,٠٠٠ يهودي ، ويسرى اليهود ان النقطة الجوهرية في مبادئهم هي ايجاد دولة يهودية ذات سيادة ، ويرى العرب ان النقطة الجوهرية في مبادئهم هي مقاومة تأسيس دولة يهودية ذات سيادة في جزء من فلسطين حتى النهاية ، وليست للحكومة البريطانية صلاحية بموجب صك الانتداب لاعطاء البلاد الى العرب او الى اليهود او تقسيمها بينهما . واكد وزير خارجية بريطانيا ثبوت عدم امكانية تنفيذ الانتداب عمليا وان الالتزامات تجاه الطائفتين في فلسطين غير قابلة للمصالحة او التوفيق .

عينت هيئة الامم المتحدة لجنة خاصة للتحقيق زارت الشرق الاوسط واصدرت توصية بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود . وتحت ضغط وتهديد الولايات المتحدة قررت الامم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ تقسيم فلسطين واقامة دولة يهودية . وفي ١٥ ايار ١٩٤٨ خاضت الدول العربية حربها الاولى ضد الكيان الصهيوني خسرتها .

هاج الرأي العام العربي في مختلف الاقطار لما حدث في فلسطين ضد مواقف الدول العربية وخاصة منها مصر والاردن والعراق . وتكشفت النتيجة عن فضائح الحكومات الفاسدة في هذه الاقطار . ففي مصر ظهر ان الجيش المصري جهز بأسلحة فاسدة غنم من ورائها الملك فاروق وبطائنه اموالا طائلة ، وكانت كارثة فلسطين احد الاسباب التي ادت الى قيام ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ واما في الاردن فقد تولى الملك عبد الله القيادة العامة للجيش العربية وظهر انه كان يعمل ويخطط لكي تحتل الجيوش العربية الاقسام التي خصصتها الامم المتحدة للعرب ممن فلسطين لا ان تحرر كل فلسطين ، ولكن هذا الهدف لم يتحقق بكامله ، وكان قائد الجيش الاردني الجنرال الانكليزي غلوب وهو متهم بممالاة الصهيونية وتنفيذ الخطط البريطانية لصالحها وقد اتهم الملك عبد الله بالاتصال بقيادة الصهيونية ومراسلتهم والاجتماع بهم . واما في العراق فقد قيل ان الامير عبد الله الوصي على عرش العراق متواطئ مع عمة الملك عبد الله على محاولة احتلال الجزء المخصص للعرب في فلسطين ، كما قيل ان الاوامر صدرت للقوات العراقية بان لا تتقدم اكثر من مسافات معينة ، بل اصدر الملك عبد الله اوامره بتراجع بعض القطعات العراقية والتخلي عن بعض الاراضي التي احتلتها وتسليمها الى الجيش الاردني وهذا بدوره سلمها

الى اليهود . وقيل ايضا ان الملك عبد الله تخطى عن بعض الاراضي في منطقة اللد الى اليهود بعد عقد الهدنة . وقيل انه لما حاصر اليهود بعض القطعات المصرية في الفالوجة لم يذهب الجيش العراقي لنجدها بحجة عدم وجود اوامر عسكرية .

بعد قيام الكيان الصهيوني حاول نوري السعيد ان يحل مشكلة فلسطين على اساس قرار التقسيم لسنة ١٩٤٧ . وكان ذلك القرار نقطة البداية في امل نوري السعيد في انشاء علاقات عملية مع الكيان الصهيوني . ولذلك طالب باتخاذ قرار التقسيم قاعدة للمفاوضات بصورة مباشرة بين الكيان الصهيوني والدول العربية او بوساطة فريق ثالث . وقد قبل نوري السعيد بحق الكيان الصهيوني في المساحة التي خصصت له بموجب قرار التقسيم واعتبر تجاوزه امرا غير مشروع وطالب بالمساومة على الاراضي الاضافية التي ضمها اليه الكيان الصهيوني . الح نوري السعيد على اتخاذ قرار بعودة اللاجئين وطالب بان يعطيهم الكيان الصهيوني تعويضا عما فقدوا . ووعده بان اذا لم الوصول الى اتفاق فسيقبل برفع المقاطعة الاقتصادية عن الكيان الصهيوني . وكرر القول ان الشيء الوحيد الذي تريده جامعة الدول العربية هو تنفيذ قرار التقسيم الذي اصدرته الامم المتحدة . وقد قبل نوري السعيد بالامر الواقع القائل بان الكيان الصهيوني جاء ليبقى (وهذا قول الاميركيين ولذلك كانت وفاته خسارة للكيان الصهيوني كما قال السفير الاميركي في بغداد .

المبحث الثاني

الثورة المصرية في ٢٣ تموز ١٩٥٢

قام تنظيم الضباط الاحرار بمصر بثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ التي ادت بعد ذلك الى الغاء الملكية واقامة الجمهورية ، وتشريع قانون اصلاح الزراعي ، واتفاقية جلاء الجيوش البريطانية عن قناة السويس ، وشراء السلاح من الاتحاد السوفيتي ، وتأميم شركة قناة السويس ، وبناء السد العالي .

اعتبرت الثورة المصرية نقطة انطلاق للشعب العراقي ولا حزاب ، وقد اراد الجميع تغيير الاوضاع السياسية في العراق تغييرا جذريا ، ومحاسبة المسؤولين عن نكسة فلسطين ، واقامة حكم ديمقراطي .

كان احد مطالب الحركة الوطنية والاحزاب المعارضة تحقيق المفاهيم الديمقراطية في الحكم وفي العلاقات بين السلطات تأييد الحريات في المجتمع وتعديل القانون الاساسي على هذه الاسس بحيث تلغى النصوص التي تجعل من السلطة التنفيذية سلطة مهيمنة على السلطة التشريعية وبحيث تقوم ملكية دستورية وان تبتثق الوزارة عن مجلس النواب المنتخب انتخابا مباشرا حرا من الشعب وان تكون الوزارة مسئولة امام مجلس النواب مسئولة حقيقية .

بعد قيام ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ المصرية وجدت الاحزاب العراقية هذا الحادث مناسبة لتكرار مطالبتها بهذا الشأن . في ٢٨ تشرين الاول ١٩٥٢ قدمت الاحزاب المعارضة مذكرات الى الامير عبد الاله الوصي على عرش العراق شاجبة الاوضاع القائمة ومطالبة بالتغيير الجوهري وقد جاء في احدى المذكرات اعتبار الوصي مسئولاً عن الوضع الشاذ في العراق . وقالت ان تردى الحالة بدأ يأخذ شكلاً واضحاً منذ ان تم اخضاع البلاد للسلطات الانكليزية عقب حركة ١٩٤١ اذ رافق الاحتلال البريطاني الثاني دور ارهاق ركز فيه النفوذ البريطاني والحكم العرقي والادارة البوليسية . عانى الشعب العراقي كل مصائب فترة الحرب آملاً ان يحيا في عالم ما بعد الحرب حياة سعيدة تستعيد فيها البلاد استقلالها وتضمن حرية افرادها ويوفر لها قوتها . وتختار الاكثرية فيها الطريقة التي تلائمها في الحكم والهيئة التي تدير شئونها ادارة ديمقراطية منبثقة عن مجالس منتخبة بمحض ارادتها .

ولكن الوضع استمر على ما كان عليه بعد انتهاء الحرب بالرغم من ازدياد الوعي الشعبي بل اخذت تنمو بذور الفساد بقياس واسع فكوفحت الاحزاب الناشئة وصحافتها أشد المكافحة واتخذت من القضاء وسيلة لمحاربتها ومحاكمة صحافتها ، وفقد القضاء استقلاله نتيجة تدخلات السلطة التنفيذية المستمرة في اعماله ، واخذ اسلوب الحكم يتحول الى نظام بوليسي لهدر الحريات العامة والخاصة وخلق جوراهبي .

وقالت الاحزاب ان الاصلاح يبدأ بتعديل القانون الاساسي الحالي على ان يشمل التعديل المطلوب النص الذي ادخل على القانون الاساسي سنة ١٩٤٣ ، على ان يكون ذلك تمهيدا لاعادة بناء الحياة النيابية على اسس سليمة وفي مقدمتها الاخذ بمبدأ الانتخاب المباشر . ان الشعب بحاجة الى تشريع يتضمن استقلال القضاء والى مجلس دولة لحماية المواطنين من عبث السلطة التنفيذية . ويريد الشعب اصلاحاً جذرياً وذلك بالغاء الاقطاع وتحديد الملكية الزراعية ، وفرض الضرائب التصاعدية ، وتحرير الاقتصاد الوطني من الاستغلال والسيطرة الاجنبية وتأميم المشاريع التي تتصل بالخدمات العامة . ويريد الشعب العراقي جلاء كل قوة اجنبية عن بلاده والتحرر من معاهدة ١٩٣٠ . ويرفض كل نوع من انواع الدفاع المشترك بل يريد ان يعلن حيادية تجاه التكتلات الدولية .

ثم عقد مؤتمر البلاط في ٢ تشرين الثاني ١٩٥٢ . قال احد رؤساء الاحزاب السياسية ان الاسباب التي ادت الى الانقلاب في مصر موجودة في العراق واذا كانت العوامل متشابهة فلا بد ان تكون النتائج واحدة ، والقضية قضية زمن اذا لم تدارك الامر ونقوم بالاصلاحات بصورة جدية في العراق .

وقفت الاوساط المعارضة في العراق مؤيدة مصر بعد ان عقدت صفقة الاسلحة مع الاتحاد السوفيتي وحاولت بناء السد العالي واممت شركة قناة السويس . وبصفة خاصة عندما حدثت الاعتداء الثلاثي الاسرائيلي - البريطاني - الفرنسي على مصر في خريف ١٩٥٦ .

تشجع بعض ضباط الجيش العراقي بما حدث في مصر واخذوا يعملون على استكمال تحرير العراق من النفوذ البريطاني وتقويض النظام الملكي والقضاء على الامير عبدالاله ونوري السعيد وبعد الاعتداء الثلاثي بقليل شرعت اللجنة العليا للضباط الاحرار العراقيين بتنظيم الضباط وادى ذلك الى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق .

المبحث الثالث

الاعتداء الثلاثي على مصر وصداه في العراق

رغبت الحكومة في عهد الثورة اقامة السد العالي في اسوان لزيادة الاراضي الصالحة للزراعة فطلبت الى بنك التعمير الدولي ان يساهم في تمويل هذا المشروع فوافق ، كما وافقت حكومتا الولايات المتحدة وبريطانيا على الاسهام في ذلك . ولكن لما عقدت مصر صفقة السلاح مع الاتحاد السوفيتي سحب بنك التعمير الدولي عرضه بالاسهام في ٢٤ تموز ١٩٥٦ . وفي اليوم التالي سحبت الحكومتان الاميركية والبريطانية ما عرضناه . ردا على هذه المواقف قررت الحكومة المصرية تأميم شركة قناة السويس في ٢٦ تموز ١٩٥٦ الاستفادة من واردات الشركة في بناء السد العالي وقررت تعويض حملة "سهم الشركة" .

غضبت الحكومتان الاميركية والبريطانية على القرار المصري واعتبرته تهديدا للملاحة في قناة السويس وجمدتا الارصدة المصرية في البنوك الاميركية والبريطانية وفعلت فرنسا مثل ذلك . ثم جرت محادثات بريطانية واميركية لايجاد حل لهذه المشكلة فلم تصل الى نتيجة .

تأمرت الحكومتان البريطانية والفرنسية (وكانت فرنسا غاضبة على مصر لمساعدتها الحزائر ضدها) مع اسرائيل لمهاجمة مصر . وفي ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٦ شنت اسرائيل هجوما على الاراضي المصرية ، ثم تدخلت الحكومتان البريطانية والفرنسية وطلبتا من مصر واسرائيل سحب جيوشهما الى مسافة عشرة اميال من قناة السويس والسماح لقواتهما بالدخول الى بور سعيد والاسماعيلية والسويس ، فان رفضت مصر فستدخلها الجيوش البريطانية والفرنسية بالقوة خلال اثنتي عشرة ساعة ، رفضت مصر ذلك فهاجمت الطائرات الانكليزية باخرة مصرية في قناة السويس واغرقتها فتمعلت الملاحة في القناة . ثم اخذت الجيوش البريطانية والفرنسية والاسرائيلية

تهاجم المدن المصرية من الجو والبحر دون موافقة مسبقة من الولايات المتحدة . وقد قاتلت مصر في بورسعيد قتالا شديدا .

تدخلت الامم المتحدة وطلبت من المقاتلين ايقاف اطلاق النار . وفي الوقت نفسه اشتدت المعارضة داخل بريطانيا ووقف حزب العمال المعارض ضد حكومة المحافظين داخل البرلمان وخارجه وتدخل الاتحاد السوفيتي وانذر بريطانيا بمهاجمتها بالصواريخ . وتدخلت الولايات المتحدة ضد المعتدين وطلبت وقف اطلاق النار .

غضبت البلاد العربية على هذا العدوان . نسف السوريون انابيب النفط العراقي المار ببلادهم واعطب الاردنيون القسم الممتد من هذه الانابيب في اراضيهم . اواقف السعوديون تموين البواخر الفرنسية والبريطانية بالنفط ، واعلنت الحكومة الليبية انها تمنع في اتخاذ الاراضي الليبية مراكز تجمع للهجوم على مصر .

وفي العراق رحب الشعب العراقي بتأميم قناة السويس . وكان الملك فيصل الثاني ونوري السعيد رئيس الوزارة العراقية في لندن يوم اعلان التأميم وكانا يتناولان طعام العشاء على مائدة انطوني ايدن رئيس الوزارة البريطانية . وقد شك بعض العراقيين في ان نوري السعيد كان متآمرا مع الانكليز او على أقل تقدير على علم سابق بقرار الهجوم ، وان الحكومة العراقية اعتقدت انه قد آن اوان زوال نظام مصر ، وكانت تنتظر الاخبار من ساعة الى اخرى عن استسلام مصر وسقوط الحكم المصري .

اعلنت الحكومة العراقية الاجكام العرفية في جميع انحاء العراق احتياطا للطوارئ ، واستعدادا لما قد يقوم به الشعب العراقي في مساندة مصر من مظاهرات واضطرابات . حاولت دول حلف بغداد تضليل الرأي العام في الوطن العربي فعمدت اجتماعا في طهران استنكر العدوان الثلاثي . وعقد ملوك العرب في بيروت اجتماعا طالبوا فيه بتنفيذ قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة الخاصة بوقف القتال وسحب القوات المعتدية من الاراضي المصرية .

وعقدت دول حلف بغداد اجتماعا آخر في بغداد واكدت على مقررات اجتماعي طهران وبيروت ، وقررت اتخاذ جميع الاجراءات الضرورية لمواجهة سخط شعوب الشرق الاوسط . على اثر وقوع الاعتداء الثلاثي على مصر قطعت مصر علاقاتها السياسية مع بريطانيا وفرنسا كما قطعت المملكة العربية السعودية وسوريا علاقاتهما مع الدولتين المذكورتين . اما العراق فقد قرر قطع علاقاته مع فرنسا وحدها . وتظاهرت الحكومة العراقية بالدعوة المذكورة الى ازالة الخطر الاسرائيلي من الوجود وبلغت الامم المتحدة بذلك .

تظاهر طلاب الكليات والمعاهد العالية والمدارس الثانوية والمتوسطة في بغداد واصطدموا

برجال الامن في اليوم الثاني والثالث من تشرين الثاني ١٩٥٦ ، وقتل تلميذان وفتاة صغيرة ، وتكرر ذلك . ولذلك قررت وزارة المعارف تاجيل الدراسة في الكليات والمعاهد العالية والمدارس الثانوية والمتوسطة والمدارس الصناعية والتجارية والفنون البيئية ودور المعلمين والمعلمات والدورات التدريبية في بغداد .

وفي ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٦ قامت مظاهرة في النجف اشترك فيها رجال الدين . وفي اليوم الرابع والعشرين قامت مظاهرة طلابية وهاجمت الشرطة احدى المدارس وادى ذلك الى جرح اثنين واربعين طالبا وتوفي احد الطلاب ، كما قتل طالب آخر في مدرسة اخرى وخمسة من الاهلين . اضربت المدينة اسبوعا كاملا وتدخلت الشرطة وقتل اثنان وحدثت مصادمات اخرى وابق علماء النجف والمحامون محتجين ، وكان رد فعل في بغداد شديدا فاضربت . وقامت مظاهرة يوم ٢٨ تشرين الثاني قاومتها الشرطة فقتلت طفلا . ووقع مثل ذلك في جميع انحاء العراق من ابرزها ما حدث في الحبي في ١٣ كانون الاول وحدثت معركة بين الاهلين والشرطة فقتل البعض واعتقل البعض الآخر ، ثم جرت محاكمة الموقوفين امام المجلس العرفي فحكم على شخصين بالاعدام ونفذ فيهما وعلى الآخرين بالسجن مددا مختلفة .

طلب بعض الساسة في بغداد عقد اجتماع لنصرة مصر ، ولكن رفض طلبهم قم اعتقلت الحكومة زعماء المعارضة في بغداد واحالتهم الى المجلس العرفي فحكم في ١٩ كانون الاول ١٩٥٦ على كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي بالحبس ثلاث سنوات وعلى محمد صدق شنشل وفائق السامرائي بالمراقبة لمدة سنة وابعدا الى المنفى وعلى حسين جميل وسامي باش عالم بكفالة شخص ضامن بمبلغ خمسة الاف دينار لمدة سنة . وابعدت الحكومة اربعة من اساتذة جامعة بغداد الى بنجوين ثم الى تكريت .

واستنكرت الهيئات السياسية والتعليمية في العراق العدوان الثلاثي على مصر وشجبت مواقف وزارة نوري السعيد من العدوان واساليبها التي ركزت اليها في محاربة المستنكرين لهذا العدوان ولما لم تكن في البلاد احزاب سياسية تستطيع ان تعبر عن مشاعر الشعب العراقي ولم تكن هناك صحف حرة تتمكن من نشر ما يعبر عن عواطف الاهلين اضطر الناس الى مخاطبة الملك مباشرة بعرائض مثل عريضة السياسيين وعريضة اساتذة جامعة بغداد وعريضة نقيب المحامين وعريضة رؤساء الوزارات والاعيان والنواب السابقين .



الفصل الثاني

جبهة الاتحاد الوطني عام ١٩٥٧

في ١٢ مايس ١٩٥٤ قبيل اجراء انتخابات مجلس النواب في صيف ١٩٥٤ اتفق الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال والحزب الشيوعي وانصار السلام وبعض المستقلين على ميثاق وطني لخوض الانتخابات وقد اتفق على ان تكون الجبهة الوطنية المنبثقة مقتصرة على الانتخابات وليست دائمية . وقد فاز من مرشحي الجبهة احد عشر نائبا .

وفي عهد وزارة نوري السعيد الثانية عشرة سحبت اجازة الحزب الوطني الديمقراطي . وبعد صدور مراسيم تلك الوزارة الستة سحبت اجازة حزب الاستقلال وقد عارض قادة الحزبين بعد حلهمما ، وزارة نوري السعيد وحلف بغداد . وتعاون الفريقان في تقديم المذكرات الى رئيس الوزراء والملك في المناسبات السياسية المهمة . ثم اتفق قادة الحزبين على تكوين حزب واحد واتفقوا على ان يكون منهاج الحزب مختصرا ومحتويا على النقاط المشتركة بين الطرفين ، واتفقا على ان يبقى هذا الحزب قائما ما دامت الاوضاع السيئة في البلاد موجودة حتى اذا تغير الوضع وزاوت الصعوبات امام العمل الحزبي المنظم عاد كل حزب الى سابق عهده . واتفقا على ان تكون الهيئة المؤسسة للحزب مؤلفة من عشرة اشخاص خمسة من الحزب الوطني الديمقراطي وخمسة من حزب الاستقلال . وفي ١٦ حزيران ١٩٥٦ تقدموا بطلب الى وزارة الداخلية لتأسيس حزب المؤتمر الوطني ولكن وزارة الداخلية ردت الطلب .

ولما عقد حلف بغداد واشتد خطره على كيان البلاد العربية وعلى الحريات العامة والاصلاح الداخلي اتصل في اواخر ربيع ١٩٥٥ بعض المستقلين والشيوعيين بكامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي لغرض تكوين جبهة وطنية موحدة وفي الوقت نفسه جرت اتصالات بالجماعات الاخرى مثل حزب الاستقلال وحزب البعث خلال ١٩٥٥ - ١٩٥٦ . وفي ٣ حزيران ١٩٥٥ كتب كامل الجادرجي مذكرة حول الموضوع قال فيها (١) ان العناصر اليسارية بحاجة ماسة الى مرجع يقره اليساريون ويرتضيه الوطنيون من مستقلين وغيرهم ، وكان يقصد نفسه بالمرجع (٢) وابدى فيها مآخذة على الشيوعيين مثل جر اطراف الجبهة الى اوضاع ووقائع لم يكونوا قد فكروا بها اصلا ولم يكونوا قد اتفقوا عليها قبلا او اتباع سياسة 'لامر الواقع' (٣) وذكر ان وحدة العناصر اليسارية والوطنية والمستقلة وغيرها غير مستحيلة اذا تخلى الشيوعيون عن فكرة تزعم الغير (٤) وقال

انه يجب ان لا تكون عبارة المرحلة التاريخية التي يرددها الشيوعيون موضوع بحث مطلقا (٥) وطالب ببذل الجهود لازالة الاوهام السائدة بصفة عامة لدى الرأى العام بان اليساريين او التقدميين غير قوميين وانهم لا يهتمون بالقومية العربية .

كل هذه المقدمات منذ ربيع ١٩٥٤ حتى اواخر سنة ١٩٥٦ هيأت الجو للتفاهم بين المعارضين . ثم كان للاعتداء الثلاثي على مصر ولحوادث العراق المؤيدة لمصر اثرها في تكوين جبهة الاتحاد الوطني من الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي وحزب البعث وحزب الاستقلال والمستقلين . وقد تابعت اجتماعات ممثلي الاحزاب الاربعة في اوائل عام ١٩٥٧ حتى قامت في شباط بصورة سرية اللجنة الوطنية العليا لجبهة الاتحاد الوطني التي ضمت الاحزاب المذكورة وبعض المستقلين .

أصدرت هذه اللجنة بيانها الاول في ٩ آذار ١٩٥٧ جاء فيه :

اجتمع الوطنيون وتدارسوا الاوضاع الداخلية والخارجية وثبتوا الاهداف التي تعتبر في هذه المرحلة نقطة ابتداء لتحقيق الحرية والاستقلال للشعب العراقي والسير به في فوكب الامة العربية التحررى . وقد حددت اللجنة الاهداف الوطنية الكبرى كما باتي :-

- ١ - تنحية وزارة نوري السعيد وحل المجلس النيابي .
- ٢ - الخروج من حلف بغداد وتوحيد سياسة العراق مع سياسة البلاد العربية المتحررة .
- ٣ - مقاومة التدخل الاستعماري بشتى اشكاله ومصادره وانتهاج سياسة عربية مستقلة اساسها الحياد الايجابي .
- ٤ - اطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية .
- ٥ - الغاء الادارة العرفية واطلاق سراح السجناء والمعتقلين والموقوفين السياسيين واعادة المدرسين والموظفين والمستخدمين والطلاب المفصولين لاسباب سياسية .

اقرت جبهة الاتحاد الوطني مبادئ اساسية في التنظيم منذ بداية عام ١٩٥٧ . فتكونت للجبهة قيادة سياسية باسم "اللجنة الوطنية العليا" تضم ممثلا من كل حزب من احزاب الجبهة وتكونت قيادة تنفيذية باسم "اللجنة التنفيذية العليا" تضم ممثلا واكثر من كل الاطراف الحزبية ويجوز ضم عناصر وطنية غير حزبية اليها ومهمة هذه اللجنة رسم الخطط ومراقبة تنفيذها طبقا لقرارات اللجنة الوطنية التي تشمل القطر بأسره وتشرف كذلك على الطبع والتوزيع والاتصال باللجان الاخرى في بغداد وسائر الالوية .

وقد اصدرت اللجنة العليا بعد ذلك بيانات عديدة بشكل مناشير ، مثل البيان الذي نشرته في ٢٥ نيسان ١٩٥٧ حول مؤامرات الاستعمار وعملائه في الاردن ، والبيان الذي نشرته في الاول من تشرين الاول ١٩٥٧ في عهد وزارة علي جودت الايوبي الثالثة التي خلفت وزارة نوري السعيد الثالثة عشرة . وطالبت في البيان بعودة الحياة الحزبية وحل المجلس النيابي واطلاق سراح السجناء واعادة الطلاب والمدرسين والموظفين المفصولين واقامة علاقات دولية على اساس من احترام السيادة .





الفصل الثاني

وحدة مصر وسوريا عام ١٩٥٨

كانت سوريا منذ اوائل القرن العشرين محور الحركة القومية التي تهدف الى تحقيق الوحدة العربية . ولما سقط السلطان عبد الحميد الثاني واقيم الحكم الدستوري واستولى الاتحاديون على الحكم في ١٩٠٩ ، حاول قادة العرب من السوريين والعراقيين اقامة نظام حكم اللامركزية في البلاد العربية ضمن الامبراطورية العثمانية . عقد بعض رواد القومية العربية المؤتمر العربي الاول في باريس سنة ١٩١٣ لهذا الغرض . ثم نشبت الحرب العالمية الاولى وتولت جمعية العربية الفتاة السورية قيادة الحركة القومية من اجل الاستقلال والوحدة وتعاونت مع شريف مكة الحسين بن علي الذي اجرى مفاوضات مع بريطانيا لتحقيق اهداف العرب . وقد اتفق مع بريطانيا على اقامة دولة عربية مستقلة تضم العراق وسوريا (اى سوريا الحالية ولبنان والاردن وفلسطين) والحجاز وشبه الجزيرة العربية عدا عدن . ثم اعلن تورته سنة ١٩١٦ على الدولة العثمانية وحارب الى جانب الحلفاء . ولكن الحلفاء غدروا ونقضوا عهودهم واقاموا كيانات كثيرة ضعيفة ، فوضعوا العراق وفلسطين والاردن تحت الانتداب البريطاني وسوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ، واقام الاستعمار الغربي حدودا مصطنعة فيما بينها .

في خلال فترة ما بين الحربين حاولت هذه الاقطار نيل الاستقلال وتحقيق الوحدة فيما بينها ، ولكن نال بعضها استقلالا مقيدا ضمن كيانات ضعيفة وقد طرحت مشاريع عديدة لتكوين وحدة عربية تحت اسماء مختلفة مثل سوريا الكبرى والهلال الخصيب تحت رعاية ونفوذ بريطانيا بصفة عامة . اما مصر فقد وضعت تحت الحماية البريطانية منذ ١٩١٤ وبعد الحرب جاهدت لنيل استقلالها فحصلت على استقلال مقيد .

في ١٩٤٨ التقى العرب على صعيد فلسطين وادركوا بصورة ملموسة ان قوتهم ومقارعة الاستعمار الغربي والصهيونية تكمن في استكمال استقلالهم وتحقيق وحدتهم . ثم اشتد الصراع على سوريا ، وفي اواخر ١٩٥٧ اشتد اضطراب الوضع في سوريا وخشي الساسة العرب القوميون من تدخل دول حلف بغداد في شؤونها الداخلية وربما ضمها الى العراق بحجة تعرضها الى الخطر الشيوعي .

ولذلك رأى الساسة وضباط الجيش القوميون في سوريا ، واكثرهم من البعثيين انه لا يمكن

انقاذ سوريا من الاخطار المحدقة بها الا باقامة وحدة سوريا مع مصر . وفي اواخر ١٩٥٧ واولئ
١٩٥٨ جرت اتصالات بين هؤلاء الساسة والضباط السوريين وبين جمال عبد الناصر رئيس
جمهورية مصر واعوانه لغرض تحقيق الوحدة سريعا . وبسبب الظروف القائمة حينذاك واستجابة
لحماسة القوميين وخوفا من ضياع الفرصة التاريخية وافق المصريون ، بعد تردد ، على طلب السوريين
بشرط ان يجرى استفتاء في القطرين حول توحيد البلدين في جمهورية واحدة . بايع السوريون
(وفي مقدمتهم شكرى القوتلي رئيس الجمهورية) جمال عبد الماصر رئيس جمهورية مصر لزعامة
الدولة الجديدة ، واعلنوا قيام الجمهورية العربية المتحدة (من مصر وسوريا) في الاول من شباط
١٩٥٨ .

في ٢١ شباط ١٩٥٨ جرى في آن واحد في مصر وسوريا استفتاء المواطنين حول سؤالين

(١) هل توافق على توحيد مصر وسوريا في جمهورية عربية متحدة (٢) هل توافق على ان
يكون جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية العربية المتحدة . كانت نتيجة الاستفتاء فـي كل القطريين ما يشبه
الاجماع . وصار شكرى القوتلي رئيس الجمهورية السورية مواطنا عاديا في الجمهورية الجديدة
واطلق عليه لقب ' المواطن الاول ' . اعتبرت مصر الاقليم الجنوبي واعتبرت سوريا الاقليم الشمالي
في الجمهورية الجديدة .

استشر الشعب العربي في مصر وسوريا والعراق وسائر الاقطار العربية بقيام الوحدة بين
مصر وسوريا واعتبروها حدثا قوميا تاريخيا . واعتبر القوميون الدولة الجديدة نواة لوحدة عربية
شاملة .

الاتحاد العربي

اما العائلة المالكة الهاشمية العراقية والاردنية والطبقة الحاكمة في العراق والاردن فقد قابلت
اعلان الوحدة بين مصر وسوريا بهجوم شديد وخشيت عاقبة التطورات القومية على كياناتها ،
واضطرب الامير عبد الاله بصفة خاصة . منعت الحكومة العراقية ارسال برقيات التهنية المرسلة
من الساسة العراقيين الى دمشق والقاهرة . وقمعت مظاهرات الاحتجاج التي قام بها الطلاب ،
ولم يسمح رئيس مجلس النواب لاعضاء مجلسه بارسال برقيات التأييد والتهنئة بهذا الحدث
القومي .

لم يعترف العراق بقيام الجمهورية العربية المتحدة بل طلب من دول حلف بغداد عدم
الاعتراف بها ولكنها لم تستجب لطلب العراق . واما ملك الاردن فقد ارسل وزير بلاطه
الى بغداد يحمل رسالة الى ملك العراق يدعوه فيها للتوجه مع بعض الوزراء الى عمان ،

للنظر في عواقب الحدث . وفي ١١ شباط ١٩٥٨ ذهب ملك العراق مع بعض الوزراء ورئيس اركان الجيش ورئيس الديوان الملكي . وفي اليوم التالي التحق بهم عبد الاله ، وهناك توصل الطرفان في ١٤ شباط الى اعلان الاتحاد العربي الهاشمي بين العراق والاردن ، وكان ذلك ردا على قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا في اول شباط . قابل الشعب العربي والواسط القومي قيام الاتحاد العربي بالاستتكار واعتبرته مفرقا للصف العربي .

جاء في اتفاق الاتحاد العربي انه سيكون مفتوحا للدول العربية الاخرى التي ترغب في

الانضمام اليه : وان يحتفظ كل دولة بشخصيتها المستقلة وسيادتها على اراضيها ونظام الحكم فيها وتبقى المعاهدات والمواثيق القديمة مرعية ، وتنفذ اجراءات الوحدة بين الدولتين في السياسة الخارجية والجيش وازالة الحواجز الكمركية وتوحيد القوانين الكمركية وتوحيد مناهج التعليم والنقد والسياسة المالية والاقتصادية ، ويكون علم الثورة العربية علم الاتحاد وعلم الدولتين وتتولى شئون الاتحاد حكومة اتحادية مؤلفة من مجلس تشريعي وسلطة تنفيذية ويكون ملك العراق رئيسا لحكومة الاتحاد وفي حالة غيابه يكون ملك الاردن رئيس حكومة الاتحاد ، ويكون مقر حكومة الاتحاد بصورة دورية في بغداد لمدة ستة اشهر من السنة وفي عمان لمدة ستة اشهر اخرى . وتضع حكومة الاتحاد دستورا للاتحاد وبعدها دستور كل من الدولتين الى المدى والحدود التي تقتضيها احكام دستور الاتحاد .

حاول نوري السعيد اقناع امير الكويت ، قبل نيل استقلاله عن بريطانيا ، بانضمام بلاده

الى الاتحاد العربي للاستفادة من امكانياتها المالية لدعم الاتحاد ولكن بريطانيا قالت انها توافق على دخول الكويت في الاتحاد العربي بعد حصوله على استقلاله . الا ان قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق قضى على الاتحاد العربي نفسه فقد انسحب العراق من الاتحاد فسي اليوم الثاني للثورة .



الفرق الثوري

ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

ينتمي اكثر ضباط الجيش العراقي ولا سيما الصغار منهم الى الطبقة المتوسطة والطبقة تحت المتوسطة من الشعب العراقي ، وينتمي الجنود على الاغلب الى طبقة الفلاحين والعمال ، ويشترك اكثرهم الشعب في آلامه وآماله ، وكانوا يواصلون الاطلاع على ما ينشر وعلى الحوادث السياسية . وقد حاز في نفوسهم ما حدث في العراق منذ الحرب العالمية الثانية وفشل الحرب العراقية - البريطانية سنة ١٩٤١ . وزاد الامم حدث في فلسطين حين فرضت بريطانيا والولايات المتحدة الكيان الصهيوني على المنطقة العربية ولما قامت ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ في مصر تشجع الضباط العراقيون وصمموا على اقامة تنظيم للضباط الاحرار العراقيين مشابه لتنظيم الضباط الاحرار المصريين ، وشرع بعضهم فعلا بالاتصال ببعض الاخر لهذا الغرض . ولما حدثت انتفاضة ١٩٥٢ في العراق رغب بعض الضباط في تحقيق رغبات الشعب العراقي في ايجاد الحكم الصالح والقضاء على عبد الله ونوري السعيد وانصارهما وعلى النفوذ البريطاني والاميركي في العراق . ولما وقع العدوان الثلاثي على مصر في ١٩٥٦ الف بعض الضباط اللجنة العليا للضباط الاحرار لتشرف على تنظيم الضباط الاحرار المعارضين للنظام القائم .

حوافر التنظيم :

يمكن تلخيص حوافر التنظيم ودوافعه بالنقاط التالية :

- ١ - طموح بعض الضباط للوصول الى السلطة كما فعل الضباط المصريون .
- ٢ - اعتناق هؤلاء الضباط فكرة تحقيق الاصلاح السياسي والاجتماعي بعمل عسكري . وقد ادركوا ان الاحزاب والعمال والفلاحين والطلاب لا يستطيعون اسقاط العهد الملكي القائم وان الجيش وحده هو القادر على ذلك .
- ٣ - تشجع اكثر الضباط بالروح القومية ورغبتهم في تحقيق الوحدة العربية ، وقد غضبوا من موقف الحكومة العراقية من العدوان الثلاثي على مصر .
- ٤ - سخط الضباط من موقف الحكومة العراقية من حرب فلسطين ١٩٤٨ .
- ٥ - حلف بغداد الذي كبل استقلال العراق بالقيود .

بداية التنظيم :

بعد ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ المصرية باسابيع قليلة فاتح الضابط رجب عبد المجيد زميله .
رفعت الحاج سري بموضوع تنظيم للضباط الاحرار يعمل بصورة سرية ، ثم اتصل هذان بضابط
آخرين انضموا اليهما من اجل القيام بعمل عسكري لانقاذ الشعب من الاوضاع السيئة . وقد
استمروا بالاتصالات حتى اواخر سنة ١٩٥٦ .
اللجنة العليا :

بعد العدوان الثلاثي على مصر في ١٩٥٦ اشتد غضب بعض الضباط الاحرار من الحكم
العراقي ، فعقد في كانون الاول ١٩٥٦ ثمانية من الضباط اجتماعا في دار الرائد الطيار المتقاعد
محمد سبع لتأليف اول هيئة عليا تشرف على تنظيم الضباط الاحرار وهم : رجب عبد المجيد
وناجي طالب ومحسن حسين الحبيب وصبيح علي غالب وعبد الكريم فرحان ومحيي الدين
عبد الحميد ووصفي طاهر ومحمد سبع . وكان من المقرر ان يحضر هذا الاجتماع عبد الوهاب
الامين ولكنه تغيب فتلوا اليه ما دار في الاجتماع وانضم الى الهيئة العليا . وفي الاجتماع نفسه
اقترح ضم رفعت الحاج سري الى اللجنة العليا ولكنه اعتذر ولم يحضر اجتماعاتها بعد ذلك .
ثم انضم اليهم طاهر يحيى وعبد الرحمن عارف . واخيرا اتفقوا على ضم عبد الكريم قاسم في
نيسان ١٩٥٧ ، وهذا جاء بعبد السلام عارف الى الاجتماع التالي ورشحه للعضوية فوضع اللجنة
العليا امام الامر الواقع فوافقت على ضمه بسبب سرية العمل . وكان آخر من انضم عبد الوهاب الشواف
في اواسط ايار ١٩٥٨ . وبذلك صار عدد اعضاء اللجنة العليا اربعة عشر ضابطا عدا رفعت
الحاج سري .

كيفية التنظيم :

في الاجتماع الاول للجنة العليا للضباط الاحرار تعاهدوا على العمل ضد الحكم العراقي
القائم واقسموا يمين الاخلاص للتنظيم والوطن . وقد كتبوا صيغة القسم على ورقة صغيرة ، وبعد
اداء اليمين اتفقوا على تمزيقها على ان لا يستعملوا الكتابة في اعمالهم بل ان يعتمدوا على الكلام
الشفهي . واتفقوا على نظام الخلايا في تنظيم الضباط الآخرين الذين يرتبطون بهم ، وكل خلية
مؤلفة من ثلاثة او اربعة او خمسة ضباط يتصلون بالخلايا الاخرى او باللجنة العليا بوساطة احد
الضباط . وقامت اللجنة العليا بتكوين لجان لمعالجة بعض القضايا مثل لجنة الخطط ولجنة

الدعاية والتنظيم ولجنة جمع المعلومات واللجنة المالية . وكانت هناك لجنة وسطية (لجنة الضل) . لتحل محل اللجنة العليا عند الضرورة والطوارئ .

بحثت اللجنة العليا موضوع رئاسة اللجنة فاختير محيي الدين عبد الحميد رئيساً بصفته اقدم الضباط واعلاهم رتبة عسكرية ، ولما انضم عبد الكريم قاسم اختير رئيساً بصفته اقدم الضباط واعلاهم رتبة عسكرية ايضاً ، وقد اختير كمجرد رئيس لادارة الاجتماعات وليس كزعيم للحركة او للثورة او للبلاد . وانتخبت اللجنة العليا رجب عبد المجيد سكرتيراً لها ، ويعتبر لولب الحركة كلها .

اتفق اعضاء اللجنة العليا على التمسك بالسرية التامة ، وكانت لقاءاتهم تتم في دار احدهم كلما سنحت الفرصة وحضروا الى بغداد وهم يتظاهرون كأن اللقاء عادية او وليمة طعام وقلما حدث ان حضر جميعهم في اجتماع واحد بل كان يحضر البعض منهم حسب الظروف واتفقوا على عدم كتابة اسماء الضباط الاحرار الداخلين في التنظيم في جميع انحاء العراق ، وهم يمثلون كل صنوف الجيش ومن مختلف الرتب . وقد بلغ عدد الضباط الاحرار ٢٠٣ . ضباط .

المقررات والمبادئ :

١ - لم تسجل اللجنة العليا محاضرات لان اعضاءها اتفقوا على عدم كتابة شيء . ولكن ظهر بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ان الاعضاء ركزوا على نقاط قليلة اهمها :

- ١ - اسقاط النظام الملكي القائم باية وسيلة واقامة النظام الجمهوري .
- ٢ - اقامة النظام الجمهوري على اساس الديمقراطية البرلمانية وضمان الحرية وتحقيق المصالح الوطنية واحترام حقوق الانسان المنصوص عليها في الاعلان العالمي لحقوق الانسان .
- ٣ - تحويل الهيئة العليا للضباط الاحرار بعد الثورة الى 'مجلس قيادة الثورة' مع جواز ادخال اعضاء آخرين فيه .

٤ - قيام فترة انتقالية تشكل فيها حكومة مدنية يساندها ويشرف عليها مجلس قيادة الثورة ويجب ان بنال منهاجها وقراراتها موافقة هذا المجلس .

٥ - عدم دخول اى ضابط كوزير في الحكومة المدنية وعدم قبول الضابط مركزاً عالياً في الجيش او في الحكومة المدنية دون موافقة مجلس قيادة الثورة .

٦ - عدم جواز انتماء الضباط الى الاحزاب ، بل يجب ابعاد الحزبية عن الجيش .

٧ - اقامة مجلس سيادة ثلاثي لرئاسة الجمهورية الى ان يتفق على اجراء انتخاب مجلس وطني خلال فترة الانتقال ويوضع دستور وينتخب رئيس للجمهورية .

٨ - عودة اعضاء مجلس قيادة الثورة الى ثكناتهم بعد انتهاء فترة الانتقال . ومن يريد الاشتغال

بالسياسة عليه ان يستقيل من الجيش .

٩ - بحث اعضاء اللجنة العليا مصير عبد الاله ونورى السعيد والملك فيصل الثاني ولم يتوصلوا

الى قرار ولكن بعضهم اقترح قتلهم .

١٠ - بحثوا احتمال تدخل دول ميثاق بغداد وسألوا بعض الساسة العراقيين وارسلوا يسألون

جمال عبد الناصر فأجابهم باحتمال عدم التدخل خاصة اذا قضي على نوري السعيد

وعبد الاله لان التغيير الذي سيتم يعتبر حدثا داخليا .

١١ - اتفقوا على ضرورة اجراء اصلاحات ، واستعملوا تعابير عامة مثل الاصلاح الزراعي

والقضاء على الاقطاع الذي كان عماد نظام الحكم الملكي وذلك على غرار ما جرى في

مصر وقرروا ان يشمل الاصلاح القضاء على الفقر والجهل والمرض .

١٢ - تدعيم الجيش والقوات المسلحة .

١٣ - اتباع سياسة الحياد الايجابي بين المعسكرين الشرقي والغربي ، والتمسك بمبادئ

مؤتمر باندونغ وميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الامم المتحدة .

اما معالجة الموقف من حلف بغداد فقد تركت للحكومة المدنية القادمة .

١٤ - بحثوا موضوع ارتباط الدينار العراقي بالجنيه الاسترليني وموضوع عائدات النفط .

١٥ - تصفية القواعد الاستعمارية والقضاء على النفوذ البريطاني السياسي والعسكري .

١٦ - قيام اية جماعة عسكرية منهم تواتيها الظروف باحتلال بغداد وعلان الثورة ويكون

ذلك ايدانا بان يسيطر الضباط الاحرار على وحداتهم في جميع انحاء العراق ويأتوا

لمساعدة الجماعة التي قامت بالثورة .

١٧ - اما موضوع الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة ، فبالرغم من تعلق الضباط الاحرار

عاطفيا بتلك الجمهورية الى انهم لم يتخذوا قرارا واضحا بشأن الانضمام القوي بل

تركوا ذلك للحكم المقبل . ولكن اذا هددت القوات الرجعية العراقية او الدول الاجنبية

ثورتهم فحينئذ يصبح انضمام العراق الى الجمهورية العربية المتحدة ضروريا لحماية

الثورة وانجاحها .

الاتصال بخارج التنظيم :

بعد تكوين اللجنة العليا للضباط الاحرار واختيار رجب عبد المجيد سكرتيرا لها اتفق

الاعضاء على ان يكون الاتصال بالساسة المدنيين مقصورا على رجب وحده . وقد اتصل رجب

فعلا بمحمد صديق شنشل احد قادة حزب الاستقلال ولكن هذا القرار لم يحترمه عبد الكريم

قاسم فقام باتصالات عديدة مع الحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي عن طريق رشيد

مطلق . واتصل التنظيم بجمال عبد الناصر بواسطة محمد صديق شنشل واتصل عبد الكريم قاسم بجمال عبد الناصر عن طريق حسين جميل . أما حزب البعث العربي الاشتراكي فقد اتسع نشاطه بين صفوف العسكريين وكثان له اتصال باخبار تنظيم الضباط الاحرار وموعد الثورة لذلك كانت منظماته على أهبة الاستعداد لاساندها

محاولات سابقة لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ :

كان بعض اعضاء اللجنة العليا مندفعاً ومتسرعاً يريد تنفيذ الثورة بسرعة مثل عبد السلام عارف وعبد الوهاب الشواف . وكان البعض الاخر مترناً لا يريد التسرع والتهور في تنفيذ الثورة . وقد جرت محاولات لتفجير الثورة اشهرها :

١ - محاولة ٦ كانون الثاني ١٩٥٨ في يوم عيد الجيش . وقد طرحت خطتان للتنفيذ الاولى طرحها عبد الكريم قاسم وتقول برمي المتفجرين والملك بالقنابل وقد رفضت لانها غير عملية . والخطبة الثانية عرضها ناجي طالب وتقول بالتنفيذ قبل يوم استعراض الجيش وذلك بالاستفادة من وجود القطعات المستعرضة في بغداد ومن حركة كتيبة الدبابات التي يقودها عبد الرحمن عارف ، ولكن عبد الرحمن عارف اعتذر .

٢ - في ١١ أيار ١٩٥٨ اجريت مناورة في منطقة الرطبة وكان المفروض ان يحضر الثلاثي الحاكم (الملك وعبد الاله ونوري السعيد) ولكن نوري السعيد لم يحضر فلم تنفذ الثورة ، ولكن اسقطت قبلة قرب الملك وجرى تحقيق لم يصل الى اتهام أحد .

٣ - في اليوم التالي ١٢ أيار حين بدأت قوات مناورة الرطبة بالرجوع الى مقراتها توقف اللواء الخامس عشر الذي تحت امره أحمد محمد يحيى في أبي غريب قسرب بغداد ، وكان من المنتظر ان يقوم هذا اللواء بالثورة . وقد تجمع الضباط الاحرار باعداد كبيرة وصاروا يناقشون في الموضوع وحدث خلاف حول امكانية التنفيذ . وجاءت كلمة من عبد الكريم قاسم بان حركتهم على وشك ان تكتشف ونصح بالتأجيل فصرف النظر عن التنفيذ . وقد تزعم هذه المحاولة عبد الوهاب الشواف وعبد الغني الراوى .

٤ - وفي ٢٩ أيار نفسه حاول عبد الغني الراوى تنفيذ خطة كان قد اعدّها وعرضها على عبد السلام عارف وكانت تقتضي بقتل نوري السعيد وعبد الاله والمحافظة على الملك وتأليف حكومة يفرضها الجيش . وكان ذلك في الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس كلية الازكان . ولكن صرف النظر عنها لاحتمال حضور عدد كبير من المدعويين العراقيين والاجانب واعطاء توضيحات كثيرة لا مبرر لها .

في الاسبوع الاول من حزيران ١٩٥٨ تأكد للضباط الاحرار ان اللواء العشرين التابع للفرقة الثالثة في منطقة ديالى سوف يتحرك الى الاردن مارا ببغداد . وكان المقروض ان هذا اللواء يذهب الى الاردن لمساندة الجيش الاردني ضد الكيان الصهيوني . وكان عبد السلام عارف آمراً للفوج الثالث وعبد اللطيف الدراجي آمراً للفوج الاول في هـ ذا الـ والعشرين . وكان عبد الكريم قاسم امراً للواء التاسع عشر التابع للفرقة الثالثة ومقره في معسكر المنصور في لواء ديالى ايضا . اتفق الضباط الاحرار ان هذه هي فرصتهم الاخيرة فاما ان ينفذوا الثورة او عليهم ان يعيدوا النظر في التنظيم كله .

اتفق عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وعبد اللطيف الدراجي على تنفيذ الثورة عند مرور قطعات اللواء العشرين ببغداد ، وعلى التكنم الشديد وعلى ان لا يخبروا حتى ضباط اللجنة العليا خشية تسرب اخبار تنفيذ الثورة واتفقوا على ان يخبر عبد السلام بالموضوع عددا قليلا من الضباط المرتبطين به وتحديد واجباتهم في التنفيذ . وفي مساء الاربعاء التاسع من تموز اجتمع عبد السلام فعلا بعبد الستار عبد اللطيف وجاسم العزاوي وابراهيم جاسم التكريتي واخبرهم بساعة الصفر ، واتفقوا على تقسيم الواجبات ، وعلى ان يقوم وصفي طاهر وابراهيم جاسم التكريتي وابراهيم عباس اللامي بدور الادلاء للقطعات الزاحفة .

كان بعض الضباط الاحرار قد وفروا العتاد اللازم مما يتبقى من المناورات واعدهو لليوم المنتظر للتنفيذ .

اجتمع الضباط الاحرار الثلاثة المنفذون للثورة عبد الكريم قاسم ، وعبد السلام عارف وعبد اللطيف الدراجي قبل تحركهم واطلعوا على صيغة البيان الاول الذي قرأه عبد السلام من دار الاذاعة في الساعة السادسة من صباح يوم الاثنين ١٤ تموز ١٩٥٨ وعلى اسماء اعضاء مجلس السيادة والوزراء والاحالات على القواعد والتعيينات في المناصب الكبيرة العسكرية والمدنية . اتفق الثلاثي المنفذ على تقسيم الاعمال بينهم :

- ١ - يقوم عبد الكريم قاسم ولوائه التاسع عشر بحماية مؤخرة اللواء العشرين الزاحف .
- ٢ - يقوم عبد السلام بالسيطرة على دار الاذاعة وقصر الرحاب مسكن الملك وعبد الاله ودار نوري السعيد والشرطة السيارة . وقد قرأ عبد السلام البيان الاول للثورة بنفسه .

- ٣ - يقوم عبد اللطيف الدراجي باحتلال وزارة الدفاع ودوائر البرق والبريد .
٤ - يقوم عادل جلال (الذى عينه عبد السلام آمرًا للفوج الثاني) باحتلال البلاط الملكي ويكون احتياطًا للواء العشرين .
٥ - يذهب منذر سليم لاحتلال قصر الرحاب واعتقال الملك وعبد الاله .
٦ - يذهب بهجت سعيد ووصفي طاهر الى دار نوري السعيد لاعتقاله .

اختير الفريق الركن نجيب الربيعي رئيسًا لمجلس السيادة وعين محمد مهدي كبة وخالد النقشبندى عضوين في المجلس . وعين عبد الكريم قاسم رئيسًا للوزراء وقائدا عاما للقوات المسلحة وعين عبد السلام عارف نائبًا للقائد العام للقوات المسلحة ونائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للداخلية وعين عبد اللطيف الدراجي بعد ذلك آمرًا للكلية العسكرية . وألفت وزارة ائتلافية تضم عناصر المعارضة .

بسم الله الرحمن الرحيم

البيان الاول للثورة :

ايها الشعب العراقي الكريم :

بعد الاتكال على الله وبمؤازرة المخلصين من ابناء الشعب والقوات الوطنية المسلحة اقدمنا على تحرير الوطن العزيز من سيطرة الطغمة الفاسدة التي نصبها الاستعمار لحكم الشعب والتلاعب بمقدراته لمصلحتهم وفي سبيل المنافع الشخصية .

ايها الاخوان :

ان الجيش هو منكم واليكم وقد قام بما تريدون وازال الطبقة الباغية التي استهزت بحقوق الشعب فما عليكم الا ان تواءموا ، واعلموا ان الظفر لا يتم الا بترصينه والمحافظة عليه من مؤامرات الاستعمار واذنايه ، وعليه فانتا نوجه اليكم نداء للقيام باخبار السلطات عن كل مفسد ومسيء وخائن لا تستصاليه ونطلب منكم ان تكونوا يدا واحدة للقضاء على هؤلاء والتخلص من شرهم .

ايها المواطنون :

انتا في الوقت الذى نكبر فيكم الروح الوطنية الوثابة والاعمال المجيدة ندعوكم الى الخلود والسكينة والى التمسك بالنظام والاتحاد والتعاون على العمل المشترك في سبيل مصلحة الشعب .

أيها الشعب :

ولقد اقمنا ان نبذل دماءنا وكل عزيز في سبيلكم فكونوا على ثقة واطمئنان بأننا سنواصل العمل من اجلكم ، وان الحكم يجب ان يعهد الى حكومة تنبثق من الشعب ويوحى منه وهذا لا يتم الا بتأليف جمهورية شعبية تتمسك بالوحدة العراقية الكاملة وترتبط برباط الاخوة مع الدول العربية والاسلامية ، وتعمل بمبادئ الامم المتحدة ، وتلتزم بالعهود والمواثيق وفق مصلحة الوطن ومقررات مؤتمر باندونغ ، وعليه فان هذه الحكومة الوطنية تسمى منذ الان الجمهورية العراقية ، وتلبية لرغبة الشعب قد عهدنا رئاستها بصورة مؤقتة الى مجلس يتمتع بسلطة رئيس الجمهورية ريثما يتم استفتاء الشعب لانتخاب الرئيس . ونسأل الله ان يوفقنا في اعمالنا لخدمة وطننا العزيز انه سميع مجيب .

بغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر ذي الحجة سنة ١٣٧٧ هـ الموافق لليوم الرابع عشر من شهر تموز سنة ١٩٥٨ م .

القائد العام

للقوات الوطنية المسلحة - بالنيابة

مصرع العائلة المالكة :

فتمج الضباط الاحرار وجنودهم على قصر الرحاب واطلقوا عليه النيران فخرج الملك وعبد الاله وافراد العائلة المالكة من البناية ، وبينما كانوا يتفاوضون مع الضباط حول التسليم فاجأ الضابط عبد الستار سبع العبوسي الملك وعبد الاله والعائلة المالكة باطلاق الرشاش عليهم فقتل الملك والامير وبعض افراد العائلة المالكة .

مصرع نوري السعيد :

لما وصلت القوات المكلفة باحتلال دار نوري السعيد لاعتقاله ، وهي تقع على ساحل

دجلة في كراة مريم في الكرخ ، هرب نوري من باب خلفي يطل على نهر دجلة واستقل زورقا لعبور النهر ، ولما رأى الناس متجمهرين في الجانب الاخر من النهر عاد واختبأ في صندوق سيارة احد الاصدقاء الخلفي وذهب الى دار صديقه محمود الاسترابادي في الكاظمية ، وبقي هناك يوما ثم حاول الوصول الى دار محمد العريبي جنوبي بغداد فوصل اولاً الى دار صديق آخر وكان عبد الكريم قاسم قد اذاع عن جائزة قدرها عشرة آلاف دينار لمن يدل على مكان نوري . وقد

اوجس نوري خيفة من ابن صاحب الدار فخرج مع زوجة صديقه الاسترابادي وهو بملابس

نسائية متوجها الى دار محمد العريبي . وفي الشارع عرفه الناس فقتله احد جنود القوة الجوية

انحراف الثورة :

ظهر بعد قيام الثورة ان عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف كانا قد تأمرا على الضباط الاحرار قبل تنفيذ الثورة من اجل الانفراد بقيادتها . وبعد الاستيلاء على الحكم تأمر عبد السلام عارف على عبد الكريم قاسم وحاول التخلص منه وضم العراق الى الجمهورية العربية المتحدة لكي ينفرد بالنفوذ فيها . وفي الوقت نفسه تأمر عبد الكريم على عبد السلام وحاول التخلص منه بعد نحو ثلاثة اسابيع من قيام الثورة ، ثم تخلص منه بعد ذلك فعلا .

وقد اتضح انحراف عبد الكريم وعبد السلام كذلك في نقض مقررات اللجنة العليا للضباط الاحرار التي توصلت اليها قبل الثورة :

- ١ - لم يشكل مجلس قيادة الثورة بعد تنفيذ الثورة .
- ٢ - كانت اللجنة العليا قد اتفقت على ان يكون النظام الجمهوري على اساس الديمقراطية البرلمانية ، وان تكون هناك فترة انتقال تقوم فيها حكومة مدنية لا يدخل فيها اي ضابط ولكن هذا القرار لم ينفذ .



المصادر

- آيرلند ، فليب ، العراق - دراسة في تطوره السياسي . ترجمة : جعفر خياط (بيروت ، ١٩٤٩)
- البصير ، محمد مهدي ، تاريخ القضية العراقية (بغداد ، ١٩٢٤) .
- بيل ، المس ، فصول من تاريخ العراق القريب . نقله الى اللغة العربية وكتب حواشيه جعفر خياط (بيروت ، ١٩٧١) .
- الجمهورية العراقية ، وزارة الاعلام ، بدايات الصراع الاستعماري على النفط (مطبعة الجمهورية ، بغداد ، ١٩٧٢) .
- الحسيني ، عبدالرزاق ، العراق في دورى الاحتلال والانتداب ، جزء ان (صيدا ، ١٩٣٥) .
- تاريخ الوزارات العراقية ، عشرة اجزاء ، (صيدا ، ١٩٧٤)
- تاريخ العراق السياسي الحديث ، ثلاثة اجزاء ، الطبعة الثالثة (بيروت ، ١٩٧٥) .
- الجبهة الوطنية في العراق . مستل من المجلد التاسع والخمسين لمجلة العرفان الصيدائوية ، ١٩٧١ .
- حسين ، فاضل ، مشكلة الموصل ، الطبعة الثانية (بغداد ، ١٩٦٧) .
- تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي (بغداد ، ١٩٦٣) .
- حميدي ، جعفر عباس ، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١ - ١٩٥٣ (بغداد ، ١٩٧٦)
- التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣ - ١٩٥٨ - رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٧ .
- الحصري ، ساطع ، مذكراتي في العراق ١٩٢١ - ١٩٢٧ (بيروت ، ١٩٦٧) .
- الدراجي ، عبد الرزاق عبد ، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق (بغداد ، ١٩٧٨) .
- سليمان ، حكمت سامي ، نفط العراق ، دراسة سياسية اقتصادية (بيروت ، ١٩٥٨) .
- السوداني ، صادق حس ، العلاقات العراقية - السعودية ١٩٢ - ١٩٣١ (بغداد ، ١٩٧٦)
- صالح ، زكي ، مقدمة في دراسة العراق المعاصر (بغداد ، ١٩٥٣) .
- بريطانيا والعراق حتى عام ١٩١٤ (بغداد ، ١٩٦٨) .
- الصباغ ، صلاح الدين ، فوسان العروية في العراق (بيروت ، ١٩٥٦) .
- العزاوي ، عباس ، تاريخ العراق بين احتلالين . جزء ٨ (بغداد ، ١٩٥٦) .

- العكام ، عبد الامير هادي ، الحركة الوطنية في العراق ١٩٢١ - ١٩٣٣ (النجف ، ١٩٧٥) .
- العلوجي ، عبد المجيد وخضير عباس اللامي ، الاصول التاريخية للنفط العراقي . ثلاثة اجزاء (بغداد ، ١٩٧٣ - ١٩٧٧) .
- العمرى ، خيري ، حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث ، (القاهرة ، ١٩٦٩) .
- العمرى ، محمد طاهر ، مقدرات العراق السياسية (بغداد ، ١٩٢٥) .
- العمر ، فاروق صالح ، المعاهدات العراقية - البريطانية واثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢ - ١٩٤٨ (بغداد ، ١٩٧٧) .
- غالب ، صبيح علي ، قصة ثورة ١٤ تموز والاضباط الاحرار ، (بيروت ، ١٩٦٨) .
- فرج ، لطفي جعفر ، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر (الكويت ١٩٧٨) .
- القيسي ، سامي عبد الحافظ ، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٦ رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٤ .
- منشورات البيان ، دور احتكار النفط الدولي في العراق : وهو الفصل الرابع من تقرير لجنة التجارة الاتحادية الامريكية عمن احتكار النفط الدولي : مطبعة الرابطة بغداد .
- كبة ، محمد مهدي ، مذكراتي في صميم الاحداث ١٩١٨ - ١٩٥٨ (بيروت ، ١٩٦٥) .
- النجار ، مصطفى عبد القادر ، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي (البصرة ، ١٩٧٥) .
- نضال البعث - القطر العراقي (١٩٥٣ - ١٩٥٨) ، (دار الطليعة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٩٧٦) .
- ولنس ، ارنولد ، الثورة العراقية . ترجمه وعلق عليه جعفر الخياط (بيروت ، ١٩٧١) .
- الهاشمي ، طه ، مذكرات طه الهاشمي (بيروت ، ١٩٦٧) .
- هولدين ، ايلمر ، ثورة العراق ١٩٢٠ . نقله الى العربية فؤاد جميل (بغداد ، ١٩٦٥) .
- هيرزوير ، لوكاز ، المانيا المحتلة والشرق العربي . ترجمة . احمد عبد الرحيم مصطفى ، (دار المعارف بمصر ، ١٩٦٨) .

المصادر الانكليزية

1. Khadduri, M., Independent Iraq (London, 1961).
2. Longrigg, S.H., Iraq 1900-1950 (London, 1953).
3. Main, E., Iraq From Mandate To Independence, (London, 1935).



الموضوع	صفحة
التيار الاشتراكي	١١٠
الفصل الرابع : امتيازات النفط	١١٩ - ١١٥
الفصل الخامس : علاقات العراق الخارجية	١٢٦ - ١٢١
<u>الباب الرابع</u>	
المحاولات الاستعمارية لربط العراق بالمشاريع الغربية والنضال الوطني ضدها ١٩٣٩ - ١٩٥٥	
الفصل الاول : العراق خلال الحرب العالمية الثانية	١٢٩ - ١٤٤
ثورة مايس ١٩٤١	١٢٩
الفصل الثاني : الاحزاب السياسية	١٤٤ - ١٤٦
الفصل الثالث : مقدمات لربط العراق بالاحلاف الاستعمارية	
المعاهدة العراقية - التركية	١٤٧
المعاهدة العراقية - الاردنية	١٤٨
الفصل الرابع : مشروع معاهدة بورتسموث ووثبة كانون الثاني ١٩٤٨ - ١٤٩ - ١٥١	
الفصل الخامس : انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢	١٥٣ - ١٥٤
الفصل السادس : حلف بغداد	١٥٥ - ١٥٧
<u>الباب الخامس</u>	
انهيار الملكية في العراق	
الفصل الاول : اسباب ومقدمات انهيار الملكية	١٦١ - ٧١
القضية الفلسطينية	١٦٢
الثورة المصرية ٢٣ تموز ١٩٥٢	١٦٥
الاعتداء الثلاثي على مصر وصداه في العراق	١٦٧
الفصل الثاني : جبهة الاتحاد الوطني عام ١٩٥٥	١٧١ - ١٧٣
الفصل الثالث : وحدة مصر وسوريا عام ١٩٥٨	١٧٥ - ١٧٨
الفصل الرابع : ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨	١٧٩ - ١٨٧
المصادر	١٨٨ - ١٩٠

محتويات الكتاب

صفحة	الموضوع
٣	مقدمة عن احوال العراق في نهاية الحكم العثماني
	<u>الباب الأول</u>
	تأسيس الدولة العراقية
	١٩١٤ - ١٩٢٦
٣٠ - ١١	الفصل الأول : الاحتلال البريطاني للعراق ١٩١٤ - ١٩٢١
١٥	نضال الجماهير في العراق ضد الاحتلال
١٧	الجمعيات السرية
٢٠	ثورة ١٩٢٠
٢٣	اقامة الحكم الملكي
٢٥	قيام الاحزاب السياسية
٦٣ - ٣١	الفصل الثاني : الانتداب والمعاهدة العراقية - البريطانية الاولى
٣٦	المجلس التأسيسي العراقي
٤١	مشكلة الموصل
٥٢	امتياز النفط لسنة ١٩٢٥
٥٧	علاقات العراق مع الاقطار العربية
	<u>الباب الثاني</u>
	تحرر العراق من نير الانتداب
	١٩٢٦ - ١٩٣٢
٧٠ - ٦٧	الفصل الأول : النضال الوطني ضد الانتداب
٦٧	مشروع معاهدة ١٩٢٧
٨١ - ٧١	الفصل الثاني : معاهدة ١٩٣٠
	<u>الباب الثالث</u>
	الصراع الداخلي في بداية فترة الاستقلال
	١٩٣٢ - ١٩٣٩
٩٦ - ٨٥	الفصل الأول : استغلال العشائر في الصراع على السلطة
١٠٣ - ٩٧	الفصل الثاني : الانقلابات العسكرية
١١٤ - ١٠٥	الفصل الثالث : التيارات الفكرية والسياسية
١٠٥	التيار القومي

رقم الايداع في المكتبة الوطنية بغداد ١٦٥ - ١٩٨٠

سعر النسخة الواحدة ١٨٠٠ دينار